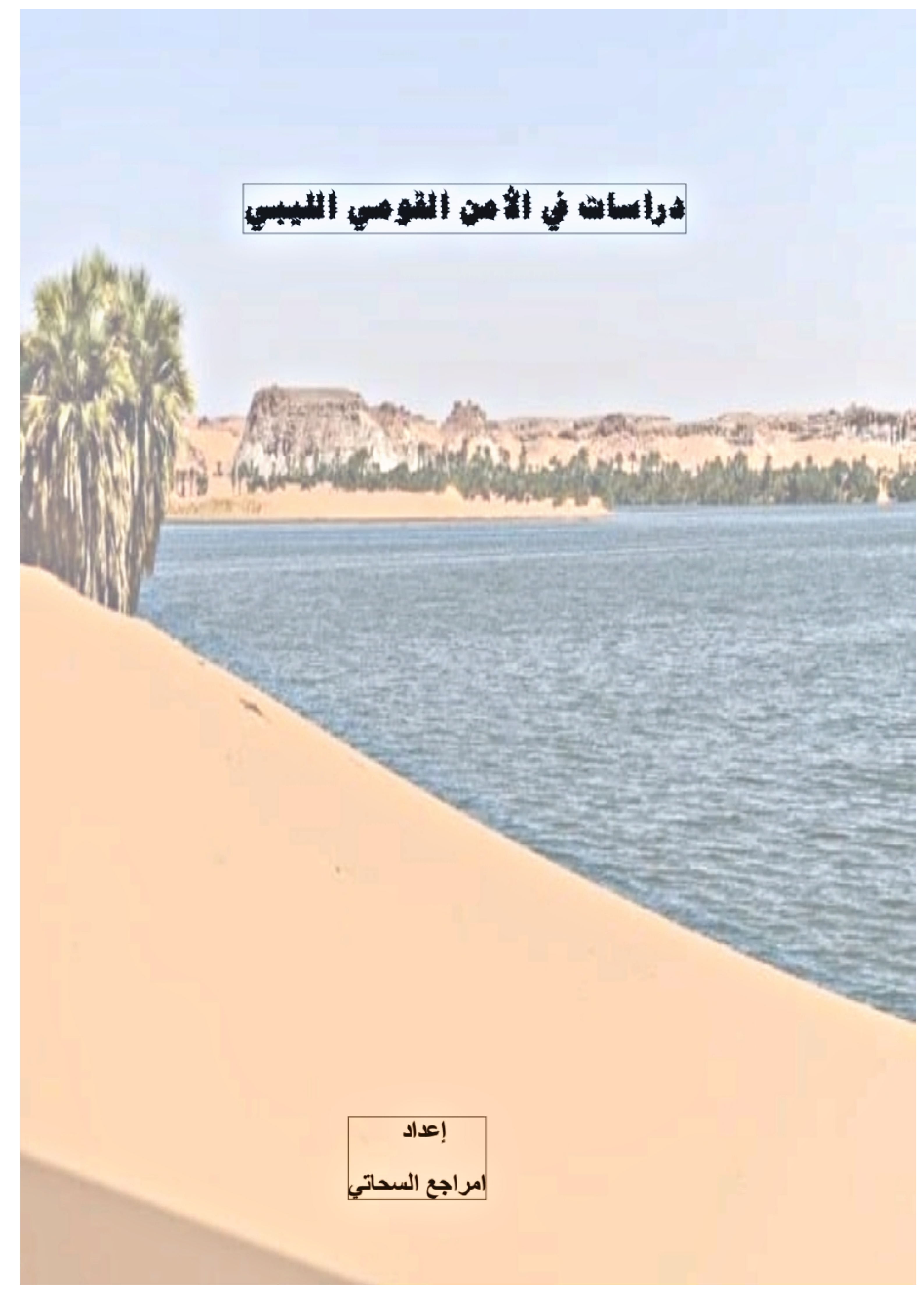


دراسات في الأمن القومي الليبي

إعداد

امراجع السحاتي

مقدمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب موضوعات تهدد الامن القومي الليبي من جوانب اجتماعية واقتصادية حيث تطرق الفصل الاول على مسألة تهديد المخدرات على الامن القومي الليبي ودور الاعلام الليبي في التصدي لهذه الظاهرة التي تهدد الامن القومي الليبي خاصة في جانبه الاجتماعي حيث تعد المخدرات من اخطر الوسائل التي تهدد الامن القومي ، كما تناول الكتاب في فصله الثاني المخاطر التي تحدق بالأمن المائي الليبي ودور الوعي الاجتماعي في حماية هذا الامن . كما تناول الكتاب في فصله الثالث التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي .

قسم الكتاب الى ثلاثة فصول وكان كالتالي :

الفصل الاول : المخدرات وأثرها على الأمن القومي الليبي ودور الإعلام في التصدي لها

الفصل الثاني : الوعي الاجتماعي ودوره في حماية الأمن المائي

الفصل الثالث : التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي

الفصل الاول

المخدرات وأثرها على الأمن القومي الليبي ودور الإعلام في التصدي لها

ملخص الفصل الأول

يعد انتشار وتعاطي المخدرات بكافة صنوفها وأنواعها بين المواطنين من اخطر الوسائل التي تهدد الأمن القومي لأي دولة فهي لها تأثير على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ويعد الإعلام أحد الوسائل التي تساهم في التصدي لها . يحاول الباحث في هذه الدراسة توضيح مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات بين المواطنين وتأثير ذلك على الأمن القومي الليبي ، كما يحاول توضيح دور الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة وتوضيح أثر انتشار تعاطي المخدرات بين المواطنين على الأمن القومي الليبي ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الذي يقول :- ما أثر انتشار وتعاطي المخدرات بين المواطنين على الأمن القومي الليبي وما دور علام للتصدي لهذه الظاهرة ؟ . تأتي أهمية الدراسة لكونها توضح أثر انتشار وتعاطي المخدرات بين المواطنين على الأمن القومي الليبي ، وتبرز دور الإعلام في التصدي لها ودوره في حماية الأمن القومي ، أما الهدف من الدراسة التعريف بمخاطر تعاطي المخدرات على الأمن القومي الليبي ، والتعرف بدور الإعلام في حماية الأمن القومي الليبي من خطر انتشار وتعاطي المخدرات ، قامت الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة ، هذا وكانت أهم نتائج الدراسة إن انتشار وتعاطي المخدرات له تأثير على الأمن القومي الليبي ، وإن الإعلام يساهم في التصدي لظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات من خلال توعية المواطنين بأخطار وأضرار المخدرات ، هذا وقد كانت أهم التوصيات هو ضرورة التصدي لظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات بكافة الوسائل الإعلامية ، وأن يتم الاهتمام بالإعلام والتركيز عليه في توعية المواطنين بمخاطر تعاطي المخدرات .

Study summary

The spread and abuse of drugs of all kinds and types among citizens is one of the most dangerous means that threaten the national security of any country, as it has an impact on economic, political, social and cultural security, and the media of all kinds is one of the means that contribute to countering this phenomenon. In this study, the researcher tries to clarify the dangers of the spread and abuse of drugs among citizens and its impact on the Libyan national security. The researcher also tries to clarify the role of the media in confronting this phenomenon and to clarify the effect of the spread of drug abuse among citizens on Libyan national security, by answering the question that says: - What is the impact of the spread and drug abuse among citizens on the Libyan national security, and what is the significant role in confronting this phenomenon? . The importance of the study stems from the fact that it shows the impact of the spread and drug abuse among citizens on the Libyan national security, and highlights the role of the media in confronting this phenomenon and its role in protecting national security, as for the aim of the study to introduce the dangers of drug abuse on Libyan national security, and to identify the role of the media in protecting Libyan national security The study used the case study approach to reduce the risk of spreading and drug abuse. The most important results of the study were that the spread and abuse of

drugs has an impact on the Libyan national security of all kinds, and that the media contribute to addressing the phenomenon of drug spread and abuse by educating citizens about the dangers and harms of drugs to national security, and this was the most important recommendation is the need to address the phenomenon of spread and drug abuse By all media, Attention should be paid to the media and focus on it in educating citizens about the dangers of drug abuse.

مقدمة الفصل الأول

يعد انتشار وتعاطي المخدرات بكافة صنوفها وأنواعها بين المواطنين من اخطر الوسائل التي تهدد الأمن القومي لأي دولة فهي لها تأثير على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي ، ويعد الإعلام بكافة صنوفه خاصة ما يطلق عليه البعض الإعلام الجديد وغيره من وسائل الإعلام المتطورة أحد الوسائل التي تساهم في التصدي لهذه الظاهرة . يحاول الباحث في هذه الدراسة توضيح مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات بين المواطنين وتأثير ذلك على الأمن القومي الليبي ، كما يحاول الباحث توضيح دور الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة ، وتوضيح أثر انتشار تعاطي المخدرات بين المواطنين على الأمن القومي الليبي ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الذي يقول :-

ما أثر انتشار وتعاطي المخدرات بين المواطنين على الأمن القومي الليبي وما دور الإعلام للتصدي لهذه الظاهرة ؟ .

تأتي أهمية الدراسة لكونها توضح أثر انتشار وتعاطي المخدرات بين المواطنين على الأمن القومي الليبي ، وتبرز دور الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة ودوره في حماية الأمن القومي ، أما الهدف من الدراسة التعريف بمخاطر انتشار وتعاطي المخدرات على الأمن القومي الليبي ، والتعرف بدور الإعلام في حماية الأمن القومي الليبي من خطر انتشار وتعاطي المخدرات ، قامت الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة . هذا وقد قسمت الدراسة إلى الأتي :

أولاً تمهيد عن الدراسات السابقة عن دور الإعلام في مكافحة المخدرات.

ثانياً المخدرات والأمن القومي الليبي .

ثالثا الإعلام ودوره في التصدي للمخدرات .

رابعاً أهم وسائل نقل ونشر الإعلام ودورها في التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات .

خامساً النتائج والتوصيات .

أولاً : تمهيد عن الدراسات السابقة عن دور الإعلام في مكافحة المخدرات

أشارت الكثير من الدراسات بان للإعلام دور مهم في مكافحة المخدرات حيث أشير بأنها تعلب دوراً تنويرياً في هذا المجال ، وإضافة إلى أنها قد يكون لها دور سلبي بقصد أو بغير قصد ، وقد أشارت الدراسات كذلك إلى إن دور وسائل الإعلام يجب أن يتطور كما تطورت وسائل مروجي ومهربي المخدرات في الترويج والتهريب ، بدل من الاعتماد على الأساليب القديمة في التصدي لظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خاصة في ظل الثورة التكنولوجية ، والتي أبرزت الإعلام بأساليب جديدة أطلق عليه البعض الإعلام الجديد خاصة بعد أن صار المستقبل (الجمهور) مرسلاً أيضا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وتدخل في عمل من أعمال الوسائل الإعلامية حيث أشير بان هناك مواقع تمنح (الجمهور) حق تحرير المادة وتعديلها مثل موقع ويكبيديا . كما أشير بان أساليب التوعية الإعلامية من مخاطر المخدرات يتطلب أن تتطور في وضع خططها وأساليبها ، وأن تكون الرسالة الإعلامية مقنعة ومدروسة ، كما أشير بان الإعلام قد يقع في خطأ يترتب عليه تسرب المخدرات والإكثار من تعاطيها كأن تمجد حياة المتعاطين وتصورها بأنها حياة رفاه وسعادة ، وهذا الخطأ في إرسال الرسالة قد يكون بغير قصد أو بقصد فحين أن حياة المتعاطي والمدمن غير ذلك فهي ممتلئة بالأسى والحزن والمرض وكثير من المشاكل المعقدة التي قد تؤدي إلى الموت ، كما أشير بان التوعية يتطلب أن تشمل الإعلاميين لتحلي بالوعي عند التعامل مع قضايا المخدرات ، كما أشير بان وسائل الإعلام الجديدة مثل المدونات وغرف الحوار والبريد الالكتروني وكل ما يبثه ويرسله الانترنت تقوم بالاتصال المباشر بالجمهور والرسالة الإعلامية خلالها قد تؤدي إلى مضار للجمهور خاصة وأن مرسلي تلك الرسائل اغلبهم من المجهولين ، كما أشير إلى أن وسائل الإعلام يتطلب منها أن لا تقف عند حدود طرح المشكلة إنما يتطلب أن تقدم الحلول ، ومن الحلول التي ذكرت لتساهم في علاج المدمن للمخدرات أن تقدم له وسائل الإعلام نصائح وإرشادات ترشده للطريق التي تخلصه من الإدمان وتوضح له الأماكن التي يتم فيها علاج مرضه (1) .

كما أشارت دراسة أخرى بان وسائل الإعلام لها دور فعال في الحد من ظاهرة تعاطي وانتشار المخدرات بواسطة الرسالة الإعلامية التي تنشرها وتبثها إلى الجمهور (المستقبل) من خلال برامج توعوية متطورة مرنة قابلة للتطوير ذات مصدقيه بها درجة كبيرة من الإقناع (2).

وفي خصوص وسائل الإعلام ودورها في مكافحة المخدرات أشير بان وسائل الإعلام قد تكون سبب من أسباب تعاطي المخدرات من خلال تمجيد متعاطي المخدرات ومروجها وتجارها ومهربها ، وفي نفس الوقت أشير بان وسائل الإعلام قد تكون وسائل للتوعية من مخاطر المخدرات خاصة من خلال التركيز على التعاون بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الإعلامية ومن خلال برامج للتربية الوقائية ورسم إستراتيجية لبرامج التوعية من مخاطر المخدرات (3) .

كما أشارت دراسة أخرى بان أية خطة للتوعية بمخاطر تعاطي وانتشار المخدرات يتطلب أن يتم فيها توظيف الوسائل الإعلامية توظيفاً جيداً ورشيداً ، كما أوضحت بان هناك آثار سلبية قد استنتجتها بحوث ودراسات لوسائل الإعلام بشان الوقاية من الإدمان والحد من انتشار وتعاطي المخدرات خاصة من المسلسلات والأفلام والمسرحيات والتمثيليات وغيرها من الأعمال الدرامية والتي تصور وتظهر متعاطي ومدمن ومروج المخدرات بأنه شجاع وبطل وذكي وقد لاحظنا هذا في احد مسرحياتنا المحلية كوشي يا كوشة وغيرها ، وكذلك من عرض فكرة غير حقيقية أو عرض فكرة بشكل متناقض مع نقص المعلومات ، وكذلك من عرض موضوعات عن المخدرات من اجل التسلية والترفيه ، كما هو واضح في بعض البرامج العلمية التي تحكي سير مروجي ومهربي المخدرات ، وأشير بان من أهم ما تقوم به وسائل الإعلام في التوعية من مخاطر المخدرات تقديم برامج ترسخ القيم الكبرى للمجتمع (4).

ثانياً : المخدرات والأمن القومي الليبي

أ- **المخدرات المفهوم :**

عرفت المخدرات عدة تعريفات أهمها التعريف الذي يقول :- " هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو (الصناعية الموجهة) ان تؤدي إلى فقدان كلي أو جزئي للإدراك بصفة مؤقتة ، وهذا الفقدان الكلي أو الجزئي تكون درجته بحسب نوع المخدر وبحسب الكمية المتعاطاة ، كما يؤدي الاعتياد أو الإدمان بالشكل الذي يضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد " .... ، وعرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها :- " هي كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقية تحتوى عناصر منومة أو مسكنة أو مفترة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفر والمجتمع " (5).

هذا وقد تم تصنيف المخدرات إلى أكثر من تصنيف منها الأتي :-

1- **المخدرات الطبيعية** : منها الحشيش والأفيون والقات والكوكا ، وقيل بان الأفيون وهو مادة مخدرة تستخرج من الخشخاش ، يستعملها المدمنون التماسا للمتعة والخدر ، ويستعملها الطب للتسكين وتنويم " (6) .

والأفيون والذي قس لبانه " هو العصارة اللزجة المستخرجة من ثمار الخشخاش بعد تشريط جدرانها الخضراء قبل نضجها ، وهذا العصير الأبيض يجفف ليصبح مادة كريهة الرائحة ، شديدة المرارة ، تحتوي على ما يزيد عن 25 مادة مختلفة أهمها المورفين ، الناركوتين ، الكودايين ، البابا فيرين وأخرى . بيد أن المورفين هو العامل الأساسي في الإدمان والذي ترجع إليه تأثيرات الأفيون المختلفة "

وهذا النوع من المخدرات له تأثير على المخ والجهاز العصبي والعضلات أعراضه تظهر في مدة قصيرة من تعاطيه لا تزيد عن نصف ساعة من التعاطي .

2- **المخدرات الصناعية** : منها المورفين والهيروين والكودايين والسيدول والديوكامفين والكوكايين والكراك.

3- **المخدرات التخليقية** : والتي منها عقاقير الهلوسة والعقاقير المنشطة والمنبهات والعقاقير المهدئة (7) .

إذن مما تقدم يتضح بان المخدرات هي مواد لها تأثير على المخ والجهاز العصبي والعضلات وهي لها استعمالات ضارة واستعمالات نافعة فاستعمالها بدون وعي وبطرق عشوائية تؤدي إلى الإدمان .

ب- الأمن القومي الليبي المفهوم :

عرف البعض بان المقصود بالأمن هو " حالة الثقة والهدوء عند من يعتقد نفسه في مأمن من كل خطر، كما أنه يعني تنظيم شروط مادية اقتصادية وسياسية كفيلة بخلق هذه الوضعية ، وهو يصف الإجراءات والأشياء الكفيلة بضمان أمن المعنيين" (8).

إذن هنا من هذا التعريف نجد أن الأمن هو حالة الاطمئنان والاستقرار وعدم الخوف من الآخر من أي عالم إنسان كان أو حيوان أو من نقص حاجة في الملبس والطعام والسكن وغيرها أو من ظواهر طبيعية أو غير طبيعية تؤدي للخوف وهذا الاطمئنان والاستقرار والشعور بالأمان يأتي من سياسات تتخذ من اجل أن يكون من وضع تلك السياسات في أمان واستقرار في كافة النواحي ، وهنا لضمان الأمن يتطلب إجراءات لتحمي من ما يخشه الإنسان بحيث يضمن أن يعيش في امن وسلام في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، وهذا الإجراءات تبدأ بتوعية أفراد المجتمع الطالب للأمن حيث يكون من ضمنها توعية المستهدفين من التوعية منذ الولادة حتى الممات بمخاطر الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية والعسكرية ، وعلى هذا المنال اتبعت الدول المتقدمة سياسات وضعت فيها مناهج تدرس التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية وحتى الثقافية والاقتصادية من اجل الحفاظ على أمنها القومي .

1- **مفهوم الأمن القومي :**

عرف الأمن القومي عدة تعريفات للكثير من الأساتذة وعلماء السياسة والأمن لعدم اتفاق على تعريف معين وكذلك لتطور المفهوم فبعد أن كان لا يتخطى الجانب العسكري صار يضم جوانب أخرى منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي وغيرها . حيث قيل بأنه :- "عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية " (9) .

كما عرف بأنه :- " مجموعة من التدابير والاحتياطات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما، وثرواتها، أيديولوجيتها وسياستها الخاصة بما فيها الأهداف الوطنية الممثلة لخصوصيتها القومية والحضرية " (10) .

وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه " يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، كما تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه " يعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية " . كما عرفه هنري كيسنجر بأنه " أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ على حقه في البقاء " ، كما عرفه روبرت ماكنمارا بأنه " هو التنمية ، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، وأن الدولة التي لا تنمو بالفعل ، لا يمكن ببساطة أن تظل أمنة " (11) .

وهناك من يقول بأن الأمن القومي هو حماية الوطن والشعب من أي اعتداء أو عدوان خارجي عن طريق عدة وسائل تعكس المصالح السياسية والاقتصادية والحيوية للدولة وبالتالي فأن تهديد أو فقدان الدولة لأي من مصالحها العسكرية والاقتصادية فيه تهديد مباشر أو غير مباشر لوجود الدولة (12) .

إذن من خلال ما تقدم نستطيع ان نقول بان الأمن القومي الليبي يعني أن تكون ليبيا بعيدة عن أي تهديدات داخلية وخارجية ويتحقق ذلك من خلال تامين الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري والإيديولوجي والبيئي .

2- **أهم جوانب الأمن القومي :**

قسم بعض من المتخصصين في الأمن وعلماء السياسة الأمن إلي الأتي:-

2/1- الأمن السياسي . 2/2- الأمن الاقتصادي . 2/3- الأمن الاجتماعي .

2/4- الأمن العسكري . 2/5- الأمن الأيديولوجي "الثقافي" . 2/6- الأمن البيئي .

2/1- **الأمن السياسي** : وقيل بـأن الأمن السياسي يهدف للمحافظة على حرية الإرادة الوطنية وحرية اتخاذ القرار وتأمين السياسة الوطنية والقومية والمستقبلية للدولة . وقد عرف بأنه " الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها ، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة " (13) .

إذن نستطيع أن نقول بان الأمن السياسي هو كل ما يهم الدولة ويحمي كيانها بالكامل . فعندما يتم تعليم وتفهيم أفراد المجتمع عن طريق المؤسسات المؤثرة في عملية التوعية بضرورة المحافظ على أسرار دولتهم والمحافظة على امن الدولة وقوانينها سوف يؤدي ذلك لحماية الأمن السياسي للدولة وهذه الحماية تأتي عن طريق التوعية من عدة وسائل أهمها الإعلام ، والمخدرات تعتبر من اخطر الأسلحة التي تهدد الأمن القومي السياسي لأي دولة فعن طريقها يستطيع المروج لها السيطرة على مواطني الدول من المتعاطين والتجار والمهربين وبالتالي يستطيع ان يتعمق في أسرار الدولة السياسية ويستطيع ان يغير في سياساتها الخارجية في أي اتجاه يريده .

2/2- الأمن الاقتصادي : وهو يهدف إلى تأمين اقتصاد الدولة ضد أي تهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية وللمحافظة على التوازنات الاقتصادية المختلفة وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي والرخاء والعدل للدولة ، وكما يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستخدام كافة الوسائل الحديثة لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي واللذان يعتبران من فروع الأمن الاقتصادي ، وكذلك يهدف إلى تحقيق

الرفاهية للمواطنين . يعتبر الاقتصاد في هذا العصر المحرك لسياسات الدول حيث أن أهميته ترجع إلى تحقيق القوة والرخاء والرفاهية للدولة والمجتمع ، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الدولة وبالأمن القومي لدرجة أنه أصبح هناك علم مستقل يحمل أسم (علم اقتصاد الأمن القومي) ، ويعتبر الإعلام ووسائله المختلفة من أهم الوسائل للمحافظة على الأمن الاقتصادي وحمايته مما يهدده مثل ترويج وانتشار المخدرات من خلال التعريف بتأثير المخدرات التي تسببها في العامل الاقتصادي الذي يؤثر في الفرد والمجتمع كتبييض الأموال وأحداث التضخم وعرقلة النمو الاقتصادي .

3 /2- الأمن الاجتماعي : وهو يهدف للمحافظة على المجتمع من أي صراعات طائفية أو قبلية أو عنصرية ، ويهدف كذلك للمحافظة على المجتمع من تفشي الجريمة وانتشار الأمراض الاجتماعية الأخرى ويطلق على الأمن الاجتماعي أسماء متعددة منها التماسك الاجتماعي والقوة الاجتماعية ، ويقصد به كما ذكر الكثير من المتخصصين الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكاً (14) .

يشير بعض من الأساتذة المتخصصين في امن الدولة أو الأمن القومي بان فقدان التوازن الاجتماعي يعني التفتت والاندثار وهذا ما يسببه انتشار وتعاطي المخدرات ، كما تلعب التوجهات الدخيلة والقيم السيئة دوراً كبيراً في هدم المجتمعات حيث أشار الكثير من المتخصصين بان من مهام الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية وتحديد أي انحرافات عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك السوي وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي ومراقبته بدقة حتى لا يتم حدوث فجوة في التوازن الاجتماعي(15).

إذن الأمن اجتماعي هو حماية المجتمع وتوفر البيئة الآمنة له والخالية من الأمراض الاجتماعية والتي تبعث فيه الراحة والأمان وتساهم في انتعاشه وإبداعه . الأمن الاجتماعي يحافظ على النسيج الاجتماعي ويعزز قيم المجتمع ، كما انه يحمي المجتمع من الأمراض الاجتماعية كتفشي الجريمة وعدم تماسك المجتمع وانحلال

الأخلاق والسرقة وحماية المجتمع من مخاطر المخدرات هو امن اجتماعي ، ويعد الإعلام هو احد وسائل التوعية بالمحافظة على الأمن الاجتماعي كالتوعية من مخاطر المخدرات حيث يساهم في عدم تفشي تعاطيها من خلال برامج توعية من متخصصين ينقلها الإعلام عبر وسائله المختلفة كالإعلام البصري والسمعي والمقروء .

2/4- الأمن العسكري : والهدف منه كما يشير المتخصصون هو حماية الدولة ضد أي تهديدات خارجية مع تحقيق الاستقرار الداخلي في إطار الشرعية وأن يكون ولاء الجيش للغايات والأهداف الوطنية أو القومية للدولة بعيداً عن الطائفية والقبلية والحزبية . وهذا الأمن قد يتعرض إلى تهديد خارجي أو داخلي والمخدرات قد تكون احد الأدوات في ذلك ، ومكافحتها تأخذ عدة طرق أهمها بالتصدي لها بواسطة توعية المواطنين من مخاطرها .

2/5- الأمن الأيديولوجي أو الثقافي : الغاية منه هو تأمين الدولة وشعبها ضد أي غزو ثقافي أجنبي مضر بأفكار الدولة والقضاء على أي أفكار هدامة وافدة من الخارج . ويعتبر المحافظة عليه من أصعب الأمور بسبب التطور الذي حدث في ثورة المعلومات والاتصالات التي صارت تفرض على أي دولة تحديات صعبة بسبب الخروقات التي لا تستطيع أي دولة أن تمنعها. فالأمن الاقتصادي يمكن الحد منه وكذلك العسكري والاجتماعي وغيره ولكن الأمن الإيديولوجي أو الثقافي خطورته فعالة ولا يمكن الحد منها وليس من السهل الحد منها بسبب الثورة في المعلومات والاتصالات . وكذلك فهو يعبر عن قدرة الدولة أو الأمة على الحفاظ على ثقافتها وتراثها وأنماط السلوك والاستهلاك واللغة والاعتزاز بالتاريخ واللغة إلى غير ذلك حيث أن لكل أمة ثقافة وتراث وحضارة خاصة بها (16) .

نجد هنا أن خطر الغزو الثقافي القادم عبر وسائل الاتصال المختلفة يشكل تهديد على الأمن القومي خاصة الأمن الإيديولوجي أو الثقافي وهذا يتطلب دور من المؤسسات المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة المؤسسات الإعلامية

المختلفة بتوعية أفراد المجتمع أطفال بالغين شباب وحتى كبار بخطر الغزو الثقافي وما يجلبه من أفكار هدامة للمجتمع من خلال الأفلام والمسلسلات والبرامج الدعائية وغيره ، حيث صار تهديد الغزو الثقافي اخطر من التهديد العسكري المباشر وهذا ظهر واضحاً في السنوات الأخير في ليبيا خاصة بعد أن انتشرت شبكة المعلومات أو الاتصالات الدولية " الانترنت" في كل بيت وظهور القنوات الفضائية حيث صارت ترد برامج وأعمال إعلامية ممنهجة بعضها يمجد متعاطي المخدرات ومروجه ومهربيه من خلال البرامج والأفلام وأعمال درامية كثيرة القصد منها تفتيت المجتمع وهي من عدة جهات وثقافات وهذا ساهم في انحراف الكثير من أفراد المجتمع سواء كانوا صغاراً أو حتى كباراً خاصة في تعاطي المخدرات والاتجار بها ، وفي هذا العصر يعد الإعلام ووسائله المختلفة من أهم الوسائل المناط عليها دور توعية أفراد المجتمع صغاراً وكباراً من مخاطر تعاطي المخدرات من خلال المحاضرات والبرامج التوعوية المختلفة وذلك لحماية الأمن الإيديولوجي أو الثقافي من الغزو الثقافي .

2/6- الأمن البيئي : يهدف إلى حماية الدولة من أخطار التلوث البيئي كتلوث الأجواء والبحار والمحيطات والأنهار والأرض والغذاء وكل ما يخص الدولة . وهذا الأمن يعتبر أمناً دولياً ؛ لان البيئة تخص كل سكان الكرة الأرضية. وقد بدأ هذا المفهوم أكثر انتشاراً في السبعينات من القرن العشرين وصار يتداول من قبل المنظمات الدولية وخاصة في الأمم المتحدة حيث بدأت المخاطرة التي تهدد الطبيعة تتضح مثل تلوث البيئة أرضاً ومياهاً وهواء نتيجة المخلفات الضارة التى وصلت إلى تهديد الوجود البشري ومن معه من كائنات نتيجة لتصاعد السموم والغازات إلى طبقات الهواء العليا وغلاف الكرة الأرضية (17) .

والأمن البيئي يعد أمناً وطنياً أو قومياً وإقليمياً ودولياً ومراقبته تهم كل دول العالم . بدأت كثير من الدول الصناعية في البحث عن أراضي فضاء في الدول الفقيرة لطمر بقايا المواد السامة في تلك الأراضي متناسية أن البيئة واحدة والتلوث يعم على

الجميع ، وقد تداركت الدول الفقيرة وكما يشير المتخصصون لخطورة ذلك على أمنها البيئي فصارت ترفض طمر بقايا النفايات في أراضيها وترفض أي مقابل مادي لتسوية هذه الموضوعات رغم حاجتها الماسة لذلك المقابل ،لقد أصبح الإنسان العادي يسمع عن البيئة أكثر من أي وقت مضى وجميع ما يسمعه ينبئ عن مشكلات البيئة (18) .

نتيجة للتهديد الذي يمثله تلوث البيئة ظهرت منظمات وأحزاب وجمعيات هدفها محاربة التلوث ومعالجة أي تشويه للطبيعة سواء في التلوث أو القضاء على مكونات الطبيعة .

لقد ساهمت المدارس المختلفة التي صاغت مفهوم امن الدولة أو الأمن القومي في ذلك التوسع إضافة إلى تعقد وتشابك العناصر المكونة للأمن ، وقد سعت كل دولة لتأمين تلك الاتجاهات الهامة بإجراءات أمنية معقدة ، وتحولت النظرة وكما يقول المتخصصون لمواجهة العدو من النظرة التقليدية وهي من الاتجاه العسكري إلى نظرة جديدة متعددة الأبعاد وزاد التسابق على التطور بوجه عام وخاصة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والتنمية والإعلام وتقدم حرب الدعاية والإعلام ونشر الأيديولوجيات بما فيها من قيم وسلوك والمحاولات التي من خلالها يتم اختراق العدو للدولة للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة ومواجهة نقاط ضعفه وقوته .
وللإعلام دور في حماية الأمن البيئي من مخاطر المخدرات من خلال توعية المجتمع بالمخاطر التي تؤثر على بالبيئة المحيطة بمن هم يتعاطون ومدمون للمخدرات ومن معهم من المجتمع خاصة مخلفاتهم والأبخرة والغازات والأدخنة المتصاعدة مما يتعاطوه من مخدرات .

إذن نستطيع أن نقول امن أي دولة هو حماية أمنها السياسي وأمنها الاجتماعي وأمنها الاقتصادي وأمنها العسكري وأمنها الإيديولوجي أو الثقافي وأمنها البيئي . ومن هذه الاتجاهات أو الجوانب يمكن أن نعرف امن الدولة الشامل أو الأمن القومي .

ج- اثر المخدرات على جوانب الأمن القومي الليبي

1- اثر المخدرات على الجانب السياسي : للمخدرات آثار على الأمن السياسي للدولة فبواسطة المخدرات ونشر تعطيها بين شباب الدولة يساهم في ضعف الدولة وسهولة التحكم فيها من العدوان الخارجي وقد كان التاريخ خير شاهد على ذلك فإمبراطورية الصين التي كانت قوية وكانت أملاكها تمتد إلى مسافات بعيدة أضعفتها المخدرات فبعد فشل الأعداء من النيل منها ومن مواطنيها فكروا في شيء يسيطرون به عليها وعلى شعبها فكانت المخدرات وسيلتهم ، ونظراً لأطماع بريطانيا الاستعمارية في ثروات الصين قامت بنشر مادة الأفيون في الصين وفق خطة سياسية وعسكرية لتدمير اقتصاد الصين الذي كان يقاوم الاقتصاد البريطاني ، انتشرت مادة الأفيون وكثر المتعاطين لها من كافة شرائح المجتمع الصيني مما جعل المواطن الصيني رهينة لمن يمتلك الأفيون حيث كان لانتشار مخدر الأفيون سببا في تهديد الأمن القومي الصيني حيث هدد ذلك الأمن السياسي فنتيجة لسيطرة بريطانيا على عقول ونفوس الشعب الصيني بواسطة مادة الأفيون أصبحت بريطانيا هي التي توجه السياسة الصينية وقضت فيها نهائياً على العقبات التي كانت تقف حائلاً أمامها لنيل من الاقتصاد الصيني وثرواته ، كما كانت المخدرات سبباً في الاستيلاء على ثروات الصين من الدول الأجنبية حيث بدأت عمليات تغلغل واسعة النطاق للمصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية والروسية واليابانية والأمريكية والبرتغالية ، التي حولت الصين إلى موقع خصب للنهب والاستغلال بكافة أشكاله (19) .

وفي ليبيا تنشر المخدرات بشكل كبير وتجارتها تتدخل فيها منظمات وشركات مدعومة من شخصيات حكومية في عدة دول لدرجة ان الكثير من المواد المخدرة التي تدخل البلاد تدخل عن طريق المنافذ الحكومية بعضها يكتشف من قبل المخلصين وبعضها يسهل خروجه وتهريبه من تلك المنافذ بطريقة وأخرى ، فكثيراً ما تم اكتشاف عمليات تهريب للمخدرات بأنواعها من المنافذ البحرية والبرية وأحياناً الجوية هناك طرق ومسارات لتهريب المخدرات بكميات كبيرة في ليبيا بعضها عن طريق

البر وأخرى عن طريق البحر بعض تلك المخدرات توزع في ليبيا وبعضها يهرب إلى دول الجوار وبعضها يهرب إلى دول أخرى . ففي شهر ديسمبر من عام 2020 ضبطت الجمارك المالطية سفينة كان على متنها مخدرات من نوع الكوكاين قدرت كميتها بحوالي 612 كيلو جرام كانت مخفية داخل منصات تحمل زيت طهي ، وقد قدرت قيمتها بحوالي 69 مليون يورو كانت متوجهة إلى ليبيا وأشارت المصادر بان هذه الكمية كانت اكبر كمية يتم ضبطها في تاريخ مالطا وأشير بان مصدرها كولومبيا جاءت عن طريق الأكوادور (20) .

كما أشير بان السلطات المصرية في 4 يناير 2021م تم ضبطها حاوية قادمة من ميناء احد الدول العربية متوجهة نحو ليبيا عبر ميناء بور سعيد وبها كمية كبيرة من المخدرات ، وأشار المصدر بان المخدرات كانت قاصدة ليبيا وبان هذه الشحنة لبنانية المنشأ تحوي أكثر من ثمانية أطنان من مخدر الحشيش ، وأكثر من ثمانية ملايين قرض كبتاغون ماركة ليكزس ووجهتها مرفأ الخمس ، وقد أشير بان رقم الحاوية كان TCLU4252647 قادمة من مرفأ بيروت على متن سفينة Fort Ste Marine تخص شركة Cma Cgm hgm الملاحية ، وقد كانت متجه إلى ميناء الخمس في ليبيا عبر ميناء بور سعيد بنظام الترانزيت ، وأشير بان هذه الكمية قد كيست في أكياس شركة تعمل على الحدود السورية اللبنانية وأشير بان هذه الشركة يشرف عليها سوري وتهرب بحماية احد أفراد المليشيات ، كما أشير بان أنشطة التهريب الكبيرة التي تهرب إلى دول عربية وغربية تقف وراءها إيران خاصة بعد عجزت عن تمويل المليشيات التي تعمل وفق سياستها في الكثير من البلدان بعد العقوبات التي طبقت عليها وقد سهلت خاصة وان الوطن العربي يعيش في جو فوضوي خاصة العراق وسوريا ولبنان وليبيا واليمن حيث يسهل التهريب منها واليها ، وأشير بان هذه الشحنة يقف على تصديرها حزب الله لتمويل نشاط الحزب (21).

وطبعاً هذه الكميات لو وصلت ووزعت في ليبيا سوف يكون لها أثر سلبي على المجتمع الليبي نهيك عن الكميات التي نجح المهربون ومن يعاونهم من الدولة من

توزيعها على كامل التراب الليبي والتي صارت تباع بالجملة والقطاعي في الكثير من المناطق والمدن الليبية أمام أعين الدولة .

2-اثر المخدرات على الجانب العسكري : والحديث عن المخدرات وأثرها على الجانب العسكري للأمن القومي الليبي يجرنا إلى الرجوع إلى التاريخ كذلك من خلال ما أحدثه تعاطي الأفيون من قبل الشعب الصيني في الربع الأول من القرن التاسع عشر حيث صارت الصين من اضعف الدول عسكرياً بعد ان كانت في الماضي من الدول القوية وكان لها صور عظيم وقوة عسكرياً تعد من أقوى دول العالم ، ففي عام 1840م نتيجة ما قامت به الصين من إصلاحات للتخلص من الأفيون بعد ان حرقت كميات كبيرة منه قامت القوى البريطانية بالهجوم على منطقة كانتون وحاصرتها لمدة عامين على أثرها استسلمت المنطقة وبعدها تم عقد معاهدة تنازلت فيها الصين عن جزيرة هونك كونك لبريطانيا عام 1842م . فبسبب المخدرات وتعاطي الصينيون الأفيون صارت الصين تحت الاحتلال الياباني والبريطاني ، وقد أشير بان بريطانيا قد استمرت في تجارة الأفيون في الصين حيث بلغت عام 1850م حوالي 52 ألف صندوق و80 ألف صندوق عام 1853م وفي عام 1857م حدثت حرب بسبب الأفيون سميت حرب الأفيون الأولى استمرت إلى عام 1860م لم ترض الحكومة الصينية بالحال الذي صارت عليه فصارت تضيق على تجارة الأفيون وحرق مخازن لعدد من تجاره (22) .

كما قامت حرب الأفيون الثانية أجبرت الصين على توقيع عقد صلح مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد .

وحقيقة دخلت علاقة المخدرات في الجانب العسكري في ليبيا بعد الحرب العلمية الثانية وقد لفتت أنظار الصحافة الليبي فكتب عليها مقال من أشخاص من المؤسسة العسكرية نفسها بعنوان " الجيش حشيش وطيش " نشر المقال ليس للتنبيه إنما لنغمة موسيقية في العنوان فلا يعقل ان ينقد شخص نفسه على الملا دون ان يحاول إصلاح نفسه .

هذا وقد يؤدي حاجة المتعاطي والمروج والمهرب والتجار للمخدرات إلى التعاون مع العدو من اجل النيل بالأمن العسكري فليس هم أحسناً حالاً مما يهربون آثار وتاريخ البلاد لغرض بيعه في الخارج .

3-اثر المخدرات على الجانب الاقتصادي : التاريخ شاهد على اثر المخدرات على الأمن القومي الاقتصادي للدول فعلى سبيل المثال كانت المخدرات سبباً في تهديد الأمن الاقتصادي الصيني في القرن التاسع عشر فقد أشير بان البريطانيين قد غزو الصين بمادة الأفيون لسيطرة على تدمير اقتصاد الصين وإنعاش الاقتصاد البريطاني ، فبعد ان كان الفلاح الصيني يقوم بصنع ما يحتاجه لحقله وله في بيته صار يقبل على الصناعة البريطانية وبذلك هبط الاقتصاد الصيني وصعد الاقتصاد البريطاني وعلى اثر ذلك قام الإمبراطور الصيني (لين . سي . سي) بإصدار قرار حرم فيه تجارة وتداول وتدخين الأفيون ، وقام كذلك بإصدار قرار بإغلاق مدارس ومعاهد ومؤسسات التبشير الدينية الأوروبية .

للمخدرات آثار سلبية كثيرة على الجانب الاقتصادي فهي تؤدي إلى الفقر والبطالة وإلى انتشار الفساد في الأجهزة الحكومية من خلال الرشوة والسرقة ، كما أنها تؤدي الكسل والكساد الاقتصادي في الدولة وتؤدي إلى ضعف الإنتاج المحلي ، كما تؤدي المخدرات إلى استنزاف الأموال وتهدد بالفقر والإفلاس ، كما ان كثرة مدمنين من المتعاطين للمخدرات يزيد من كاهل الدولة من أعباء رعايتهم ويزيد من أعباء الدولة في حراسة المسجين من التجار والمهربين إضافة إلى مطاردتهم ومحاكمتهم ، وليبيا تواجه مثل هذا (23).

4-اثر المخدرات على الجانب الاجتماعي : للمخدرات تأثير على الأمن الاجتماعي للدول وليبيا من هذه الدول فقد أثرت هذه المادة على المجتمع الليبي وأنهت الكثير من العائلات والأسر بسبب تعاطي المخدرات ، كما أدت إلى تفكك العائلات وانحراف الشباب فتية وفتيات على السواء ، ونشر وترويج المخدرات قد تستخدمها الدول لتدمير قيم وعادات وتقاليد شعوب ودول أخرى مثل ما حدث للصين في القرن التاسع عشر ففي هذا الصدد يقول احد المصادر :- " فلجأ المستعمرون البريطانيون إلى اعتماد تجارة الأفيون مع الصين ، وقاموا باحتكار زراعته في الهند علناً وبدؤوا بتصديره سراً إلى الصين ، فحققوا أرباحا طائلة ، وفي الوقت نفسه عملت على تحطيم نفسية أبناء الشعب الصيني عن طريق نشر تعاطي الأفيون " (24) .

كما أشير بان من آثار المخدرات على المجتمع هو انتشار فيه البطالة بسبب عجز المتعاطي للمخدرات من العمل ، كما أشير بان المخدرات تعد احد عوامل الجريمة في المجتمع حيث أشارت إلى ذلك احد الدراسات التي صدرت عن المعهد الوطني الأمريكي لدراسات الإدمان ان 70 % من السجناء في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا من متعاطين للمخدرات بشكل منظم قبل سجنهم ، كما أشارت هذه الدراسة بان 1 إلى 4 سجناء هم من الذين ارتكبوا جرائمهم تحت تأثير المخدرات ، كما تعد المخدرات من احد أسباب السرقة والقتل حيث ذكر بان متعاطي المخدرات قد يقدم على السرقة والقتل من اجل الحصول على المال ليشتري به المخدرات وهذا ينطبق حتى على ليبيا (25) .

كما ان للمخدرات آثار على الجانب الاجتماعي من خلال انهيار المجتمع وانحلاله ، وكما تؤدي إلى سلب القيمة الإنسانية في الإنسان وتبعده عن دينيه وتفسد أخلاق المجتمع ، كما تساهم في انشقاق الأسر والمجتمع ككل ، كما تؤدي إلى خرق القوانين العرفية وقوانين الدولة ، وقد يؤدي تعاطي وانتشار المخدرات إلى انعدام الروح التضامنية بين أفراد الأسرة الواحدة والعائلة والمجتمع ، كما يؤدي تعاطي المخدرات

كذلك إلى أمراض نفسية وعقلية حيث أنها تؤدي إلى القلق والجنون وقد تؤدي إلى الانتحار .

5-اثر المخدرات على الجانب الثقافي : في الغالب يؤدي تعاطي المخدرات إلى شل التفكير وبهذا يتعطل الفكر ، كما قد يؤدي تعاطي المخدرات إلى ان ينقطع المتعاطي عن تعليمه خاصة إذا كان المتعاطي من الطلاب ، كما قد يؤدي إلى الخمول الفكري للمتعاطي ويساهم في تهديد الأمن الثقافي ، كما قد يؤدي بان يقوم المتعاطي بتهريب الآثار من اجل الحصول على المال لشراء المخدرات ، كما قد يؤدي إلى إتلاف المعالم الحضارية في المجتمع من قبل المتعاطي ، إضافة إلى ذلك فالاتجار بالمخدرات وترويجها وتعاطيها وتهريبها يعطي صورة غير حضارية عن المجتمع الذي تقوم فيه مثل الصورة التي أخذها العالم عن بعض دول ومجتمعات أمريكا اللاتينية حيث هناك دول عند ذكرها تذكر المخدرات مثل كولومبيا .

وطبعاً في ليبيا هرب المتعاطون والمروجون وتجار المخدرات الآثار وانقطع الكثير من الطلاب عن جامعاتهم ومن مواصلة دراستهم ، بعض هؤلاء الطلاب كانوا متفوقون في دراستهم قبل معرفتهم للمخدرات .

6-اثر المخدرات على الجانب البيئي : كما تساهم المخدرات في التلوث البيئي من خلال أبخرتها ودخانها الذي ينتشر في الجو خاصة في الأماكن المغلقة كما يؤدي الإدمان الذي ينتجه تعاطي المخدرات إلى إهمال المتعاطي المدمن للبيئة حيث لا يهتم بنظافة مكانه فتنتشر الأمراض نتيجة عدم وجود بيئة صحية ، كما تساهم المخدرات ومدمنيها في انتشار الأوساخ والقمامة مما يهدد الأمن البيئي .

مما تقدم نجد أن انتشار المخدرات في ليبيا واضحة وآثارها واضحة خاصة عندما سجلات المستشفيات النفسية والسجون فتجد آثارها في المتعاطين والمدمنين والمهربين والتجار .

ثالثاً : الإعلام ودوره في التصدي للمخدرات

أ- الإعلام المفهوم :

هناك من يعرف الإعلام بأنه " التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت " (26) .

وهناك من يعرفه بأنه " تزويد الجمهور بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأى صائب في وقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات " (27).

عند تحليل هذا التعريف نجد أن الإعلام هنا عبارة عن أداء تقوم بتزويد الناس بالأخبار والمعلومات التي تساعدهم على تكوين وتشكيل رأى عام صحيح في حدث ما من الأحداث أو واقعة من الوقائع وهذا في الحقيقة تعريف فيه جزء من مهمة الإعلام فهو أي الإعلام قد يقوم بتزويد المواطنين المستقبلين له بمعلومات وأخبار كاذبة فالإعلام وسيلة لإيصال ما يود المرسل إيصاله من رسالة إعلامية وقد تكون هذه الرسالة غير صحيحة خاصة من الإعلام الجديد والذي صار فيه المستقبل مرسل كذلك. وهذا يوضح لنا أهمية الإعلام في توعية المواطنين بمخاطر تعاطي المخدرات وانتشارها من خلال وسائل نشره وأدواته المختلفة خاصة في ظل وجود إعلام مضاد ، ولكن هذه الأهمية لا تكتمل إلا بمشاركة متخصصين من علوم أخرى غير الإعلام كخبراء السياسة والتاريخ وعلم النفس والتربية والدين وغيره حيث أن كل منهم يكمل الآخر ، وأيضاً تساهم فيه جهات ومؤسسات أخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية والأمنية وغيره .

من خلال ما تقدم يمكننا أن نعرف الإعلام بأنه منظومة متفرعة تضم في تكوينها جماد وإنسان مهمته جمع ونقل ونشر الأخبار والمعلومات وهو يتطور باستمرار .

والإعلام الجديد هو الإعلام الذي أحدثته الثورة التكنولوجية كالانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وغيره من وسائل الإعلام المتطورة .

يلعب الإعلام دور هام حيث يشكل الرأي العام من خلال ما يقدمه في وسائله المختلفة سواء كان من الوسائل المطبوعة أو المسموعة أو المرئية ، إضافة إلى انه له القدرة على التوجيه والتأثير على الكثير من شرائح المجتمع لما له من قدرة على الانتشار وما لديه من إمكانيات معرفية ومعنوية ولهذا فان الإعلام يعد أداة هامة في مكافحة المخدرات والتصدي لها من خلال وسائلها المختلفة مع تعاونها مع متخصصين في هذا التصدي من رجال الاجتماع والنفس والأمن والاقتصاد والسياسة والدين وغيرهما مما له درية بمخاطر المخدرات .

ب-أهمية الإعلام في التوعية من مخاطر تعاطي المخدرات :

للإعلام دور في التأثير على نظرة الأفراد لأنفسهم ولمجتمعهم وهو يساهم في تعديل اتجاهات الأفراد وقيمهم وفي تكوين الكثير من الأشياء في أذهانهم بمعنى القيام بتنشئة الأفراد اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وغيره ، وعن تأثير الإعلام على الأفراد يقول احد المصادر :- " تشير الدراسات والأبحاث إلى وجود ارتباط وثيق بين ما تبثه وسائل الإعلام من محتوى والصحة النفسية والجسدية للأفراد . بالإضافة إلى ارتباطها بطبيعة حياته الاجتماعية ونمطها ، حيث قد يكون تأثير الإعلام ايجابياً أو سلبياً على الأفراد إلا ان ما لا شك فيه ان له ذلك التأثير الواسع على أفعال الفرد ومعتقداته ورؤاه بما يقدمه من مضامين"(28).

كما أشير بان الإعلام له تأثير على الشعوب خاصة الشباب حيث انه يقوم بتنمية المجتمع والتعاون من اجل نهضة المجتمع ومواجهة كل العراقيل والتحديات التي تهدد الأمن القومي كانتشار المخدرات ، فالإعلام من خلال وسائله المختلفة له القدرة على تعريف الشباب بالكثير من القضايا والمخاطر التي تمثلها المخدرات وانتشارها في البلاد ، كما ان للإعلام أهمية كبيرة في حياة المجتمع وتنميته من تلك الأهمية نذكر الأتي :-

1- له دور في الشفافية : حيث يعتبر احد أدوات تعزيز الشفافية في المجتمع ، وهو ركيزة من ركائز التنمية السياسية والثقافية حيث أشارت إلى ذلك منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ، مع ضرورة ان يتبعه ضبط سبل التعبير عن الرأي بقوانين تحافظ على سلامة المجتمع دون مساس بالحريات .
2- كما يساهم الإعلام في صنع القرار لكونه يوفر كم ونوع المعلومات القابلة للتداول بين أطراف صنع القرار حسب اختلافاتهم لتخلق التقارب بينهم لينتج قرار سياسي متفق عليه .
3- كما ان للإعلام أهمية في المساهمة في تقبل أو رفض القرارات حيث انه يهيئ الساحة والرأي العام لتقبل القرارات من السلطات ، وقد يحرض في

نفس الوقت على الرفض كونه يستطيع الوصول للمتلقي وبمعلومات معينة إليه .

4- كما يقوم الإعلام بتعزيز الحوار بين الثقافات .

5- كما تمتلك وسائل الإعلام الأدوات القادرة على تسهيل وتبسيط الحوار بين الثقافات إذ تستطيع ان تتصدى للمواقف السائدة وتبديد الأفكار السيئة في ما يتعلق بالآخر ، كما يمكن ان تتخلى حاجز التصورات النمطية ، وتنبه الوعي لدى المواطنين (29).

ومما تقدم نلاحظ أهمية الإعلام ووسائله المختلفة خاصة الحديث والتقليدية المتطورة في المساهمة في توعية المواطنين بمخاطر المخدرات فتوظيف الوسائل الإعلامية توظيف جيد من قبل خبراء متخصصين يقدمون مواد تعد خصيصاً للتوعية من مخاطر المخدرات سوف يكون له اثر على المواطنين ويساهم في التوعية ويحمي الأمن القومي .

ج- الهدف من الإعلام في التوعية من مخاطر تعاطي المخدرات :

أشير بان من أهم أهداف الإعلام هو إقناع المواطنين أو المستقبلين عن طريق المعلومات وإقناع المستقبلين أو الجمهور عن طريق الحقائق والأرقام والإحصاءات (30).

قد يتحكم احد في منظومة الإعلام ويقوم بنشر الأخبار الزائفة غير الصحيحة أو الإشاعة والتي هي خبر ليس له مصدر ، مثلما يحدث من وزراء الإعلام في العديد من دول العالم الثالث خاصة أثناء الحروب والأزمات ، وقد استخدمت هذا الأسلوب الكثير من الدول الأوروبية فعلى سبيل المثال استخدم هذا الأسلوب وزير الدعاية الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية " جوبلز " فعندما انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية إشاعة مفادها انه قد تم إعدام الكثير من أفراد الحزب النازي وعندما وصلت تلك الإشاعة إلى مكتب " جوبلز " أطلق إشاعة مضادة مفادها بان هتلر كان من ضمن أولئك الأفراد الذين اعدموا وتم نقل تلك الإشاعة من قبل الأجهزة المختصة وانتشرت الإشاعة المضادة بين الناس ، وعندما تأكد "جوبلز " من انتشار إشاعته ظهر هتلر في احد الأماكن وهو يتحدث للمواطنين ، وهكذا تم إسقاط الإشاعة الحقيقية بالإشاعة المضادة فنسى الناس الإشاعة الحقيقية تماماً . وطبعاً "جوبلز" لم يعمل بتلك الطريقة دون علم زعيمه هتلر بل كان هناك تنسيق في ذلك من البداية إلى النهاية . وهذه الطريقة استخدمتها الدول العربية حيث استخدمتها مصر عام 1976م واستخدمتها ليبيا عام 1986م عندما نشر إعلامها بأنه اسقط الكثير من الطائرات الأمريكية . الكثير من علماء الاجتماع يؤكدون بان الإعلام يعتبر سلاحاً من الأسلحة الإيديولوجية حيث أن له القدرة في التأثير على المواطنين سواء كان سلباً أو إيجاباً ولهذا فان له دور هام في مكافحة المخدرات وحماية الأمن القومي .

للإعلام القدرة على كشف الحقائق والأخبار والمعلومات ونشرها بسرعة على الجمهور المستقبل ولهذا فان استخدامه في مكافحة المخدرات سوف يحمي الأمن القومي الليبي.

الكثير من الليبيين خاصة الغير مثقفين يعتقدون أن كل ما يسمعونه من أخبار ومعلومات وأفكار ومعرفة من وسائل الإعلام المختلفة هو شيء صحيح فحين قد يكون الكثير منها غير صحيح خاصة بوجود الانترنت والقنوات الفضائية والتي صارت تنشر الأخبار والمعلومات والمعارف دون رقيب وحسيب (31).

الكثير من الليبيين يكتسبون الآن ثقافتهم ومعرفتهم من خلال المشاهدة والصوت أي الأذن والعين وذلك من وسائل الإعلام الحديثة كالانترنت والقنوات الفضائية ، وهذا ينبئ بأن هناك أمل في ان يقوم الإعلام بأنواعه بالتصدي لانتشار المخدرات من خلال نشر الرسائل الإعلامية للشباب الذين هم اغلب شريحة تواجه خطر المخدرات .

السؤال هنا يقول :- بماذا يتصدى الإعلام للمخدرات ؟

الإجابة تقول :- من خلال وسائله وأدواته ونظرياته .

فيرد سؤال آخر يقول :- ما هي عناصر الاتصال الإعلامي وما هي أهم تلك النظريات؟

الإجابة تقول :- هناك عناصر يتمخض عنها الإعلام وهي تحدد عملية الاتصال الإعلامي والتي حددت من قبل الباحثين والعلماء في الأتي :-

1- المرسل : ويقصد به المصدر للرسالة الإعلامية وهو المسئول الأول عن الرسالة الإعلامية وهو الذي يقوم بإعداد وإصدار الرسالة الإعلامية وفق توجهاته الخاصة التي ترمي لتحقيق ما يرغب فيه حيث يقوم المرسل أو معد الرسالة الإعلامية بصياغة الرسالة لتخاطب قدرات المستقبل الذي هو المواطن المستهدف بالرسالة . هناك شبه إجماع من قبل الكثير من الباحثين على عدة خطوات على المرسل أتباعها لكي تصل رسالته الإعلامية بكل وضوح للمستقبل وذلك من خلال الأتي :-

1/1- تحديد هدف الرسالة الإعلامية مع الاقتناع بها .

1/2- معرفة طبيعة المواطنين أو الجمهور المراد إرسال له الرسالة الإعلامية .

1/3-معرفة المعلومات المتعلقة بموضوع الرسالة الإعلامية ومعرفة وجهات النظر الخاصة والشعبية التي قد تكون مؤيدة أو معارضة لموضوع الرسالة الإعلامية المراد إرسالها إلى المستقبل أي المواطن .

1/4- أن يكون المرسل واقعياً قريباً من الشريحة المراد إرسال رسالته الإعلامية إليهم وان يكون عارفاً بالعادات والتقاليد للجمهور الذي يعد له الرسالة الإعلامية .

1/5- أن لا يكون خاضعاً لسيطرة سلطة ما تحاول تسييس رسالته الإعلامية (32).

وطبعاً هذا يقع على عاتق الخبراء والمتخصصين في المجالات العلمية المختلفة .

2-الرسالة الإعلامية : ويقصد بها الرسالة التي يعدها المرسل بهدف إرسالها للمستقبل أي أفراد المجتمع والمستهدف بالرسالة ، وقد اعتبرت الرسالة الإعلامية من قبل الكثيرين من الباحثين من أهم عناصر العملية الاتصالية ، وقد أشاروا بأنها تتكون من الشفرة والمقصود بالشفرة وفق ما جاء بأحد المصادر الإعلامية هي عبارة عن مجموعة من الرموز والتي إذا وضعت مرتبة صارت مفهومة للمستقبل ، وكذلك المادة والتي يقصد بها العناصر المادية التي تكون الرسالة الإعلامية كالأصوات والألوان والألفاظ والعبارات والمعلومات والمقترحات وغيرها ، وكذلك الشكل والذي يقصد به ترتيب الشفرة والمادة على نحو معين (33) .

وطبعاً هنا فان الرسالة الإعلامية خاصة التي تهدف إلى توعية أفراد المجتمع بمخاطر تعاطي وترويج والاتجار بالمخدرات وانتشارها بين أفراد المجتمع تتطلب أن يعدها متخصصون خاصة في السياسة والتربية وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والأمن والأدب والفن والدين وتكون مهمة المرسل الذي هو عنصر من عناصر الاتصال الإعلامي هو إعدادها وصياغتها بشكل إعلامي لتصل لكل فرد من أفراد المجتمع ولتحدث اثر حسب ما تحويه الرسالة الحقيقية وذلك من اجل توعية أفراد المجتمع بمخاطر المخدرات .

كما حدد الباحثون شروط وقواعد الرسالة الإعلامية في الأتي :-

2/1- معرفة المرسل (الإعلام) والمستقبل (الجمهور) لغة الرسالة أي أن يعد المرسل رسالته باللغة التي يفهمها المستقبل . وان تكون الخبرات مشتركة لكل منهما.

2/2- أن تكون الرسالة الإعلامية معدة بلغة سهلة وأسلوب واضح ويفهمها المستقبل بمعنى أن تكون اللغة المعد بها الرسالة سهلة وواضحة على المستقبل (الجمهور) .

2/3- أن تكون مادة الرسالة الإعلامية المعدة إعداداً جيداً وان يعرض فيها الحجج المؤيدة والمعارضة ؛ لان ذلك له تأثير ايجابي على المستقبلين المتعلمين خاصة.

2/4- إنهاء الرسالة الإعلامية الشاملة التي تكون متعددة العناصر بملخص لأهم ما جاء في تلك الرسالة وعرض نتائج الرسالة واضحة . وفي هذه الرسالة أي الرسالة الشاملة عادة ما ينظر المستقبل (الجمهور) لموجز الرسالة الإعلامية كما يحدث الآن في القنوات الفضائية المتخصصة كالجزيرة والعربية والحرة وغيرها حيث يتم خلال بث خطاب ما لمسؤول أو مفكر ما تلخيص موجز للخطاب ليكون في أذهان المستقبلين مهما كان نوع الخطاب .

2/5- استعمال البيانات الإحصائية والجداول والأرقام والرسوم البيانية في الرسالة الإعلامية . ومن الأفضل أن تكون الرسالة قصيرة حتى تبقى في ذهن وذاكرة المستقبل.

2/6- مراعاة صدق التصريحات وغيرها من المصادر التي ترد في الرسالة الإعلامية ، والتأكد من عدم انحيازها؛ لان ذلك يساعد المرسل في توصيل رسالته بسهولة.

2/7- أن تتفق الرسالة الإعلامية مع الرأي العام السائد وان تتمشى المعلومات مع أنماط السلوك السائدة .

2/8- أن تتكرر عملية نشر الرسالة الإعلامية ؛ لأن ذلك يؤدي إلى وصول الرسالة الإعلامية للمستقبل واضحة ومفهومة وهذا تفعله الكثير من القنوات الفضائية .

2/9- أن تستخدم الرسالة الإعلامية أساليب الدعاية النفسية في عرض وسائلها الإعلامية كإثارة الخوف للتحذير من الخطر وهذا أيضا تفعله الكثير من القنوات الفضائية المتخصصة .

3-الوسيلة : المقصود بها وسائل نقل الإعلام كالصحافة الورقية والمجلات والكتب ومواقع الانترنت المتعددة وقنوات الراديو والتليفزيون والهاتف المحمول وغيرها . كل واحدة من هذه الوسائل لها خصائص معينة في طريقة نشرها للرسالة الإعلامية إلى أن تصل إلى المستقبل . كما أن هذه الوسائل كل منها لها متتبعين وعادة المستقبل أو المتتبع يفضل المتوفرة ، ويفضل استخدام أكثر من وسيلة في نقل ونشر الرسالة الإعلامية لعدة مرات خاصة عندما تكون تلك الرسالة لمحاربة إشاعة أو دعاية ما ، وكذلك في حالة تعبئة المواطنين بشان الصمود وقت الحرب وفي حالة التحذير من الأمراض الاجتماعية كتعاطي المخدرات وشرب الخمور وغيرها ، وفي حالة الغزو الثقافي وتهديد الهوية الثقافية . ويعتبر التشويش على الوسيلة الإعلامية من اخطر الأمور الذي قد يؤدي إلى عدم فهم الرسالة الإعلامية ، وهذا التشويش قد يحدث للوسيلة الإعلامية الآلية والتشويش في الرسالة الإعلامية وتقطعها عند إرسالها من المرسل ، وكذلك قد يتم ظهور الرسالة الإعلامية المطبوعة ناقصة بسبب عدم وضوح بعض الكلمات والجمل .

4-المستقبل : ويقصد به المتلقي للرسالة الإعلامية والذي توجه إليه الرسالة ، والمستقبل أو المستقبلون هم كثر من فئات مختلفة وبأفكار مختلفة ومعتقدات وعادات وتقاليد مختلفة منهم المتعلم المثقف وغير مثقف ، ومنهم غير المتعلم المثقف وغير المثقف ، وهذا يتطلب من المرسل فهم المستقبل وان تكون لديه الكثير من المعلومات وهذا يساعد في وصول الرسالة الإعلامية للمستقبل والمستقبلين بكل وضوح (34).

5- التأثير : وهو الهدف من الرسالة الإعلامية ، طبعاً هذا العامل أو العنصر هو ما يهدف إليه المرسل الأساسي المصدر ، وهذا التأثير يكون له اثر واضح عندما تظهر الرسالة الإعلامية في زمن لا يقل في العادة عن ست ساعات يومياً كما يقول الكثير من الباحثين ، وهو يكون واضحاً لدى الأطفال (35).

الكثير من الدراسات في مجال الإعلام أكدت بان دور وسائل الإعلام في فرض الرسالة الإعلامية ودورها هو دور تدعيم الاتجاهات المتوفرة عند المستقبل إضافة ؛ لأن المستقبل عادة يتأثر بالرسالة الإعلامية التي تتفق مع تصوراته ورغباته وفي اغلب الأحيان لا يهتم بالرسائل التي لا تثير اهتمامه وينساها وطبعاً يكون لوسائل الإعلام والمرسل دور في ذلك . التأثير على الرأي العام يكون كبيراً عندما يتم تغيير لآراء المستقبل وفي نفس الوقت اقل من التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام (36).

كما تشير بعض من الدراسات في مجال الإعلام وتؤكد بان وسائل الإعلام لها فاعلية في خلق اتجاهات وآراء عن الموضوعات الجديدة عند الجمهور المستقبلين وطبعاً هنا نجد التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام المختلفة حيث تقوم بدور مساعد لغرض تحقيق هدف المرسل للرسالة الإعلامية عن طريق تلك الوسائل (37).

كما أكدت الكثير من الدراسات بان حالة عدم اليقين التي يعيشها الجمهور أو المستقبل تساعد على تغيير اتجاهات الرأي العام بواسطة الوسائل الإعلامية (38).

كما أكدت دراسات قام بها بعض من الباحثين بان الكثير من الرسائل الإعلامية التي بها عنف وجريمة لها علاقة بانتشار الجريمة مما يعني أن لها تأثير كبير على المستقبلين(39).

6-رجع الصدى أو تغذية المرتدة : ويقصد به وفق ما يقول الكثير من المتخصصين رد المستقبل عن طريق وسائل الإعلام وهو مثل الرد على موضوع ما طرحه مرسل سواء كان عبر التليفزيون من خلال القنوات الفضائية أو من خلال الانترنت ومواقعه المختلفة أو الراديو أو الصحافة الورقية وغيرها من وسائل الإعلام وقد يكون الرد مباشر عن طريق الهاتف أو عن طريق الرد الكتابي أو الصوتي ، وقد أكد الكثير من المتخصصين بان الوسيلة تكون العامل الأساسي في تدفق رجع الصدى .

إذن من خلال ما تقدم نستطيع أن نقول :- بان عناصر عملية الاتصال الإعلامي تتمثل في المرسل ، الرسالة الإعلامية ، الوسيلة ، المستقبل ، التأثير ، رجع الصدى أو تغذية المرتدة . وكل عنصر من هذه العناصر يتطلب متابعة دقيقة حتى تعطي كل

العناصر مفعولها في حماية الهوية الثقافية وتجنب الأمراض الاجتماعية المتعددة كالجريمة وتعاطي المخدرات فالمرسل يجب أن يتقيد بإجراءات عمله بدقة إضافة إلى ذلك فان هذا المرسل يحتاج إلى مساعدة من متخصصين في كافة العلوم من علماء ومفكرين ليكون دور المرسل هو إرسال ما يعدوه هؤلاء المتخصصون والخبراء بطريقة إعلامية لتصل لكافة شرائح المجتمع .

رابعاً : أهم وسائل نقل ونشر الإعلام ودورها في التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات

وسائل الإعلام تتعدد والتي بواسطتها تنشر وتبث الرسالة الإعلامية للمستقبل وهي قد تكون مقروءة أو سمعية أو بصرية وهذه الرسالة لتصل إلى المستقبل تأخذ عدة طرق ومسالك لتصل واضحة بسيطة حيث يتم إخراجها عن طريق صحيفة أو جريدة أو كتاب ورقي أو عن طريق جهاز التليفزيون بالصوت والصورة أو عن طريق جهاز الراديو عن طريق الصوت أو عن طريق الحواسيب أو أجهزة الهواتف الذكية بالصوت والصورة وبالقراءة . تأتي أهمية وسائل الإعلام في التوعية بمخاطر المخدرات من خلال تنوع وسائل مكافحتها للمخدرات ومن خلال أسلوبها في نشر المعلومات والذي يعد من أسرع الأساليب في نشر المعلومات ، وكذلك من خلالها بالإمكان ان يتم وضع خطط للتوعية ، إضافة إلى ذلك فان وسائل الإعلام لها تأثير قوي وسريع على المجتمع بالتوعية .

أ- **القنوات التليفزيونية سواء كانت الفضائية أو المحلية الأرضية (ترسل لجهاز التليفزيون صوتاً وصورة):-** يعتبر التليفزيون من أهم الوسائل في التوعية بسبب عدة خصائص يمتاز بها مثل جمعه الصوت والصورة والقراءة ، إضافة إلى قربه من الناس وصار مصدرهم في تلقى الأخبار والمعلومات ، وطبعاً هذه الوسيلة يسيرها ويقوم بتشغيلها كوادر فنية وإعلامية تتلقى المعلومة الإخبارية وبالتالي ترسلها للمستقبل بطرق فنية فيها إبداع إعلامي لوصول المعلومة أو الرسالة الإعلامية بكل يسر وسهولة للمستقبل حيث تتلقى الكوادر الفنية والإعلامية المعلومة من المتخصصين في أي علوم ومن ثما ترسلها بطريقة مهنية وحرفية . وفي موضوع المخدرات في هذه الوسيلة لها دور كبير في مكافحة المخدرات وحماية الأمن القومي وذلك من خلال نشر المعلومات الفاضحة للمخدرات وأخطارها على الجسد والنفس والاقتصاد والسياسية والأمن القومي عامة ، وهذه الوسيلة ومن يسيرها ويشغلها في

العادة تستند في إرسال رسالتها على معلومات الخبراء في المجال الذي تحويه الرسالة الإعلامية فمن خلال معلومة المتخصص في الاجتماع وعلم النفس والأمن والتربية والدين وغيرهم مما لهم درية بأخطار المخدرات وعواقب من يتاجر فيها أو يتعاطها أو يسهل مرورها يسهل على من يشغل ويسير التليفزيون سواء من خلال القنوات الفضائية والمحلية من نقل المعلومة بكل صدق ووضوح لتصل إلى المستقبل الذي يواجه مخاطر المخدرات . ظهرت الكثير من البرامج التي تنذر بخطر المخدرات في الكثير من القنوات التليفزيونية الفضائية والمحلية الأرضية حيث برزت في ليبيا من خلال قنواتها التلفزيونية بعض البرامج التي تتحدث عن المخدرات وأخطارها وكان معديها من الأجهزة الأمنية ومن بعض المهتمين بالبرامج الاجتماعية الذين حاولوا ان ينشروا الوعي بين الناس بأخطار المخدرات وخطر انتشارها وللأسف لم يكون هناك تعاون واضح من المتخصصين في علم الاجتماع والأمن وعلم النفس والتربية فانتهى مسير تلك البرامج بالتوقف رغم ان فكرة تلك البرامج هامة. ومن أهم الطرق التي يمكن ان يتم التوعية بها في التليفزيون هي بنشر الأخبار عن المخدرات وعواقبها تقديم آثارها وأضرارها على الفرد والمجتمع من خلال الأعمال الدرامية مثل المسلسلات والتمثيليات والأفلام والرسوم متحركة والمسرحيات التي تطرح قضايا تفشي المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع ، وكذلك من خلال برامج للتوعية ومن خلال الإعلانات والتقارير الإخبارية وغيرها من الأعمال والبرامج التي يستطيع التليفزيون ان ينقلها صوتاً وصورة وحتى كتابة (40).

ب-الإعلام الورقي :- سواء كانت صحف أو جرائد أو مجلات أو كتب مطبوعة (تنشر ورقياً)، وهي من احد وسائل الإعلام التقليدية والتي لازالت تقاوم التطور السريع في وسائل الإعلام إلا ان هذه المقاومة ضعيفة لأسباب كثيرة منها بعدها عن الجمهور وارتفاع أسعارها وهي تعد من وسائل الإعلام التي تساهم بتوعية الجمهور بقدر ضعيف بسبب ما ذكر من أسباب . ورغم التطور إلا أنها اقتحمت هذا التطور من خلال تحولها إلى وسائل الكترونية ، وتتم التوعية في الوسيلة الإعلامية الورقية بالتغطية المستمر في الصحف والمجلات بمقالات ودراسات عن مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات وكذلك بنشر الفعاليات والمقابلات ورسوم الكاريكاتير التي توضح مخاطر المخدرات على الفرد والمجتمع.

ج- **قنوات الراديو سواء كان عبر القنوات الفضائية أو الأرضية (ترسل لجهاز الراديو صوتاً):-** الراديو أو الإذاعة المسموعة يعتبر من الوسائل الهامة في التوعية لما له من مزايا كثيرة فبرامجه تصل لكافة المجتمع وهي لا تحتاج إلى جهد كبير في الاستماع وفهم ما تقدمه وهي لها تأثير مباشر في المستمع سواء كان عبر القنوات الفضائية أو الأرضية (ترسل لجهاز الراديو صوتاً) وهي من وسائل الإعلام التقليدية والتي لازالت تكافح في ظل الهجمة من التطور السريع في وسائل الاتصال ورغم ذلك فهي أفضل حالاً من الإعلام الورقي بسب قربها من الجمهور ، وسهولة تلقي إرسالها بسبب التطور الذي حدث في الاتصالات وتأقلمها مع التطور فهي في كل بيت وفي كل سيارة ، ومع هذا فهي اقل تأثيراً من وسائل الإعلام الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي . ويمكن ان تتم التوعية في هذه الوسيلة بالتغطية الإخبارية المباشرة ، وبنشر الأخبار التي تتعلق بالمخدرات وبالأعمال الدرامية مثل التمثيليات والمسلسلات والأفلام التي تعالج قضايا تعاطي المخدرات ، وأيضا بواسطة بث برامج التوعية الحوارية والدينية والفكرية والإعلانات وأيضا نقل المناظرات الإذاعية بين المدمنين والمتخصصين والتي موضوعها المخدرات وأخطارها على الفرد والمجتمع .

د- **الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت** :- تعتبر الشبكة الدولية للمعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي (ترسل إلى أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية) وهي من ضمن ما يطلق عليه الإعلام الجديد وهي تعتبر من أهم الوسائل الإعلامية في الوقت الحاضر بسبب تقدم التكنولوجي فيها ولأنها تجمع خصائص التليفزيون والإعلام الورقي والراديو . يتم التوعية في هذه الوسيلة بكافة الطرق بنشر الأخبار وبالأعمال الدرامية التي تعالج قضايا المخدرات وتعاطيها وغيره من خلال ما تبثه من برامج مرئية وصوتية أو ما تنشره من صحف وجرائد ومجلات وكتب الكترونية والتي تستقبل عبر حواسب مختلفة أو من خلال إرسال رسائل توعية إلى الهواتف الجوالة أو النقالة ، وهي تشمل كل الوسائل الإعلامية التي ذكرت ، وهي الوسيلة الأسرع والأخطر على المواطن خاصة ان هناك الكثير من الدول عاجزة في متابعتها ومراقبتها وهي قد تكون سلاح ذو حدين (41).

ز- اللوحات واللافتات الدعائية : كما تعتبر اللوحات واللافتات الدعائية سواء كانت المخطوطة والمعلقة على الحوائط والجدران او تلك التي تظهر دعايتها من خلال الشاشات الدعائية الكبيرة المعلقة في الشوارع والميادين من الوسائل التي بالأمكان ان يتم فيها التوعية من مخاطر المخدرات من خلال ما يكتب ويبث في تلك اللوحات واللافتات .

و- المسرح : كما يعتبر المسرح من أهم الوسائل الإعلامية التي يمكن الاستفادة منها في التوعية من مخاطر المخدرات من خلال ما يقدمه من مسرحيات وبرامج ومؤتمرات بشان المخدرات وأخطارها خاصة بعد أن يتم ما يقدم على خشبته من أعمال ، وهذا الوسيلة دورها محدود بسبب قلة المسارح وقلة الأعمال المسرحية وقلة الجمهور المتردد عليها .

ي- دور عرض الخيالة : كما تعتبر دور عرض الأفلام من الوسائل المهمة في التوعية من مخاطر المخدرات من خلال أفلام تطرح قضايا المخدرات وطرق علاجها ، وطبعاً هذه الوسيلة هي الأخرى دورها بسيط في ليبيا لعدم توفرها رغم ان هناك مؤسسة حكومية متخصصة فيها .

وهذه الوسائل التي ذكرت يتطلب منها إن تتعاون فيما بينها من اجل إعداد الرسائل الإعلامية الموجهة بحيث إن لا تتناقض مع بعضها وان تضع خطة موحدة ذات هدف مشترك ليس فيها خلاف بين الوسائل المرئية والمقروءة والمسموعة فقد أشير بان عدم الاتحاد والاتفاق على خطة وهدف سوف يحدث شقاق ويزيد البلبلة الفكرية وفقدان الثقة فيها من المستقبلين (42) .

كما أشير بان هناك خطوات يتطلب أتباعها في التوعية الإعلامية بمخاطر تعاطي وانتشار المخدرات منها

تحديد أهداف الخطة الإعلامية الخاصة بالتوعية بمخاطر تعاطي وانتشار المخدرات بحيث يتم إرسال الرسالة الإعلامية المناسبة من كل وسيلة إعلامية تناسبها فالتي تحتاج إلى التلفيزيون ترسل عن طريقه والتي تحتاج للراديو ترسل من خلاله وهكذا ، وأشير كذلك بأنه يجب تحديد الفئات المستهدفة بالتوعية ومن أهم تلك الفئات المستهدفة هم المتعاطون والتجار والمروجون ومهربي المخدرات ورجال الأمن بالإضافة فئات أخرى من الناس ، وقد أشير بان سبب تحديد المستهدفين بالتوعية الإعلامية من مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات للمساعدة في توضيح الرسالة الإعلامية المتخصصة والتي ستعد للتوعية بمخاطر المخدرات والتي يتطلب ان تتمشى مع سلوك المستهدفين وحتى يتم اختيار وتحديد الوسيلة الإعلامية المناسبة لنقل تلك الرسالة . من أهم الطرق الإعلامية في تقديم رسائل التوعية هو تغيير المعلومات غير الصحيحة الموجهة للمستقبل من خلال الرسالة الإعلامية سواء كانت تلك الرسالة بالصوت أو الصورة أو بالكتابة وقد علل ذلك بان هناك معلومات مجهولة للكثير من أفراد المجتمع منها اعتقاد البعض بان المخدرات غير محرمة شرعاً وقانوناً ، وبان المخدرات تمد بالقوة الجسدية ونفسية حيث قيل بان المعرفة بمخاطر المخدرات

وتعاطيها تؤدي إلى منع الشباب من تعاطيها أو الاتجار بها وترويجها . كما يتطلب في الإعلام ان يغير الأهداف والتي تتمثل في تغيير الاتجاهات والمواقف غير المرغوبة من الجمهور في الرسالة الإعلامية وتقوية البرامج المرغوبة من قبل الجمهور ، وذلك من خلال نشر وبث البرامج التوعوية الدينية والطبية وغيرها من البرامج التي توضح تأثير المخدرات على المجتمع وأيضا أشير بتقديم برامج عن المدمنين وقصص شفاء بعضهم وتقديم برامج عن عقوبة تعاطي المخدرات وترويجها والاتجار بها وتهريبها(43).

خامساً : النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

ومن خلال الدراسة فانه قد اتضحت النتائج التالية :-

1- إن الإعلام عبر وسائلة المختلفة أصبح السلاح الذي بالإمكان ان يقلل من مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات .
2- إن وسائل الإعلام التقليدية لا تقل أهمية عن الإعلام الجديد رغم أنها لم تعد تقليدية هي الأخرى بعد ربطها بالأقمار الصناعية وعرضها على وسائل الإعلام الجديد .
3- عدم وجود ومؤسسة للأمن القومي الليبي من مهامها الحفاظ على الأمن القومي الليبي أن تعنى بحياة المواطنين من كل الجوانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي والسياسي والعسكري .
4- إن مواقع التواصل الاجتماعي وكافة وسائل الإعلام المتطورة تساهم في التوعية بمخاطر المخدرات وهي قد تكون سلاح ذو حدين إذا لم يتم متابعتها ومراقبتها.
5- إن أدوات ووسائل الإعلام لم يكن لها تأثير كبير في الحد من آثار انتشار وتعاطي المخدرات .
6- إن الرسائل غير الصحيحة في معالجة مشكلة المخدرات قد تساهم في إقبال الشباب على تعاطي المخدرات والاتجار بها .
7- لوحظ غياب البرامج الدينية والاجتماعية التي تبث للجمهور عبر وسائل الإعلام الشعبية (التليفزيون والراديو) للتوعية بمخاطر المخدرات.
8- لوحظ غياب التعاون بين المؤسسة الدينية والاجتماعية والإعلامية في وضع خطط لمكافحة انتشار المخدرات وتعاطيها وترويجها والاتجار بها .
9- لوحظ استخدام المخدرات من قبل دول ومنظمات سياسية ودينية للاتجار بها .

10- لوحظ بان القانون الليبي متساهل مع مروجي المخدرات وتجارته من خلال وضع ثغرات تساهم في أفلاتهم من العقاب والتي في العادة يستند إليها محاميهم الذين اثروا موكليهم بسبب المخدرات .

11- لوحظ بان مشكلة انتشار وتعاطي وترويج وتهريب والاتجار بالمخدرات هي مشكلة عالمية تهم كافة المجتمعات وتهدد الأمن الاجتماعي الدولي .

ب- التوصيات :

وعلى ضوء نتائج الدراسة فان أهم التوصيات الأتي :-

1- أن يتم التعاون بين رجال الإعلام والمتخصصين في الاجتماع والدين وعلم النفس والسياسة والتربية والأمن بحث يقوم الإعلام بإرسال الرسالة التي يتم إعدادها من طواقم متخصصة من كافة العلوم والتي يكون موضوعها مكافحة انتشار المخدرات بين الشباب وطرق الوقاية منها حتى يتم حماية الأمن القومي الليبي .

2- الرسالة الإعلامية يتطلب أن تكون واضحة للجمهور حتى تؤدي الرسالة دورها .

3- أن تراعي الدولة كافة الجوانب التي تهم أفراد مجتمعها وتقوم بتأمينها وتحاول أن لا تؤثر عليهم.

4- يتطلب في الإعلام أن يغير الأهداف والتي تتمثل في تغيير الاتجاهات والمواقف غير المرغوبة من الجمهور في الرسالة الإعلامية وتقوية البرامج المرغوبة وذلك من خلال نشر وبث البرامج التوعوية الدينية والطبية وغيرها من البرامج التي توضح تأثير المخدرات على المجتمع .

5- ضرورة وضع خطط بشأن التصدي للرسائل الإعلامية غير الصحيحة الموجهة للشباب مثل الأفلام والبرامج التي تجعل من متعاطي ومروج ومهرب المخدرات بطل .

6- ضرورة أن توضح الرسائل الإعلامية الموجهة للمستقبل آثار المخدرات وعواقب تعاطيها وترويجها وتهريبها والاتجار بها .

7- ضرورة تقديم برامج عن المدمنين وقصص شفاء بعضهم .

8- أن تكون الرسالة الإعلامية والموجهة للتوعية معدة إعداداً جيداً بحيث توضح النصائح المفيدة للشباب وترشدهم إلى طرق ووسائل أخرى تفيدهم في صحتهم وحياتهم العملية .

9- أن تعرض الرسالة الإعلامية الأضرار التي يخلفها تعاطي المخدرات والاتجار بها .

10- أن تكون الرسالة الإعلامية الموجهة للتوعية من مخاطر المخدرات بسيطة ومفهومة وموضوعة بأسلوب علمي من متخصصين .

11- يتطلب أن يقدم مشروع اتفاقية دولية لمكافحة المخدرات تحدد الأماكن التي يزرع فيها المخدرات لأغراض طبية وإعلان الحرب على المواقع التي تعده من اجل تعاطي الجمهور والذي يسبب الإدمان ووضع نصوص في قوانين مكافحة المخدرات تعد الاتجار وتهريب المخدرات شروع في القتل وذلك حفاظاً عن الأمن الاجتماعي الدولي .

12- يتطلب أن تكون هناك حملات إعلامية بشان التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات والاتجار بها وتعاطيها ، وان تكون تلك الحملات وفق خطة مدروسة على مدار السنة .

13- يتطلب من المؤسسات الإعلامية المختلفة التعاون فيما بينها في إعداد رسائل إعلامية موحدة المضمون موجهة لغرض التوعية من مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات .

14- يتطلب من المؤسسة الإعلامية وما يدور في فلكها من مؤسسات أن تتعاون مع المؤسسات الأخرى التي تعنى بالمخدرات مثل المؤسسات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالشباب وغيرها من أجل التوعية بمخاطر المخدرات .

15- أن يتم التوعية بمخاطر المخدرات في التليفزيون بنشر الأخبار عن المخدرات وعواقبها وتقديم آثارها وأضرارها على الفرد والمجتمع من خلال الأعمال الدرامية مثل المسلسلات والتمثيليات والأفلام والرسوم متحركة والمسرحيات التي تطرح قضايا تفشي المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع ، ومن خلال برامج للتوعية ومن خلال الإعلانات والتقارير الإخبارية وغيرها .

16- أن تتم التوعية في الوسيلة الإعلامية الورقية بالتغطية المستمر في الصحف والمجلات بمقالات ودراسات عن مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات وكذلك بنشر الفعاليات والمقابلات ورسوم الكاريكاتير التي توضح مخاطر المخدرات على الفرد والمجتمع .

17- أن تتم التوعية بالتغطية الإخبارية المباشرة ، وبنشر الأخبار التي تتعلق بالمخدرات وبالأعمال الدرامية مثل التمثيليات والمسلسلات التي تعالج قضايا تعاطي المخدرات ، وأيضا بواسطة بث برامج التوعية الحوارية والدينية والفكرية الإعلانات ، وأيضا نقل المناظرات الإذاعية بين المدمنين والمتخصصين والتي موضوعها المخدرات وأخطارها على الفرد والمجتمع .

هوامش ومراجع الفصل الأول :

1- "دور الإعلام في محاربة المخدرات" ، 12/4/ 2007،
https://www.islamweb.net/ar/article/141850 ، تاريخ الاطلاع عليه 2021/4/18.

2- "دور الإعلام في الحد من انتشار المخدرات" ، 2010/6/25 ،
https://www.alriyadh.com/537941 ، اطلع عليه بتاريخ 2021/4/17.

3- منصور، حسن محمد حسن،" الإعلام العربي ومكافحة المخدرات.. دراسة مسحية ونقدية لأبرز مخرجات البحوث الإعلامية العربية
"،https://core.ac.uk/display/60984454 ، اطلع عليه بتاريخ ، 2021/4/18.

4- "دور الإعلام فـي مكـافحـــة المخـدرات" ، 2010/5/30 ،
https://almadapaper.net/view.php?cat=2421 ، اطلع عليه بتاريخ 2021/5/11.

5- الموقع ، https://www.moi.gov.kw/smd/Drugs.html ، اطلع عليه بتاريخ 2021/4/20.

6- مسعود ، جبران .(1967) . رائد الطلاب . ط1. دار العلم للملايين . بيروت . لبنان ، ص116.

7- https://www.moi.gov.kw/smd/Drugs.html ، مرجع سابق .

8- سالم ، محمد صلاح . (2003) . العراق ماذا جرى.. ؟ واحتمالات المستقبل ، ط1، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، مصر ، ص 135 .

9- هويدي ، أمين ، (1975) ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر . بيروت. لبنان ، ص 42 .

10-طاهر ، علاء ،(1986) ، "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي " ، مجلة الوحدة ، العدد 23 ، ص 35.

11- سالم ،محمد صلاح ، مرجع سابق ، ص 136.

12-خشيم ، مصطفى عبد الله ، (1995) ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، ط1 ، الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ،ص 53 .

13- مسعود ،عبد الله محمد و مراد ، علي عباس. (2006)، الأمن والأمن القومي ،ط1، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، بنغازي.ليبيا ،ص80.

14- المرجع السابق ،ص،ص83، 84 .

15- سالم ، محمد صلاح ، مرجع سابق ،ص 140.

16- مسعود ،عبد الله محمد و مراد ، علي عباس ، مرجع سابق ،ص 88.

17- سالم ،محمد صلاح ، مرجع سابق ، ص 141 .

18- ابوعيانه ، فتحي محمد ، (1983)، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، لبنان ، ص40.

19- احمد ، إبراهيم خليل ، السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ، (1989) ، تاريخ العالم الثالث ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الموصل العراق ، ص92.

20- "الجمارك المالطية تصادر كمية مخدرات متوجهة إلى ليبيا وصفت بأنها الأكبر في تاريخ "، 2020/12/10 ، الجزيرة/ https://arabic.rt.com/middle_east/1181809-%D8%A7، اطلع عليه بتاريخ 2021/4/12.

21- "سياسة تقارير رحلة باخرة أطنان المخدرات والكبتاغون من سوريا إلى ليبيا مرورا بلبنان ومصر"،2021/1/9، https://www.independentarabia.com/node/183591 ، اطلع عليه بتاريخ 2021/4/15.

22- احمد ، إبراهيم خليل ، السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص94 .

23- https://www.moi.gov.kw/smd/Drugs.html ، مرجع سابق .

24- احمد ، إبراهيم خليل ، السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 92.

25- https://www.moi.gov.kw/smd/Drugs.html، مرجع سابق .

26- ذبيان ، سامي ، (1987)، الصحافة اليومية والإعلام ، دار المسيرة ، بيروت ، لبنان، ص45.

27- شرف ، عبد العزيز. (1979) . وسائل الإعلام لغة الحضارة ، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، س31.

28- الحياري ، ايمان ،" وسائل الإعلام وأهميتها" ، https//: mawdoo3.com ، اطلع عليه بتاريخ 2021/3/15.

29- المرجع السابق .

30-حمزة ، عبد اللطيف ، (1967) ، الإعلام والدعاية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ص60.

31-الناكوع ، محمود ، (1968) ،" اثر وسائل الإعلام في تكوين الإنسان "، مجلة الإذاعة الليبية ، السنة الثامنة ، العدد 4 . ص 7.

32-حقيق ، عواشة محمد ، (1993) ، الرأي العام بين الدعاية والإعلام ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، ص – ص 191- 195.

33-شرف ، عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 111.

34-مبرل . ج ، لو يتشناين ،(1989) ، الإعلام وسيلة ورسالة ، ترجمة ساعد الحارثي ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، ص- ص 172- 179.

35- العبد ، عاطف .(1989) . الاتصال والرأي العام. دار الهانئ للطباعة القاهرة . مصر . ص239.

36-رشتي . جيهان. (1969) .الأسس العلمية لنظريات الإعلام . دار الفكر العربي . القاهرة . مصر . ص640 .

37-المرجع السابق ، ص625.

38- العبد ، عاطف ، مرجع سابق .ص279.

39-المرجع السابق .

40- الحسبان ، نواف عودة ، " دور الإعلام في مكافحة آفة المخدرات " ، على الموقع ، https://www.facebook.com/170883312967503/posts/115166984888840 ، اطلع عليه بتاريخ 2021/4/18.

41- المرجع السابق .

42- "مشاكل الإدمان دور الإعلام في الوقاية من الإدمان " ، https://www.elazayem.com/main/problems_categories471 ، اطلع عليه بتاريخ 2021/4/15.

43-" دور الإعلام في محاربة المخدرات " ، مرجع سابق .

الفصل الثاني

الوعي الاجتماعي ودوره في حماية الأمن المائي

ملخص الفصل الثاني

يعتبر الوعي الاجتماعي أداة مهمة في حماية الأمن المائي فالهدر والإسراف والتخريب المتعمد والتعدي على مرافق المياه هي أعمال لا يقوم بها إلا إنسان وهذا الإنسان إذا وجد من يوعيه وينشئه تنشئة اجتماعية في أمور المياه وأهميتها سوف يتراجع عن أفعاله الخطيرة التي تهدد أمنه وامن بلاده. وهذا الوعي يأتي من عدة وسائل لها تأثير في التوعية الاجتماعية وهي نفسها التي يرى اغلب العلماء والمفكرين بأنها الوسائل التي تساهم في التنشئة الاجتماعية من هذه الوسائل الأسرة والمؤسسات التعليمية إضافة إلى والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني والمساجد.

إن سلوك الأفراد الغير مدرك بأهمية المياه تزيد من التحديات التي تواجه الأمن المائي الذي هو قرين الأمن الغذائي حيث تعتبر المياه من محددات الزراعة إلى جانب الأراضي الزراعية من هذا المنطق فان الباحث يحاول تقديم دراسة تهم الأمن المائي في ليبيا في توعية كافة شرائح المجتمع بالحفاظ على المياه وبالخطر الذي يواجه العالم ألان وهو نقص المياه في العالم خاصة وان هناك صراع دولي وإقليمي غير واضح للعيان على المياه إضافة إلى توضيح الخطر الذي يواجه ليبيا خاصة وأنها تفتقر إلى الأنهار وقليلة الأمطار وأن ذلك ينبأ بتهديد أمنها المائي والغذائي . كما يحاول الباحث أن يوضح أهم العوامل التي تؤدي إلى استنزاف المياه واهم الوسائل المؤثرة في الوعي الاجتماعي بأهمية المياه من خلال التساؤل الذي يقول :- ما دور الوعي الاجتماعي في حماية الأمن المائي وما هي الوسائل المؤثرة فيه ؟

وتأتي أهمية الدراسة لكونها تطرح موضوع يهم الناس ومن معهم من كائنات تشاركهم فيه ، كما تساهم في إنجاح التنمية المستدامة ، أما هدفها هو تعزيز الوعي

الاجتماعي لحماية الأمن المائي وبث التوعية بين الموطنين للحفاظ على المياه للاستفادة منها في التنمية المستدامة. قامت الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة وكانت أهم نتائجها أنها لاحظت عدم وجود وعي اجتماعي من قبل المواطنين والدولة بأهمية المياه كما لاحظت عدم وجود توعية من الوسائل المؤثرة في الوعي الاجتماعي بالأمن المائي وأهميته وقد أوصت بضرورة أن تقوم المؤسسات المؤثرة في الوعي الاجتماعي بتوعية كافة المواطنين بأهمية المياه وبان استنزافها يهدد الأمن المائي والغذائي .

مقدمة الفصل الثاني

يعتبر الوعي الاجتماعي عامل مهمة في حماية الأمن المائي فالهذر والإسراف والتخريب المتعمد والتعدي على مرافق المياه هي أعمال لا يقوم بنا إلا إنسان وهذا الإنسان إذا وجد من يوعيه وينشئه تنشئة اجتماعية في أمور المياه وأهميتها سوف يتراجع عن أفعاله الخطيرة التي تهدد أمنه وامن بلاده ، وهذا الوعي يأتي من عدة وسائل لها تأثير في التوعية الاجتماعية وهي نفسها التي يرى اغلب العلماء والمفكرين بأنها الوسائل التي تساهم في التنشئة الاجتماعية والتي تشكل الوعي الاجتماعي ، من هذه الوسائل الأسرة والمؤسسات التعليمية إضافة إلى الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني والمساجد.

إن سلوك الفرد الغير مدرك بأهمية المياه تزيد من التحديات التي تواجه الأمن المائي الذي هو قرين الأمن الغذائي حيث تعتبر المياه من محددات الزراعة إلى جانب الأراضي الزراعية من هذا المنطق فان الباحث يحاول تقديم دراسة تهم الأمن المائي في ليبيا في توعية كافة شرائح المجتمع بالحفاظ على المياه وبالخطر الذي يواجه العالم ألان وهو نقص المياه في العالم خاصة وان هناك صراع دولي وإقليمي غير واضح للعيان على المياه إضافة إلى توضيح الخطر الذي يواجه ليبيا خاصة وأنها تفتقر إلى الأنهار وقليلة الأمطار وأن ذلك ينبأ بتهديد أمنها المائي والغذائي . كما يحاول الباحث أن يوضح أهم العوامل التي تؤدي إلى استنزاف المياه واهم الوسائل المؤثرة في الوعي الاجتماعي بأهمية المياه من خلال التساؤل الذي يقول :- ما دور الوعي الاجتماعي في حماية الأمن المائي وما هي الوسائل المؤثرة فيه ؟

وتأتي أهمية الدراسة لكونها تطرح موضوع يهم الناس ومن معهم من كائنات تشاركهم فيه ، كما تساهم في إنجاح التنمية المستدامة ، أما هدفها هو تعزيز الوعي

الاجتماعي لحماية الأمن المائي وبث التوعية بين الموطنين للحفاظ على المياه للاستفادة منها في التنمية المستدامة وغيره . هذا وقد قسمت الدراسة كالتالي :

أولاً نبذة تاريخية عن المياه في ليبيا .

ثانياً الوعي الاجتماعي والأمن المائي المفهوم والعلاقة .

ثالثاً أهم مصادر المياه في ليبيا .

رابعا أهم الوسائل المؤثرة في الوعي الاجتماعي .

خامساً النتائج والتوصيات

أولاً نبذة تاريخية عن المياه في ليبيا

كل الحضارات التي قامت على وجه الأرض قامت على بقع تتوفر فيها المياه خاصة الجارية منها كالأنهار الجارية مثل حضارة الفراعنة التي قامت على ضفاف نهر النيل حيث كان نهر النيل سبباً في تمركز الشعوب على ضفافه وقامت تلك الشعوب بنشاط زراعي وتجاري ساهمت فيه مياه النيل ، كما ساهم نهر النيل بإنعاش الحياة لتلك الشعوب إلى أكثر من سبعة الآلاف سنة ولازال نهر النيل يمثل شريان الحياة للدول التي يمر فيها ، كما ساهم نهري دجلة والفرات على إنعاش الحياة للشعوب والإمبراطوريات التي مرا بهما حيث ظهرت حضارات مثل بابل وآشور وهما لازالا شريان الحياة للدول التي يمرا فيهما ، وغيرها ، كما كانت المياه من أسباب إقامة الكثير من المدن والمناطق كمياه زمزم التي جذبت الكثير من القبائل للإقامة بالقرب منها . فأينما وجدت المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة وجدت الحياة للكائنات الحية من بشر وحيوان ونبات ، ونقصها يؤدي إلى تدمير إمبراطوريات ودول مثل ما حدث في اليمن السعيد الذي دمر بعد أن انهارا سد مأرب .

ليبيا من الدول التي تفتقر للمياه فكان عمر الحضارات فيها قصير كالحضارة الإغريقية في شرق ليبيا حيث قامت على ارض برقة حضارة إغريقية اعتمدت على مياه الأمطار وبعض العيون ، حيث حفرت الآبار لتخزين مياه الأمطار إضافة إلى حفر آبار للوصول إلى المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض ، كما قامت الحضارة الرومانية في طرابلس وهي الأخرى اعتمدت على مياه الأمطار وبعض العيون ولقلة المياه انتهت الحضارة الإغريقية في برقة ومن بعدها الحضارة الرومانية في برقة وطرابلس .

استمر الوضع المائي في ليبيا على حاله إلى أن قام الايطاليون بحفر آبار في المدن الكبرى وسحب المياه عبر أنابيب بعد استخدمت في جلب المياه قطار يطلق عليه اسم قطار الفويهات حيث كان ينقل المياه من آبار الفويهات هو إلى منازل الايطاليين في بنغازي (1) .

بعد استقلال ليبيا ظهرت محطات التحليه إضافة إلى حفر آبار جوفية في المدن الكبرى وصارت المياه تنساب إلى البيوت والمصانع ، أما في الأرياف والقرى كانت هناك الآبار التي يخزن فيها مياه الأمطار إضافة إلى الكهوف والتي كانت مصدر لشرب الإنسان والحيوانات ، أما الزراعة في ليبيا فقد كانت تقوم على مياه الأمطار بمقابل كانت هناك مزروعات بسيطة تعتمد على مياه تخرجها دواب من بعض الآبار الجوفية التي مياه قريبة من السطح ، وكانت هناك مزروعات للخضروات تعتمد على الرطوبة التي خلفتها مياه الأمطار وهي ما يطلق عليها الزراعة البعليه وعادة هذه تبدأ زراعتها من نهاية فبراير وتنتج بعد عدة أشهر وتستمر إلى بداية الخريف .لأهمية المياه كانت الآبار والكهوف التي يتم استغلالها في تجميع مياه الأمطار تسجل في السجل العقاري حتى توثق لأصحابها وحتى لا تحدث خصومات مع أطراف أخرى حيث كانت تقوم معارك وحروب على مصادر المياه في الماضي ، وكان أصحابها يدفعون خدمات ضريبة مقابل التسجيل وقد اشتهرت الكثير من الآبار مثل بئر بشرة أو السارة وبئر بلال وغيرها وأثرت الآبار في الموروث الثقافي الليبي وقامت العديد من القصائد على العديد من الآبار .

لقد كانت المياه هاجس لكل الليبيين وكانت السلطات في البلاد تحاول ان تنظم وتحصر كافة مصادر المياه لدرجة أن السلطات العثمانية والايطالية أجبرت كل من يملك مصدر للمياه أو لتخزينه أن يسجله في السجل العقاري ، كما ظهر من الليبيين من يتفنن في حفر وتبطين الآبار التي تخزن فيها مياه الأمطار كما صممت مجار لمياه الأمطار لتصل الآبار بكل يسر .

وفي خضم معانة المواطنين مع المياه في الماضي وصعوبة الحصول عليها إلا بعد جهد جهيد كان هناك وعي اجتماعي بأهمية المياه والأمن المائي حيث كانوا يحافظون على المياه من الاستنزاف والإهدار وكانوا يحسبون لكل قطرة مياه ألف حساب بعكس ما يحدث ألان من تعدي على مصادر المياه وإهدارها بطرق مختلفة الأمر الذي صار يهدد الأمن المائي الليبي في غياب الوعي الاجتماعي سواء كان من المواطن أو المؤسسات .

ثانياً الوعي الاجتماعي والأمن المائي المفهوم والعلاقة

أ- الوعي الاجتماعي المفهوم :-

للوعي أهمية كبيرة في عديد المجالات وحسب الوعي سواء كان اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا أو اقتصاديا وغيره ، وهو يأتي من التنشئة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية وغيرها ، وفي هذا الصدد أي في الوعي يقول احد المصادر :- " إن خضوع الناقد ليس بالضرورة خضوعا واعيا مدركا لذلك النسق " النسق الثقافي " إذا عادة ما يكون خضوعا لا واعيا، إذ يتشكل تدريجيا من خلال التنشئة الاجتماعية منذ الطفولة " (2) .

ويقول كذلك نفس المصدر السابق :- " إن مجموعة المعارف العلمية التي تمثل احد ركني الخطاب مدرجة تحت القدرة العقلية ، في حين أن الثقافة (من جهة القيم والأخلاقية) والوعي هما العنصران الكفيلان بتوجيه إنتاج العقل ، وبغيابهما قد يختطف العقل ويتحول إلى أداة جهنمية مسخرة للهدم والتحطيم ، إذ للعقل قدرة لا متناهية على الابتكار والإنتاج ، ويتحكم بنوع هذا الإنتاج هو النوع النسق الثقافي المهيمن " (3).

اذن المقصود بالوعي هو الفهم والإدراك بعموم الأشياء وأهميتها.

عرف الوعي الاجتماعي عدة تعريفات منها انه هو :- " مشاركة الوعي المشترك في المجتمع " . وكذلك هو :- " الوعي بالمشكلات المختلفة التي تواجهها المجتمعات والتجمعات بصفة يومية " (4).

الوعي الاجتماعي مفهوم مركب من كلمتين الأولى هي الوعي والذي يقول فيه احد المصادر هو " نتيجة للتفاعل بين أنفسنا وعالمنا المادي المحيط بنا، وهو يلعب دوراً هاماً في التطور الاجتماعي، سواء كان هذا الدور إيجابياً أو سلبياً" وكذلك هو " " إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، وهو أساس كل معرفة "

أما الاجتماعي المقصود به هو المنسوب إلى الاجتماع " النشاط الاجتماعي "، من كان محبا للمجتمع بطبعه، فيختلط بالناس وينفتح على الحياة العامة. " الإنسان كائن اجتماعي " (5).

ويعرف ماركس الوعي الاجتماعي بأنه هو :- " مجموع الأفكار والنظريات والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد التي توجد لدى الناس ، والتي تعكس واقعهم الموضوعي " (6) .

وهناك من عرف الوعي الاجتماعي بأنه : " الصورة الذهنية للفرد عن واقعه الاجتماعي ، والمتمثلة في مجموعة الأفكار والمشاعر والسلوكيات التي تعبر عن إدراكه لهذا الواقع والتي غالباً ما تكون مستمدة من هذا الواقع ، ثم تعود لتؤثر في فهم الفرد لهذا الواقع ، وتشكل استجابته تجاهه " (7).

وأشير بان الوعي يتحدد إجرائياً من خلال دراسة معارف الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم وممارساتهم وسلوكهم في المواقف المختلفة ذات الصلة بحاضرهم ومستقبلهم وفي التعليم والعمل وكل ما يخص حياتهم (8) .

إن الإنسان والذي يكون الجماعة الإنسانية مع انضمامه لمجموعة من الأفراد ، وقد تسوده الكثير من الصفات الغير سوية والتي تجعل منه معرقلا لعملية البناء ، وبهذا يعد عاملا معرقلا للتقدم والبنى بحمله تلك الصفات أو إحداها والتي منها الانتهازية ، روح المبالغة ، الأنانية ، التزمت ، الظلم ، الحسد ، الحقد ، روح المعاكسة ، السلبية ، الجهل ، ...الخ من صفات تجعل الإنسان غير سوي (9).

كل هذه الصفات وغيرها من الصفات غير السوية لها دور في تأخير التقدم والبناء ، والتي قد توجد في الإنسان منذ ميلاده واكتسبها في ظل غياب التنشئة الاجتماعية الهادفة التي تهدف إلى توعية الإنسان بما هو صالح لإتباعه في ظل وجوده مع الجماعة لخدمة الصالح العام ، وإذا زرعت في الإنسان هذه الصفات سوف تخلق أنسانا غير واعي اجتماعيا ويكون معرقلا لعملية لبناء ، ولضمان ابتعاد الإنسان عن هذه الصفات يتطلب تنشئة اجتماعية تضمن وعي الإنسان بحقوقه وواجباته للمجتمع

الذي يعيش فيه وتضمن كذلك خلو الإنسان من هذه الصفات وبالتالي بروز وعي اجتماعي يكون له دور مثلا في حماية الامن المائي .

إن التنشئة الاجتماعية تولد الوعي الاجتماعي ومن ثمة فان هذا الوعي الامن المائي ويحافظ على المياه .

إن من الأمور الغير جيدة أن يكون مؤشر الوعي الاجتماعي يتجه سلبا ناحية التخلف في هذا العصر الذي صار فيه وعي حتى للحيوانات غير الناطقة في الكثير من بلدان العالم خاصة المتقدمة والتي تتأقلم مع البيئة التي تعيش فيها وتتمشى مع من تقيم معهم وفي أماكنهم . عندما تنظر الى المياه التي تهدر في الشوارع وفي المزارع في ليبيا فانك تجد الإهمال والاستنزاف الزائد للمياه وهذا يدل على عدم وجود وعي اجتماعي كافي ، وعندما تسير في شارع أو أي مرفق خدمي في سويسرا أو هولندا مثلا وتسير في شارع أو مرفق خدمي في ليبيا تجد اثر الوعي الاجتماعي واضح في ذلك من خلال تلك الشارع والمرافق وتصرفات أهلها تجاه تلك المرافق .

لقد أشارت الكثير من الدراسات البحثية بان عملية التنشئة الاجتماعية كما يقول البعض تعتبر من أهم وظائف الجماعات حين تقوم تلك الجماعات بإحالة أفرادها من كائنات عضوية لها غرائزها ميولها الفطرية ودوافعها العدوانية إلى كائنات اجتماعية متوافقة وواعية . وقد قيل بأنه كلما زادت ثقة الفرد في أحكام جماعته كلما كان على قدر كبير من الاستعداد لتقبل معاييرها (10).

إذن الوعي الاجتماعي هو الإدراك بواقع وقيم الأشياء وطبعاً هذه لا يأتي من فراغ بل من خلال وسائل هدفها تشكيل الوعي الاجتماعي .

ب- **الأمن المائي المفهوم :**

عرف الأمن المائي بأنه هو :- " الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للصحة والإنتاج ومتطلبات الحياة، ومقرون بالمستوى الملائم من الخطر المتعلق بالماء" .(11)

كما عرف الأمن المائي بأنه:- " عبارة عن كميّة المياه الجيّدة والصالحة للاستخدام البشري المُتوافرة بشكلٍ يلبي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير" (12).

والأمن المائي مطلق ونسبي فالأمن المائي المطلق هو توفر المياه بكثرة داخل نطاق الدولة ، أما النسبي هو اعتماد الدولة على مياه دولة أو دول أخرى وهو امن مائي ضعيف مقارنة مع الأمن المائي المطلق .

تعاني الكثير من دول العربية والتي من بينها ليبيا مشكلة المياه الصالحة للشرب والزراعة بسبب ندرة الأمطار وعدم وجود انهار بها أو تصب فيها وهذا سبب لها هاجس امني كبير خاصة الدول التي علاقاتها مع جيرانها من الدول الضعيفة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً والتي بها شيء من التوتر ولهذا نجدها تستخدم كافة الطرق للوصول إلى تسويات وبناء علاقات مع دول الجوار والدول التي تجاور دول الجوار مستخدمة سياستها الخارجية في معركة غير واضحة مثل ما تقوم به دولة الكيان الصهيوني التي تحاول مد علاقاتها مع دول الجوار العربية من اجل تحقيق أمنها ، إضافة إلى بحثها عن تامين جزء من أمنها المائي خارج كيانها من خلال تأسيس مشاريع مشتركة مع الدول التي تتوفر بها مياه لتستغل ما تحتاجه خاصة في الزراعة والثروة الحيوانية . وهذا التامين يمكننا ان نطلق عليه الأمن المائي النسبي وطبعاً في المقابل هناك امن مائي مطلق عندما تتوفر المياه بكثرة بالدولة .

لتفادي صراع مسلح على المياه رأت الأمم المتحدة وضع اتفاقية دولية بشان المياه التي تجري عبر الأنهار الدولية عابرة دول أخرى كنهر النيل ودجلة والفرات والأردن

لهذا قامت الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بتعريف النهر الدولي بأنه :- ذلك النهر الذي تنساب مياهه عبر دولتين أو أكثر " (13).

وألان في 2021م نجد هناك صراع سياسي من اجل المياه بين أثيوبيا ومصر والسودان بسبب سد النهضة الذي قامت أثيوبيا بإقامته وتقوم تغذيته من مياه الأنهار الدولية والتي تم تحديدها وفق القانون الدولي وقواعد هلسنكي حول تقسيم مياه الأنهار الدولية واستغلالها من قبل الدول التي تمر بها بالمشاركة والتي من بينها نهر النيل الذي يمر من أثيوبيا والسودان ومصر . فمشروع سد النهضة هدد الأمن المائي لكل من السودان ومصر ، وهذا الصراع السياسي بالإمكان ان يتحول إلى صراع عسكري إذا فشلت المفاوضات بشأن وضع اتفاقية تحد من استنزاف المياه الدولية في تغذية السد . وكل هذا ينبئنا بأهمية المياه ودورها في حياة الإنسان وكافة الكائنات وهذه التحديات التي ذكرت تصاحبها تحديات أخرى أخطرها هو عدم وجود وعي اجتماعي من المواطنين بأهمية المياه والأمن المائي للدولة فعدم وعي المواطنين بأهمية وقيمة المياه أشبه بالسوس الذي يبدأ بأكل شيء اكبر منه الآلاف المرات وما هي فترة من الزمن حتى يتلاشى ذلك الشيء .

وليبيا من الدول التي تفتقر للمياه وتتعرض المياه فيها للاستنزاف والإهدار بسبب عدم وجود وعي اجتماعي بأهمية المياه وأهمية المحافظة عليها لحماية أمنها المائي .

هناك تحديات تواجه الأمن المائي وهي ذات بعدين داخلي وخارجي .فالبعد الداخلي يمثله إهدار المياه الصالحة للشرب في الاستخدام المنزلي على مستوى الأسرة ، وكذلك يتمثل البعد الداخلي في الزيادة في استهلاك المياه وفي هذا الصدد فقد أشارت احد الدراسات بان ليبيا بحكم موقعها الجغرافي ومناخها الصحراوي الجاف تعد من الدول ذات الإجهاد المائي الحاد حيث تقدر نسبة المياه المستعملة 50% من المياه المتجددة وهذا أدى إلى هبوط حاد في منسوب المياه الجوفية ، كما أدى إلى تداخل مياه البحر على المياه الجوفية وبروز حالات من التلوث الزراعي والصناعي والحضري بسبب تصريف مياه الصرف الصحي في المنخفضات الطبيعية والأودية وشاطئ البحر بلا معالجة (14) .

وكذلك يتمثل البعد الداخلي في التخريب المتعمد كما يحدث في آبار وأنابيب النهر الصناعي ومعداته وآلاته .

وكذلك في التعدي على مرافق المياه وهذا واضح في عملية التعدي على أنابيب النهر الصناعي واخذ توصيلات بطرق غير شرعية . كما يتمثل البعد الداخلي في التلوث الذي يحدث بسبب حفر آبار سوداء لتصل إلى المياه الجوفية . وكذلك يتمثل البعد الداخلي في وجود بعض الأخطاء الفنية في بناء عدد من السدود مما جعل المياه التي تصل إلى هذه السدود تضيع حيث أشار رئيس قسم الجيوفيزياء بجامعة طرابلس إلى ان المسؤولين الذين قاموا ببناء وإقامة السدود لم يقوموا بإجراء دراسات جيولوجية دقيقة قبل إقامة السدود المائية في ليبيا (15).

وهناك بعد الخارجي يهدد الأمن المائي وهو يتمثل في تعرض المحطات الخاصة بالضخ لأعمال تخريبية من دول أجنبية وضرب المحطات ومرافق المياه الخاصة بها ، وارتفاع أسعار المحطات ومولدات الضخ والرفع والدفع .

وجميع هذه التحديات تهدد الأمن المائي ومعالجتها يحمي الأمن المائي خصوصاً والأمن القومي عامة من أي أخطار تهدد المياه ووصولها إلى مواطنيها .

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه الأمن المائي في ليبيا نلاحظ بان سببها عدم وجود وعي اجتماعي فلو كان هناك وعي اجتماعي بأهمية وقيمة المياه في الحياة والأمن القومي الليبي لما حدث ما حدث وما سيحدث من عبث وإهمال للمياه ووسائل نقلها ورفعها .

ت- العلاقة بين الوعي الاجتماعي والأمن المائي :

إن التنشئة الاجتماعية تولد الوعي الاجتماعي ومن ثمة فان هذا الوعي سوف يخدم الأمن المائي ويحافظ على الأمن القومي وبالتالي فان هناك علاقة بين الوعي الاجتماعي والأمن المائي .

إن من الأمور الغير جيدة أن يكون مؤشر الوعي الاجتماعي يتجه سلباً ناحية التخلف في هذا العصر الذي صار فيه وعي حتى للحيوانات غير الناطقة في الكثير من بلدان العالم خاصة المتقدمة والتي تتأقلم مع البيئة التي تعيش فيها وتتمشى مع من تقيم معهم وفي أماكنهم . من خلال المشاهدة والملاحظة في كثير من مدن ومناطق ليبيا نرى الإهدار للمياه في عملية غسل السيارات والري الغير منظم وفي إسرافها في أغراض لا أهمية لها وفي كثير من الأحيان تركها تتسرب أيام دون ان توضع لها حلول وهذا يعد تهديدا للأمن القومي عامة والأمن المائي خاصة . فعدم الاسترشاد في عملية التعامل مع المياه يعد تهديداً للأمن المائي وطبعاً عملية إهدار المياه والإسراف فيها دون مراعاة مستقبل الأجيال القادمة ينبأ بأنه ليس هناك وعي اجتماعي وعدم توفر التنشئة الاجتماعية الجيدة .

من خلال ما تقدم نجد ان هناك علاقة وثيقة بين الوعي الاجتماعي والأمن المائي وأشير بان تحقيق الأمن المائي يتم بواسطة الأتي :-

1- استغلال المياه استغلال جيد .
2- استخدام أدوات ومعدات وآلات متطورة في استخراج ودفع المياه .
3- تَنمية موارد المائية المتوفرة .
4- البحث عن مصادر جديدة للمياه (16).

وطبعاً هذه النقاط تحتاج إلى وعي اجتماعي من قبل المواطنين والمسؤولين على السواء بأهمية المياه والأمن المائي فاستغلال المياه استغلال جيد تحتاج إلى استرشاد في عملية الاستغلال من قبل المستغل سواء كان فرد أو جماعة ، واستخدام الأدوات والمعدات والآلات المتطورة تحتاج هي الأخرى إلى وعي اجتماعي بأهمية استخدامها

لتوفير المياه ، وكذلك هي تنمية الموارد المائية المتوفرة والبحث عن مصادر أخرى للمياه كلها تتطلب وعي اجتماعي .

هذا وقد أشير بان الفجوة بين الطلب على الماء وما يتوفر منه كبيرة جداً ولا يتحقق منها إلا النصف تقريباً استناداً إلى تقرير البنك الدولي لعام 1995م والذي ذكر ان إجمالي الطلب على الماء في الوطن العربي والذي من ضمنه ليبيا هو في حدود 300 مليار متر مكعب (56%) ، وأشير كذلك بان ما هو متاح من المياه يجعل نصيب الفرد في حدود 500 متر مكعب / سنة مما سوف يحتاج العرب إلى 700 مليار متر مكعب / سنة وهذا يشير بان العجز المائي سوف يكون كبير (17).

في ليبيا يشكل العجز المائي وفق ما ذكرت المصدر عائق للتنمية وهذا العجز يهدد الأمن المائي وكذلك الأمن الغذائي حيث صارت ليبيا تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج بشكل كبير .

أهمية الأمن المائي :

1- احد العناصر الهامة في تحقيق التنمية المستدامة حيث أشير بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون أمن مائي (18).

   إذن التنمية المستدامة في ليبيا والتي يدعو إليها الكثير في ليبيا تواجه تحدي وتحدي كبير يحتاج بالدرجة الأولى إلى وعي اجتماعي لتخلص منه وهو التحدي الذي يتعارض له الأمن المائي .

2- يساهم في استقرار المجتمعات ويبعث فيها الاطمئنان والسلام .

   إذن استقرار المجتمعات في مواطنها يواجه تحدي بسبب التهديد الذي يتعرض له الأمن المائي نتيجة إلى غياب الوعي الاجتماعي لدى المؤسسات والمواطنين .

فالحفاظ على الأمن المائي وتأمينه يأتي من خلال الوعي الاجتماعي الناتج من عملية التنشئة الاجتماعية إذن يعتبر الوعي الاجتماعي وسيلة من الوسائل يمكن ان يتم بها الحفاظ على الأمن المائي لأن الوعي الاجتماعي يساهم في الحفاظ على المياه من الهدر والإسراف الزائد في الاستهلاك والتخريب المتعمد والتعدي على مرافق المياه .

إذن مما تقدم نستطيع ان نقول بان هناك علاقة بين الوعي الاجتماعي والأمن المائي حيث ان الوعي الاجتماعي يساهم في المحافظة على الأمن المائي والعكس صحيح .

وتشير التوقعات بان سكان ليبيا سيكون عام 2050 م حوالي 8.5 مليون نسمة وهذا طبعاً يزيد من الطلب على المياه والمعطيات عن المياه في ليبيا تنبئنا بوجود نقص في المياه وهذا يعد تهديد للأمن المائي والغذائي الليبي (19).

ثالثاً أهم مصادر المياه في ليبيا وتحدياتها

أشير بان الموارد المائية في ليبيا منها حوالي 95 % مياه جوفية ، و30،2 % مياه سطحية ، و90. 0% مياه تحليه ، 66. 0% مياه صرف ، ويعتمد 95 % من السكان في ليبيا على المياه الجوفية والتي تعتبر المصدر الرئيسي في ليبيا للمياه فهي تستعمل في الزراعة والري والمنازل والاستخدامات الصناعة والاقتصادية والصحية ، وقد أشير بان التغذية السنوية للمياه الجوفية في حدود 250 مليون متر مكعب ، وأشير بان الاستهلاك يقدر بمليار متر مكعب وذلك حسب ما جاء في دراسة استشرافية تناولت الوضع المائي في ليبيا في عام 2025م صادرة عن أمانة التخطيط بليبيا بداية عام 2010م .

هناك عدة مصادر للمياه في ليبيا منها مياه تستخرج من محطات التحليه ومياه الأمطار التي تتجمع في سدود وآبار وكذلك هناك المياه الجوفية وهي تعتبر أهم مصدر للمياه في ليبيا .

أ- **المياه الجوفية** :

تتواجد في ليبيا بعض الأحواض المائية بها مخزون قديم للمياه إضافة إلى المياه المتسربة من عدة مصادر أهمها الأمطار الاستوائية التي تتساقط على دول وسط إفريقيا ، من أهم تلك الأحواض هي :-

1- حوض الحجر الرملي النوبي : وهو يقع بين ليبيا ومصر والسودان وتشاد . قامت ليبيا باستغلال جزء منه في استخراج المياه .

2- حوض النيجر : ويقع بين ليبيا والنيجر .

المياه في هذه الأحواض قد تواجهها عدة مشاكل بسبب الاستثمار المكثف للمياه فيها وفق ما أشارت إليه احد الدراسات من تلك المشاكل الأتي :-

1- هبوط مستوى المياه الجوفية .

2- جفاف الآبار الضحلة .

3- تدني تصريف الينابيع وجفاف بعضها .

4- جفاف التصريف الأساسي للأودية .

تعتبر ليبيا من الدول التي تمتلك أحواض لخزانات مائية قديمة تأتي إليها المياه من مسالك تحت الأرض من دول الجوار خاصة التي على خط الاستواء كتشاد وهذه المياه تعبر الحدود التشادية وغيرها من الدول من تحت الأرض عابرة مئات الكيلو مترات من مسقط المياه في جنوب تشاد لتصل إلى أحواض السرير وتازبو ومرزق واوباري ، وهذا يجعل ليبيا في حال استنزاف خزانات الأحواض المائية الجوفية في خطر خاصة بعد ان نجحت إسرائيل من توطيد علاقتها مع تشاد بعد التغيرات الجيو سياسية التي حدثت في المنطقة والتي أدت إلى تقارب تشاد مع إسرائيل والذي نتج عنه زيارة الرئيس التشادي في شهر نوفمبر سنة 2018م إلى إسرائيل والزيارات التي قام بها عدد من وزراء إسرائيل لتشاد . قد تستغل إسرائيل هذه العلاقة في إقامة مشاريع مائية وزراعية على الأراضي التشادية مما يؤثر على تدفق المياه العابرة للحدود إلى ليبيا من جنوب تشاد . ان تشاد عمق استراتيجي لليبيا يجب ان يتم تأمينه بعلاقات جيدة خاصة وان هناك مكونات ليبية وتشادية لهم صلة قرابة ، وان تقوم الحكومة الليبية بالمشاركة في مشاريع مائية وزراعية وحيوانية في تشاد لتبعد أي خطر يهدد أمنها المائي والغذائي .

وطبعاً موضوع المياه والأمن المائي الليبي مع الدول يحتاج إلى وعي اجتماعي لمن يتمركزون على السلطة وكافة المؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية بان تعي أهمية الأمن المائي الليبي وأهمية المياه التي تتسرب من دول الجوار . تمثل مياه النهر الصناعي جزء من المياه المستخرجة جوفياً ، ويعد مشروع النهر الصناعي اكبر مصدر لجلب المياه لأغلب المدن في ليبيا ، وكذلك هناك آبار عامة محفورة لتغذية عدد من المدن مثل آبار سيدي منصور في بنغازي وهناك آبار مياه خاصة بالمزارعين والفلاحين محفورة بتراخيص من قبل الهيئة العامة للمياه والتربة وهناك آبار محفورة بطرق غير مشروعة وجميع هذه المصادر تهدر فيها المياه دون وعي بأهمية المياه وقيمتها بالحياة في ظل غياب الوعي الاجتماعي على مستوى الأسرة ومستوى المؤسسات المختلفة . لقد اعتبر مشروع النهر الصناعي من المشروعات المائية البارزة

في ليبيا حيث أشير بأنه من ابرز المشروعات المائية في الوطن العربي حيث بدأ من خزان الكفرة تازبو ، السرير جالو ، وقد قدر الجيولوجيون عمر الخزان الذي يضخ منه بحوالي عشرين ألف سنة وان المياه فيه صالحة للشرب والزراعة ، وهو يضم خزانات المياه الجوفية في ثلاث أحواض هي الكفرة ومرزق وتازربو السرير ، وقد خططت الدولة بان تسحب المياه من هذه الخزانات ويتم دفعها نحو الشمال للمدن الساحلية ، وأشير كذلك بأنه سيستمر جريانه لمدة 50 سنة في ظل الاستهلاك للمياه وهو في حدود مليوني متر مكعب يوميا (2000000 م3 /يوم) (20).

ومن خلال احد الدراسات العلمية التي قام بها معهد الدراسات الجيولوجي البريطاني سنة 1973م اتضح بان الخزان الجوفي الضخم بمنطقة السرير والذي أقيم على جزء منه مشروع السرير الإنتاجي هو خزان متجدد وان عمره يعود إلى عصر المايوسيين أي حوالي عشرة آلاف سنة ، كما أشار مكتب مراقبة الآبار الجوفية بمشروع السرير الذي يقع فوق الخزان المذكور بان عمر الخزان يعود إلى ثلاث وثلاثين ألف سنة (21).

ومن الخزانات الجوفية للمياه هناك خزان الجبل الأخضر وهو يتغذى من مياه الأمطار ومن تسربات مياه البحر التي تصل إليها بعد عمليات ترشحها ، وكذلك هناك خزان طرابلس الذي يتغذى من مياه الأمطار ومن تسربات مياه البحر التي تصله بعد ترشحها (22).

وهناك كذلك خزان الكفرة تازربو السرير وخزان براك مرزق اوباري غات ، و وفق ما أشار العلماء بعض هذه الخزانات عمرها أكثر من عشرين ألف سنة .

والمياه الجوفية هذه تتعرض للكثير من التحديات التي تهدد الأمن المائي الليبي بسبب عدم وجود وعي اجتماعي بالأمن المائي ، من تلك التحديات الأتي:-

1- تسرب المياه السوداء إلى خزانات المياه العذبة : - وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن البيئي وقد ساهم في هذا التسرب عدم وجود وعي اجتماعي من المواطنين والمسؤولين على حد سواء فلو كان هناك وعي بالخطر الذي يمثله تسرب المياه السوداء إلى الخزانات الجوفية للمياه لما حدث تلوث للمياه الجوفية العذبة .

2- تسرب مياه البحر المالحة إلى الخزانات العذبة :- وهذا يساهم في ملوحة المياه الجوفية .

كما هناك تحديات أخرى منها إهدار الناس للمياه دون ترشيد الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية وتباعدها عن المعدل الطبيعي لها عند الحفر ، كما هناك مشاكل يتعرض لها النهر الصناعي حيث تتعرض مياهه إلى تحديات طبيعية مثل نضوب تغذية أحواضه المائية من الأمطار الساقطة ، ومن انهيار الآبار ، إضافة إلى تحديات غير طبيعية وهي قائمة فعلا مثل تخريب مرافقه من محطات وأنابيب ومولدات ضخ ودفع المياه ، إضافة إلى التوصيلات غير الشرعية ، والإسراف الزائد . كذلك من التحديات التي تؤثر على الأمن المائي تلوث المياه الجوفية بالفلور حيث أشير بان هناك عدة عوامل ساهمت في تلويث منظومة المياه الجوفية بالفلور في حوض سهل الجفارة شمال ليبيا وهي عوامل طبيعية وبشرية حيث يؤثر ذلك على الصحة العامة فقد بين المصدر بان أفعال المواطنين غير المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية للأرض في الأنشطة الاستيطانية والزراعية والصناعية تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية بعنصر الفلور وبالتالي يعرض السكان لأمراض خطيرة ، وقد إضاف المصدر إلى ان نتائج تحليل المقياس المجتمعي للانسمام الفلوري في حوض سهل الجفارة أشارت إلى وجود مؤشرات واضحة على تأثر صحة المجتمع بأغراض مرض الانسمام الفلوري بدرجات مختلفة وفق الفئة العمرية للسكان ، وأشير بان أعلى معدلات الإصابة وأشدها حدة كانت في الفئات العمرية المتقدمة ، وأشير كذلك بان للمياه الملوثة بعنصر الفلور تأثيرات ثانوية أخرى تهدد حياة المجتمع ، وان ظاهرة الانسمام هي ظاهرة مرتبطة بتدهور جودة المياه في حوض سهل الجفارة وهي تحمل أخطار على الصحة العامة للمجتمع وطبعاً هذا نتيجة عدم وجود وعي (23) .

كما أوضحت دراسة لأعماق آبار المياه السطحية في بعض ضواحي غرب مدينة طرابلس بان مستوى النشاط الإشعاعي للبوتاسيوم عالي لعينة جمعت من منطقة زراعية مشبعة بالأسمدة الفوسفاتية (24).

كما أكدت دراسة أخرى إلى ان زيادة استنزاف المياه الجوفية بشكل كبير بسبب الزراعة والغير مدروس زاد من احتمالية تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية بمنطقة كعام (25).
وطبعاً هذا في ظل غياب الوعي الاجتماعي سواء كان فردي من المواطن أو من يدير ويعمل في المؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية .

ب- مياه الأمطار :

كانت مياه الأمطار من أهم مصادر المياه في ليبيا قبل استخدام مياه محطات تحليه لمياه البحر وجلب مياه النهر الصناعي . المتوسط السنوي لسقوط الأمطار في ليبيا بسيط مقارنة مع دول شمال إفريقيا أخرى فمن الجبل الأخضر إلى مصراتة إلى رأس جدير حوالي 600 مم ، ومن بنغازي إلى جنوب الجبل الأخضر إلى طبرق حوالي 400 مم ، ومن جنوب طبرق إلى جنوب الجبل الأخضر إلى اجدابيا إلى سرت إلى جنوب جبل نفوسة حوالي 200 مم ، من شمال الجغبوب إلى شمال نالوت حوالي 100 مم ، ثم تنخفض إلى 50 مم إلى 20 مم إلى 10 مم كلما اتجاهنا جنوباً أما في الجنوب تكون الأمطار نادرة (26).

وللاستفادة من مياه الأمطار تم إقامة أكثر من ثمانية عشر سداً مائياً في ليبيا منها سد وادي القطارة ، وسد وادي المجينين ، وسد وادي الوشكى الذي تم إقامته عام 1996م وهو على بعد 29 كم جنوب منطقة سوكنة وغيرها حيث تخزن فيها المياه ومن ثما توزع على مزارع أقيمت بالقرب منها ، والسد هو إنشاء هندسي يقام فوق واد ، أو منخفض بهدف حجز المياه ، وتنقسم السدود إلى نوعين الأول الخراسانية والثاني الترابية أو الركامية وسدود ليبيا من النوع الثاني وفق ما أشار إليه احد المتخصصين ، وقد أشير بان هذه السدود تتعرض إلى مشاكل كثيرة منها تسرب المياه وفي ذلك قد أفاد رئيس قسم الجيوفيزياء بكلية العلوم في جامعة طرابلس بان المسؤولين الذين قاموا بهذه السدود لم يقوموا بإجراء دراسات جيولوجية دقيقة حيث نتج عن ذلك تسرب المياه المستمر في منطقة الجبل الأخضر حيث أقيمت السدود هناك على كهوف وصخور جيرية دون تحديد مناطق الطبقات والفوالق والكسور ، وأشار كذلك بأنه قد غيبت اللجان المتخصصة بدراسة الصخور ، وقد أكد على وجود أخطاء كثيرة ومتكررة في تصميمات السدود في ليبيا مما يعد تهديدا للأمن المائي الليبي وطبعاً هذا بسبب عدم وجود وعي اجتماعي (27).

وقد أشير بان تصميمات هذه السدود والتي وضعت قبل إقامتها كانت ترمي لتوفير 375 مليون متر مكعب من الماء ، وأشير بان كميات المياه التي حجزت بالسدود لا تتجاوز 65 مليون متر مكعب ومن أهم تلك السدود سد سهل الجفارة ، وقد علل سبب هذا العجز بسبب الأخطاء في التصميمات والذي نتج عنه إهدار لكميات مياه الأمطار التي كان من مزمع حجزها بالسدود ، وتأكيداً لذلك أشار احد من المتخصصين بقسم التربة والمياه بكلية الزراعة جامعة طرابلس بان نسبة المياه المحتجزة بالسدود قليلة جداً مقارنة مع نسبة هطول الأمطار سنوياً .

وقد أشير بان أسباب تسرب المياه من السدود في أنها صممت بطرق عشوائية خاصة في الشرق الليبي وذلك وفق ما أفاد به احد أساتذة الجيولوجيا بجامعة عمر المختار بالبيضاء والذي أفاد بان الفوالق والشقوق في الأرض التي أقيم عليها السدود تسبب في تسرب للمياه المحتجزة بالسدود حيث أشار إلى سد مدينة درنة والذي أقيم عام 1986م على ارض بواطنها كهوف وفجوات ، وأفاد بان المنطقة غير مؤهلة لإنشاء السدود المائية بسبب انجرافات التربة وهذا سبب تسرب لمياه باستمرار . هذا وقد أشير بان السدود في ليبيا تحتاج إلى صيانة سنوياً حيث أشير بان بعض السدود تحتاج إلى حوالي 7،27 ملايين دولار ، ويقول احد المتخصصين في الجيوفيزياء بجامعة طرابلس :- " ان دول العالم المتقدم تأخذ استشارة الجيوفيزيائي في عمليات إنشاء ناطحات السحاب والأبراج ، وفي ليبيا يتم تغييبه في مشاريع إستراتيجية ، مثل إقامة السدود " (28).

حيث نجد ان سد وادي كعام تبلغ طاقته التصميمية الاستيعابية 111 مليون متر مكعب من الماء بينما بلغ متوسط مخزونه السنوي 13 مليون متر مكعب عام 2017م وذلك حسب ما جاء في تقرير الهيئة العامة للمياه الصادر عام 2017م ونتيجة لعدم وجود وعي اجتماعي طال الاعتداء على سد وادي غان الذي يوجد بمنطقة الهيرة شمال غريان بحوالي 14 كم وجنوب الرقيعات ، وقد أشير بان الاعتداء على مياه السدود جاء نتيجة ندرة وجود المياه (29).

وطبعاً هذا القول من متخصص يوضح عدم وجود وعي اجتماعي في عملية بناء وإقامة السدود سواء من الفرد المصمم أو المنفذ . حيث حمل هيئة المياه بهذه

المسؤولية من ناحية الدراسات الميدانية ، كما مثلت تعديات المواطنون على مياه السدود تحدي للأمن المائي بسبب عدم وجود وعي اجتماعي من قبل المتعدين على مياه السدود وبأهمية هذه المياه في حماية الأمن المائي الليبي حيث أشير بان بعض المواطنين قد وضعوا مضخات مياه لشفط مياه السدود سواء من خلال نقلها إلى أراضي مجاورة عبر أنابيب غير شرعية أو عبر خزانات مياه فوق شاحنات .

هذا وقد أشير بان ليبيا تعتبر من ضمن احد الدول العربية الأكثر فقراً للمياه في العالم حيث أنها تتجاوز مع عدد اثني عشر دولة عربية خط الفقر المائي الحاد حيث قدر نصيب الفرد في ليبيا بحوالي 120 متر مكعب في السنة لكل فرد وذلك حسب ما جاء في التقرير العالمي لتنمية المياه عام 2015م ، وقد قدر حد الفقر العالمي بحوالي ألف متر مكعب في السنة لكل فرد وفق ما أتي في بحث سياسات إدارة الموارد المائية في ليبيا الذي صدر عن المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات في شهر مايو سنة 2017م .

ت- محطات التحلية :

بدأ استخدام التحليه في ليبيا منذ منتصف الستينات وعلى مستوى ضيق ومقصور على الشركات النفطية وفى أواخر الستينات بدأت ليبيا في استخدام محطات التحليه كمصدر للإمداد المائي ، وتعتبر ليبيا من أوائل الدول التي دخلت مجال إنشاء محطات تحلية المياه واكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال ، مما أدى إلى تكوين قاعدة عريضة من المهندسين والفنيين من ذوى الخبرات والكفاءات العالية في مجال تحلية مياه البحر خاصة في مجال تحلية المياه بالطرق الحرارية الأمر الذي ساهم في المحافظة وإطالة عمر هذه المحطات وبالتالي خفض تكلفة الإنتاج . ويقع ترتيب ليبيا في المراتب المتقدمة من بين الدول التي تستخدم تحلية مياه البحر في أراضي الاستخدام الحضري.

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات شرع في تنفيذ سلسة من المحطات ذات السعات الصغيرة لسد العجز في الإمداد المائي للمناطق التي تعانى من شح في مياه الاستعمال الحضري شملت كل من : (درنة - زوارة - سرت - طبرق - غرب طرابلس - الزويتينة - بنغازي - بن جواد - زليتن - الخمس – سوسة) .

وفي بداية الثمانينيات ونظراً لزيادة الطلب علي المياه فقد تم تنفيذ مجموعة من المحطات ذات السعات المتوسطة وحسب احتياجات المناطق الواقعة بها شملت كل من : (سرت - خليج البمبة – زليتن) .

هذا وقد أشير بأنه من بداية التسعينيات ومع زيادة الطلب علي المياه الصالحة للشرب ومياه الاستعمال الحضري تم إقامة العديد من محطات التحليه أهمها في غرب طرابلس ، ودرنة ، وسوسة ، وطبرق. وفي بداية عام 2000 م تم شرع في إقامة محطات ذات سعات متوسطة لتغطية احتياجات مناطق ومدن في شرق وغرب ليبيا حيث كانت في الشرق في شمال بنغازي ، وابوترابة ، ودرنة ، وسوسة ، وفي الغرب في الزاوية ، وزوارة ، وقد أشير بان المياه التي تستخرج من محطات التحليه تطور إنتاجها بشكل كبير منذ بداية الستينات حيث تجاوز أنتاج المياه المحلاة عام 2009 م 52 مليون متر مكعب . وقد ساهم توطين محطات التحليه وبشكل مباشر علي استقرار سكان المناطق

المستفيدة من المياه وساعد أيضاً علي عدم الهجرة إلي المدن الكبرى بسبب قلة المياه وخلق فرص عمل بهذه المحطات.

عمليات أعذاب مياه البحر تعتبر مصدراً دائماً في الاعتماد على مياه التحليه إلا ان عملية الاعذاب هذه تواجهها عدة مشاكل حيث أشير بان هذه المشاكل تتمثل في الأتي :-

1- **ارتفاع تكلفة إنتاج الماء منها** : وذلك بسبب تكلفة الطاقة وأشير بان هذه المشكلة يمكن حلها بالاتي :-

1/1- خفض التكلفة بتطوير محطات جديدة تتحمل التلف وتعيش أطول فترة من الزمن ويزيد كذلك عمرها الافتراضي.

1/2- استخدام الطاقة الشمسية : وذلك لرخصها حيث أنها تعتبر ارخص أنواع الطاقة لان الحصول عليها لا يتطلب وسائل معقدة وليبيا مرشحة لذلك .

2- **التعرض للتدمير من قبل الأعداء**: فالمحطات التي تساهم في أعذاب مياه البحر تكون أهداف بارزة في حالة نشوب حرب وفي هذا تهديد للأمن القومي عامة والأمن المائي خاصة وخاصة للدول التي تعتمد على مثل هذه المياه للحصول على مياه الشرب (30).

ومحطات التحلية في ليبيا ألان تغطي أجزاء قليلة من الساحل وهي تتعرض إلى الكثير من التحديات منها الأعطال المتكررة في مشغلات المحطات ومضخات الدفع . قدرت سعة محطات أعذاب مياه البحر في ليبيا 1963- 1993 بحوالي 677750 متر مكعب / يوم (31).

ومن أهم محطات أعذاب المياه في ليبيا وهي محطات كهربائية لها القدرة على تحلية مياه البحر هي محطة طبرق ومحطة درنة ومحطة شمال بنغازي ومحطة الزويتنة ومحطة بن جواد ومحطة الخمس ومحطة طرابلس ومحطة زوارة ومحطة زليطن ومحطة مصراتة (32).

من خلال ما تقدم لأهم مصادر المياه في ليبيا نلاحظ ان وسيلة الحصول عليها صعب إضافة إلى أنها تتعرض للكثير من المشاكل والتحديات في ظل عدم وجود وعي اجتماعي فردي وجماعي مما يعد ذلك تهديدا للأمن المائي الليبي وكذلك الأمن الغذائي . كما نجد ان هناك علاقة وثيقة بين الوعي الاجتماعي والأمن المائي فالحفاظ على الأمن المائي وتأمينه يأتي من خلال الوعي الاجتماعي الناتج من عملية التنشئة الاجتماعية إذن يعتبر الوعي الاجتماعي وسيلة من الوسائل الهامة للحفاظ على المياه ويمكن ان يتم بها الحفاظ على الأمن المائي ؛ لان الوعي الاجتماعي يساهم في الحفاظ على المياه من الهدر والإسراف الزائد في الاستهلاك والتخريب المتعمد والتعدي على مرافق المياه . إضافة إلى الوعي الاجتماعي هناك عوامل أخرى تساهم في الحفاظ على المياه وتوفر الأمن المائي من تلك العوامل نذكر الأتي:-

1- توفير كوادر علمية وفنية لها المعرفة بأهمية الاستفادة من مياه مجاري الأمطار والصرف الصحي .
2- المشاركة مع شركات دولية لها الخبرة في الاستفادة من مياه الصرف الصحي ومياه مجاري الأمطار .
3- إقامة مشاريع مائية لتوفير الأمن المائي النسبي مع دول بها مياه بكثرة وهذا يقع على عاتق الدبلوماسية الليبية لكسر الحاجز النفسي بين ليبيا وجيرانها ، كما ان هذا العمل سوف يفشل مخططات الكيان الصهيوني الذي يحاول الالتفاف على الأمن القومي الليبي من خلال دول الجوار خاصة تشاد ودول وسط إفريقيا وخاصة وان الخزانات الجوفية الليبية تتغذي من دول وسط إفريقيا كتشاد .
4- يجب ان يتم طرح موضوع اتفاقية دولية على المياه الجوفية العابرة للدول مع مصر وتشاد والنيجر والجزائر وغيرها بحيث لا تقام مشاريع في هذه الدول تهدد الأمن المائي الليبي الذي صار يعتمد كثيراً على مياه الخزانات الجوفية .
5- بناء منشآت تمنع وصول كميات كبيرة من مياه الأمطار إلى البحر والتي تتمثل في السدود وصيانة ما هو قائم ، والدولة الليبية قادرة على ضخ أموال لهذه المنشآت .

6- الاستفادة من مياه الأمطار وتحويلها إلى الخزانات الجوفية الأرضية بدل ان تضيع في البحر والتسرب والتبخر

7- توعية المواطنين بأهمية المحافظة على المياه من خلال اطلاعهم على الكميات الصالحة للاستخدام البشري .

8- إلزام الجهات التي تستغل المياه في إنتاجها بضرورة اعتمادها على نفسها في ري الحدائق واستخدامها في صناديق الطرد بالحمامات وفي غسل الأرضيات والفرش وغيره من خلال حفر آبار ارتوازية تكون خاصة بها وذلك لتوفير ما يمكن توفيره من مياه الشرب الآدمي .

9- إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لاستخدمها في الصناعة خاصة الصناعات التي تحتاج إلى مياه .

10- استخدام أجهزة ترشيدية في المنازل والمرافق العامة.

11- استغلال مياه البحر في مياه الشرب وأغراض الصناعة المختلفة من خلال إقامة محطات تحليه .

12- وضع الدراسات التي تفيد بالمحافظ على مستوى المياه المتوفرة.

13- وضع قوانين وتشريعات للمحافظة على المياه وتوضيح الجزاءات والعقوبات للمسرفين للمياه من خلال وسائل الإعلام .

14- استخدام وسائل متطورة في توفير وتصريف المياه ..

إذن مما تقدم نستطيع ان نقول بان هناك علاقة بين الوعي الاجتماعي والأمن المائي

رابعاً أهم الوسائل المؤثرة في الوعي الاجتماعي

تؤثر في عملية الوعي الاجتماعي عدة وسائل وهي وسائل رسمية وغير رسمية تبدأ من الأسرة وتنطلق خارج نطاقها بعد أن تعتقد الأسرة بان دورها الأهم قد انتهاء إلى حد كبير ، ولهذه الوسائل بما فيها الأسرة دور في الحفاظ على الأمن المائي من خلال البرامج التي تخطط لها هذه الوسائل التي فيها أهداف اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية واقتصادية وعسكرية القصد منها حماية الأمن المائي فالحد من إهدار المياه والحد من استنزافها والحد من تلوثها والحفاظ عليها كلها فيها حماية للأمن المائي خاصة والأمن القومي عامة . من تلك الوسائل المؤثرة في عملية الوعي الاجتماعي وتساهم في إنتاج وعي الاجتماعي تجاه الحفاظ على المياه وبالتالي تساهم في حماية الأمن المائي الأتي:-

أ- **الأسرة :** الأسرة من المؤسسات غير الرسمية للتنشئة الاجتماعية التي تشكل الوعي الاجتماعي وهي مؤسسة غير تابعة للدولة وليس لها قوانين معينة وهي أهم مؤسسة في عملية الوعي الاجتماعي حيث أنها تعلم المستهدفين بالتوعية لغة مجتمعهم ودينهم وعادات وتقاليد المجتمع الذي يعيشون فيه . وهي لها تأثير في المرحلة العمرية الأولى للمستهدف من التوعية حيث تعمل الأسرة على تنشئة الأبناء من خلال التعزيز أو أعطاء المكافآت والعقاب وتوفير المثل الأعلى أو القدوة . تساهم الأسرة في تعليم أبناءها لمعرفة الآخر من خلال أعطاء فكرة عنه وعن تقاليده وعاداته وتوضيح المفاهيم والكلمات التي يتفاهم بها في مجتمعه. حقيقة ومن وجهة نظرنا لا نتفق بان الأسرة الليبية في العصر الحالي لها تأثير كبير في عملية الوعي الاجتماعي بل ظهرت أدوات ووسائل أخرى صارت الأسرة تعتمد عليها في عملية الوعي الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية من تلك الأدوات دور الحضانة ورياض الأطفال والتي غالباً ما تكون غير مدركة بعملية الوعي الاجتماعي والتنشئة

الاجتماعية وكذلك جماعة الرفاق والمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والمساجد خاصة الخلوات والزوايا الصوفية بكل مذاهبها وأفكارها ووسائل الإعلام المختلفة من الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى وهذه الأدوات صار البعض منها يأخذ دور الأسرة وصارت تؤثر حتى من تجاوزوا مرحلة التنشية الاجتماعية الأولى . لم تعد الأسرة الأداة النشطة في عملية التنشئة الاجتماعية والتي تساهم في توعية أفرادها خاصة مع ظهور وسائل الاتصال المتطورة من قنوات فضائية وانترنت وهواتف متطورة حيث صار الطفل أو المستهدف من بالتوعية في مرحلته الأولى يقضي أوقات في مشاهدة القنوات الفضائية لتتبع برامج قد تكون موجه من اجل مسخ ثقافته ، وتلك الأوقات قد تكون أكثر مما يجلس بالقرب من الأب والأم .إضافة إلى ذلك فالأسرة الليبية ألان لا تستطيع التصدي لهجمات الدول التي تستهدف مسخ ثقافتها والموجهة إلى جميع شرائح المجتمع فبعد أن كانت مقتصرة على المتعلمين الكبار والتي على ضوءها مثلاً صار هناك شيوعيين وقوميين وإسلاميين ، ألان الهجمة على الصغار حيث استطاعت تلك الدول أن تعد برامج من متخصصين للمستهدفين من المسخ وتنشئتهم وفق البرامج التي يعدها المتخصصين . تعرف الأسرة وحسب تعريف مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا بأنها " تتكون من زوج وزوجة وأولادهما " ... أو " قد تكون الأسرة مكونة من عائلة تزاوجيه أو أكثر أو خالية منهما كلية وقد تكون الأسرة تتكون من زوج وزوجة ليس لهما أبناء أو زوج وزوجة ومعهم أبناء أو احد الزوجين ومعه أبناء لم يسبق لهما الزواج أو أخوة يعيشون لوحدهم من غير أبويهم في أسرة واحدة وليس معهم أبناء لم يسبق لهم الزواج " (33).

من التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع ما قدمه برجس ولوك والذي يقول بان الأسرة هي :- " مجموعة من الأشخاص المتحدين برباط الزواج والدوام أو التبني المشكلين أو المكونين بيتاً واحداً يتفاعلون ويتصلون مع بعضهم البعض كل حسب الدور الاجتماعي الذي يقوم به كزوج وزوجة ، كاب وأم ، كأخ وأخت ، محدثين ثقافة مشتركة " (34).

تعتبر الأسرة النواة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية فمن خلال توجهات الأبوين وكبار الأسرة للمستهدف من التنشئة الصغير يكون هناك دور فعال في عملية بناء الوعي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي وحتى السياسي عند المستهدف من التنشئة الصغير فمثلاً إذا قام الأب بإعطاء نصائح وتوجيهات لأبنائه للمحافظة على المياه وعدم إهدارها ؛ لان ذلك يشكل خطراً على الأسرة والمجتمع فان ذلك سوف يؤدي إلى نتيجة بان يفهم الأبناء قيمة وأهمية المياه وضرورة المحافظة عليها.

كما أشير إلى أن الأسرة تعتبر المؤسسة الأولى في عملية الوعي الاجتماعي بسبب ميلاد ونمو المستهدف من التوعية في مرحلته الأولى أي الطفل فيها ، وهي المؤسسة الأولى التي يتعرف عليها ويأخذ من أنماطها السلوكية وعاداتها الاجتماعية ويبدأ عملية تعلمه فيها (35).

وقد كانت الأسرة الليبية في الماضي هي الوسيلة الأولى للتوعية الاجتماعية وحتى السياسية والثقافية والاقتصادية والبيئية ، وكانت لا تقتصر على الأب وألام والإخوة والأخوات الكبار بل كانت تشمل الجد والجدة والأعمام والعمات والأخوال والخالات ومن في مقامهم من الأقارب المحيطين والذين يساهمون في تنشئة الطفل (36).

لقد اعتبرت الأسرة احد وسائل التنشئة الاجتماعية الرئيسية في مختلف دول العالم حيث للأسرة دور كبير في التنشئة والتأثير فيها وأشير بان الأهمية بالنسبة للأسرة في التنشئة قد تتغير ورغم ذلك فان تأثير ودور الأسرة يظل واضحاً في العديد من الدول وبالتالي هي وسيلة للوعي الاجتماعي (37).

وأشير بان أهمية الأسرة في عملية التنشئة وتشكيل الوعي الاجتماعي تأتي لكونها تستند على عاملين أساسيين يجعلها الأهم في عملية التنشئة والتوعية وتلك العاملين هما :-

1- سهولة وصول الأسرة إلى الأفراد المراد تنشئتهم .

2- الروابط القوية التي تربط أفراد الأسرة (38).

إن دور الأسرة في توجيه أفرادها لحماية الأمن المائي كبير خاصة عندما يكون ذلك التوجيه مدروس . إن للأسرة دور في عملية الحفاظ على الأمن المائي فهي

مسئولة مباشرة على هذا الدور ؛ لان الأمن المائي والاستقرار يخدم الأسرة وأفرادها فعندما تعرف الأسرة أفرادها المراد تنشئتهم أهمية المحافظة على المياه وحماية الأمن المائي فإرشاد الأسرة لأفرادها بضرورة المحافظ على المياه وعدم إهدارها يساهم في حماية الأمن المائي.

مما تقدم نستطيع أن نقول بان للأسرة دور في عملية الوعي الاجتماعي وبالتالي لها دور في الحفاظ على الأمن المائي ، ولكن هذه الأسرة صارت مهددة من عدة وسائل صارت الأسرة الليبية تعتمد عليها في تعليم وتربية الأبناء كدور الحضانة ورياض الأطفال إضافة إلى ظهور وسائل اتصال ونقل للمعلومات متطورة لها تأثير حتى على الكبار كالأنترنت والقنوات الفضائية لهذا يتطلب أن تكون هناك برامج توعية للأسرة بضرورة الاهتمام بأبنائهم وتقديم دروس لتأخذ بها الأسرة لتربية وتعليم أبناءها حتى تعي الطريق الصحيح وتتم التنشئة الاجتماعية وفق أهداف التنشئة الاجتماعية السليمة ويتشكل الوعي الاجتماعي . حقيقة ألان الأسرة الليبية هي التي تحتاج إلى تنشئة اجتماعية لكي يتشكل لديها وعي اجتماعي يخدم الأمن المائي وهذا العمل على مناط على المؤسسات الأخرى التي لها تأثير في عملية التنشئة الاجتماعية .

ب- **المسجد :** يعد المسجد من الوسائل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي وبالتالي فهو وسيلة من وسائل توعية المواطنين بأهمية المياه والخطر الذي يحيط بها من هدر واستنزاف فالمسجد يعتبر مؤسسة للتنشئة الاجتماعية وبالتالي فهو أداة مهمة في الوعي الاجتماعي ليس بسبب انه مكان ديني وتربوي أنما لكونه يهتم بالإنسان اهتمام كلي من أول ما يتردد عليه الإنسان صغيراً إلى الكبار ، وهو من المؤسسات الرسمية التي لها دور في الوعي الاجتماعي خاصة من خلال الدروس والمحاضرات والخطب الدينية التي يقوم بها المسجد.

إن المسجد وسيلة لها تأثير في عملية الوعي الاجتماعي وفي هذا الصدد يقول احد المصادر:- " إن حياة الفرد تؤثر بصورة ملحوظة على اتجاه الطفل نحو الدين " .(39)

إن للدين اثر كبير في عملية التنشئة الاجتماعية عامة وفي الوعي الاجتماعي خاصة ويكاد يكون الآن من أهم الوسائل تأثيراً فمن خلال الخطب والدروس والمحاضرات الدينية في المساجد والتي يكون هدفها توعية المواطنين بأهمية المياه والمحافظة على مرافقها ، هذا كله له تأثير على المواطنين سواء كانوا صغاراً أو كباراً ويساهم في توعية كافة المواطنين بأهمية المياه ومرافقها وغيرها وبالتالي يعطي وعي اجتماعي يساهم في حماية الأمن المائي .

ت- وسائل الإعلام المختلفة : تعددت تعريفات الإعلام فهناك من يعرفه بأنه " التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت " (40).

وهناك من يعرفه بأنه " تزويد الجمهور بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأى صائب في وقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات " (41).

عند تحليل هذا التعريف نجد أن الإعلام هنا عبارة عن أداء تقوم بتزويد الناس بالأخبار والمعلومات التي تساعدهم على تكوين وتشكيل رأى عام صحيح في حدث ما من الأحداث وهذا في الحقيقة تعريف فيه بعض من مهمة الإعلام فهو أي الإعلام قد يقوم بتزويد المواطنين المستقبلين له بمعلومات وأخبار كاذبة فالإعلام وسيلة لإيصال ما يود المرسل إيصاله من رسالة إعلامية وقد تكون هذه الرسالة غير صحيحة . وهناك من يشير بان هناك غاية من الإعلام وقد حددها في الأتي :-

1- إقناع المواطنين أو المستقبلين عن طريق المعلومات .

إقناع المستقبلين أو الجمهور عن طريق الحقائق والأرقام والإحصاءات (42).

من خلال ما تقدم يمكننا أن نعرف الإعلام بأنه منظومة متفرعة تضم في تكوينها جماد وإنسان مهمته جمع ونقل ونشر الأخبار والمعلومات وهو يتطور باستمرار . وقد يتحكم احد في منظومة الإعلام ويقوم بنشر الأخبار والمعلومات الغير صحيحة مثلما يحدث من وزراء الإعلام في العديد من دول العالم الثالث خاصة أثناء الحروب والأزمات ، ومثلما حدث مع وزير الإعلام الألماني أبان الحكم النازي عندما كان يقوم بنشر أخبار كاذبة والتي استخدم جزء منها في محاربة الإشاعة والتي تعتبر خبر ليس له مصدر وقد استخدمت هذا الأسلوب الكثير من الدول الأوروبية فعلى سبيل المثال استخدم هذا الأسلوب وزير الدعاية الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية " جوبلز " فعندما انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية إشاعة مفادها انه قد تم إعدام الكثير من أفراد الحزب النازي وعندما وصلت تلك الإشاعة إلى مكتب " جوبلز " أطلق إشاعة مضادة مفادها بان هتلر كان من ضمن أولئك الأفراد الذين اعدموا وتم نقل تلك

الإشاعة من قبل الأجهزة المختصة وانتشرت الإشاعة المضادة بين الناس ، وعندما تأكد "جوبلز" من انتشار إشاعته ظهر هتلر في احد الأماكن وهو يتحدث للمواطنين ، وهكذا تم إسقاط الإشاعة الحقيقية بالإشاعة المضادة فنسى الناس الإشاعة الحقيقية تماماً . وطبعاً " جوبلز " لم يعمل بتلك الطريقة دون علم زعيمه هتلر بل كان هناك تنسيق في ذلك من البداية إلى النهاية ، والكذب الإعلامي قد تقصد منه الدولة محاربة إشاعة ومقاومتها أي مقاومة خبر ليس له مصدر يهدد امن واستقرار الدولة مثلما كانت ألمانيا تقوم به أبان الحكم النازي الذي اعتمد على الإعلام في حربه الكونية الثانية بعد أن رأى العلماء الألمان من المتخصصين في الإعلام قوة الإعلام في الحروب . الكثير من علماء الاجتماع يؤكدون بان الإعلام يعتبر سلاحاً من الأسلحة الإيديولوجية حيث أن له القدرة في التأثير على المواطنين سواء كان سلباً أو إيجاباً. الكثير من الليبيين خاصة غير المثقفين يعتقدون أن كل ما يسمعونه من أخبار ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة هو شيء صحيح فحين قد يكون الكثير من تلك الأخبار غير صحيح خاصة بوجود قنوات فضائية ومواقع التواصل الاجتماعي صارت تنشر الأخبار والمعلومات وتأتي بها من مصادر غير معروفة وصارت أخبارها عبارة عن إشاعات (43).

الكثير من الليبيين يكتسبون الآن ثقافتهم ومعرفتهم من خلال المشاهدة والصوت أي الأذن والعين هذا يوضح أن هناك خطر على المواطنين الذين يكتسبون ثقافتهم من خلال المشاهدة فهم لا يميزون بين الخبر الإعلامي وبين الإشاعة عادة وبين المعلومات التي هدفها تدمير الأمن القومي . ووسائل الإعلام يمثلها الراديو والتليفزيون والصحافة بأنواعها والكتب والدوريات والسينما والشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" ومواقعها المختلفة ، وهذه الوسائل تختلف في طريقة تأثيرها في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي وكل واحدة لها تأثير معين في المستهدف من التنشئة . وكل واحدة لها معجبيها ومحبيها من المستهدف من التنشئة . يعتبر التليفزيون والراديو وبعدهما الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" من أهم تلك الوسائل التي لها تأثير كبير حيث أن التليفزيون والراديو الآن في كل بيت إضافة

إلى أن الكثير الآن يتواصلون ويتتبعون الكثير من الموضوعات عبر الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" . لقد صار البث المرئي والمسموع يصل إلى معظم الأماكن بعد الثورة في مجال الاتصالات والمعلومات من خلال القنوات الفضائية والشبكة الدولية للمعلومات وهذا ساهم في وصوله لمعظم الناس . إن للراديو والتليفزيون لكل منهما تأثير على مستقبليه ، ويعتبر تأثير الراديو اقل من تأثير التليفزيون فالأول يقدم معلوماته عن طريق السمع أما الثاني فانه يقدمها عن طريق السمع والمشاهدة معاً وبهذا فهو أكثر تأثيراً من الراديو . وعلى هذا فان المطلوب أن تقدم برامج اجتماعية جيدة تساعد على الوعي الاجتماعي للمواطنين من خلال هذه الوسائل بحيث تتمشى مع القيم الاجتماعية الحسنة والأنماط السلوكية الجيدة وان توظف بعض البرامج في التوعية بالقيم والعادات والتقاليد المجتمع للحفاظ على الأمن المائي .

إن الوسائل الإعلامية لها دور هام وكبير في عملية التوعية الاجتماعية وبالتالي تساعد على الوعي بأهمية المياه وأهمية المحافظة عليها من الاستنزاف. والوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والبيئي والذي يأتي من وسائل التأثير على التنشئة طبعاً يساهم في دعم وحماية الأمن المائي في ليبيا . فعندما تكون هناك تنشئة اجتماعية جيدة بين المواطنين في ليبيا يكون هناك وعي بين المستهدفين من التنشئة بأهمية المياه وأهمية المحافظة. كما أن الصحافة تلعب دور هي الأخرى في عملية التنشئة الاجتماعية فعن طريق الصحافة بأنواعها يتم توعية المستهدفين من التنشئة بأهمية المياه وأهمية المحافظة عليها. وكذلك التليفزيون من خلال القنوات الفضائية وما تقدمه من برامج ومن خلال الدوريات والكتب والمجلات سواء كانت ورقية أو الالكترونية والراديو ومن خلال المواقع على الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" ، فهذه كلها وسائل إعلامية لها دور في التوعية الاجتماعية الجيدة التي تؤدي إلى خلق كوادر اجتماعية سوية ملتزمة بقيم وهوية بلادها ومحافظة على أمنها المائي . وعن دور الإعلام ووسائله في التنشئة الاجتماعية يشير أحد المصادر بأن " لرنر . دي " قد أكد في كتابه " تحول المجتمعات التقليدية " في فترة الخمسينات من القرن العشرين بأن

التمدن يؤدي إلى زيادة معرفة القراءة والكتابة والتي بدورها تؤدي إلى الانفتاح على وسائل الإعلام والتوسع في المشاركة الاقتصادية والسياسية (44).

كما أكد جولدنج إلى ان الإعلام عمل يساهم في التحديث والتنمية (45).

وهذه كلها مؤشرات تدل على أهمية الإعلام ووسائله المختلفة في التوعية الاجتماعية والتي تؤدي إلى الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي والسياسي وحتى العسكري وبالتالي يكون لها دور في حماية الأمن المائي. إن قيام وسائل إعلامية متخصصة بالتعريف بالتنشئة والتوعية الاجتماعية وبأهميتها والوسائل المؤثرة في هذه العملية وإعداد برامج لها تتمشى مع ما يحفظ الأمن المائي يفيد الأمن المائي . صار للمؤسسات الإعلامية تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي بعد تطور وسائل الاتصالات وظهور ما يعرف بالعولمة التي ساهمت في تقريب العالم من بعض حيث ادخل العالم إلى داخل البيت من خلال وسائل الاتصال وصار كل أفراد العالم متصلين ببعض وهذه الوسائل تساهم في إكساب الأفراد المستهدفين من التنشئة الاجتماعية المعلومات والمعارف والحقائق وتمدهم بالأخبار وتساهم في تشكيل ثقافة المستهدفين من التنشئة والتي بعضها قد يكون سلبي . يظل الإعلام من أهم الأدوات التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي بواسطة وسائله المتعددة التي بدأت منذ أن بدا الإنسان ، فكانت بالإشارة من خلال مخاطبة الإنسان لأسرته الصغيرة وأخبارها بما حدث له من أحداث خلال رحلته للبحث عن الطعام والشراب إلى أن صار الإعلام يتطور رويداً رويداً من استخدم الرسول إلى الحمام الزاجل في نقل الرسالة الإخبارية المعلوماتية والذي استخدم في القرن العشرين حين استخدمته على سبيل المثال الحكومة الألمانية أبان الحرب العالمية الثانية في نقل الرسائل المشفرة التي تحوي أخباراً ومعلومات ، إلى الصحافة الورقية والهاتف والراديو والتليفزيون وتطور كل منها من خلال تلقي رسائلها عبر الأقمار الصناعية إلى أن ظهرت شبكات الانترنت وما تحويها من مواقع تبث الأخبار والبرامج بمختلف اللغات والأفكار ، وكل هذا التقدم والتطور في وسائل الإعلام يعتبر احد ركائز الإعلام الهامة .

إن الإعلام علم بالدرجة الأولى قبل أن يكون فن ، وله تأثير كبير على المستهدفين من التنشئة الاجتماعية بالسلب وبالإيجاب وفي هذا العصر صار له تأثير أكثر من الأسرة ومن المؤسسات التعليمية حيث يستطيع أن يغير وجهة نظر الكثير من المستهدفين من التنشئة ويقنعهم بما يرغب فيه ولهذا بالإمكان استخدامه من قبل الأعداء في تدمير هوية وثقافة مجتمع المستهدف من التنشئة الاجتماعية من خلال غرس ثقافة مدمرة للمستهدف من التنشئة الاجتماعية ومدمرة لقيم وثقافة مجتمعه . وفي نفس الوقت يمكن توظيفه في خدمة التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي من خلال برامج مدروسة تنقل المعلومة والخبر من المتخصصين تحت إشراف نخبة من المتخصصين في الإعلام والعلوم الاجتماعية والنفسية والعلوم الإنسانية المختلفة لتصل رسائلهم صحيحة وواضحة للمواطنين المستقبلين لتلك الرسائل لهذا يتطلب من المتخصصين بالإعلام وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة أن يقوموا بإرسال رسائل إعلامية هدفها نشر الوعي الاجتماعي بين المواطنين صغاراً وكباراً لتوضيح الأخطار التي تمثل تحدي للأمن المائي في ليبيا من خلال تطبيق النظريات الإعلامية المختلفة التي ثبت جدوها .

إن التدخل العلمي في نشر الرسالة الإعلامية التي تخاطب المواطنين وهدفها التنشئة الاجتماعية سوف يكون له اثر في دعم دور الأسرة الذي صار مهزوزاً في الأسرة الليبية وبالتالي سوف يساهم في إقامة تنشئة اجتماعية سليمة وبالتالي سوف يحافظ على الأمن المائي في الدولة الليبية . كما يتطلب من رجال الدين والمتخصصين في الفقه والعبادات أن يقوموا بإرسال رسائل هدفها إرشاد المواطنين بالمحافظة على المياه وأهميتها في توفير الأمن المائي والغذائي مع عرض رسائلهم كذلك على المتخصصين بالإعلام الذين لهم دربة بكيفية وصول الرسالة الإعلامية المعدة من رجال الدين الذين يعتبرون في حالة المصدر أو المرسل ؛ لان المتخصصين من الإعلاميين ، وكما أسلفنا لديهم الفكرة الجيدة بطريقة إرسال الرسالة الإعلامية ولديهم وسائل نقلها . وعلى رجال علم الاجتماع وعلم النفس والمتخصصين في السياسة والأمن القومي كذلك أن تكون رسائلهم من صميم العلم الذي تعلموه عن التربية وعلم

النفس والسياسة والأمن وتوضح أهمية الوعي الاجتماعي ودوره في حماية الأمن المائي.

من خلال ما تقدم نستطيع أن نقول بان الوسائل الإعلامية بوسعها أن تساهم في الوعي الاجتماعي والذي سوف يخدم الأمن المائي الليبي فمن خلال برامج تثقيفية وتعليمية وتوعية متنوعة تتمحور عن دروس ومحاضرات عن الوعي الاجتماعي وعن أهمية المياه من متخصصين سوف تساهم في بروز وعي اجتماعي يكون له دور في حماية الأمن المائي .

ث-المؤسسات التعليمية : تبدأ من دار الحضانة إلى الروضة ثم المدرسة الابتدائية إلى الجامعة حيث تعتبر هذه المؤسسات وسيلة من وسائل التنشية الاجتماعية التي تشكل الوعي الاجتماعي خاصة في مرحلة الحضانة والروضة والمرحلة الابتدائية ، فهي تعد عامل مساعد آخر للأسرة في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي والخاص بأهمية المياه ، حيث يذهب الطفل إلى دور الحضانة والروضة والمدرسة التي تقع خارج نطاق الأسرة ويتلقى هناك جزء من التنشئة الاجتماعية ويجد هناك بيئة جديدة تتكون من هيئة التدريس والتلاميذ وكتب وتعليم يأتي ، وتأثير المدرسة من مناهجها التعليمية ومن معلميها وطلابها ، والتأثير هذا قد يأتي من المناهج التي تدرس خاصة الخاصة بالتنشئة عموماً أو من خلال سلوك وأسلوب المعلمين أو الطلاب حيث أن المستهدف من التنشئة قد يتأثر بحركات وتصرفات وسلوك المعلم معين أو طالب معين ويصبح يقلده في كل شيء وقد تكون تلك التصرفات والحركات والسلوك غير سوية أو قد تكون سوية كظاهرة إهدار المياه . ونظراً لضعف الرقابة على المدرسة فان التنشئة الاجتماعية الجيدة للمستهدف قد لا تعم الكثير. من مهام المؤسسة التعليمية التنشئة الاجتماعية وتوعية الطلاب بالأحداث الداخلية والخارجية وخلق رأي عام ، وأشير إلى انه كلما كان هناك عدم توافق بين الموضوعات التي يتعلمها الطالب وما يعلمه المعلم للطالب وما هو موجود في البيئة الخارجية للمؤسسة التعليمية هذا يزيد من الهوة بين المجتمع وبين مواطنيه ، ونتيجة للدراسات التي قام بها الكثير من المتخصصين في علم الاجتماع بخصوص التنشئة الاجتماعية ودورها في الوعي الاجتماعي والثقافي والبيئي قام الباحثون في العلوم السياسية في الكثير من جامعات العالم المتقدم وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير دراسات التنشئة بعد أن تأكد لهم دور المؤسسات التعليمية في التنشئة حيث استخدموا المؤسسات التعليمية في تعلم التنشئة السياسية وصارت مؤسساتهم التعليمية تدرس موضوعات بغرض نشر الوعي السياسي بين المواطنين وهو لا يخرج عن الوعي الاجتماعي (46).

فالمدرسة إذا صار لها مناهج لتعريف روادها من التلاميذ بأهمية المياه وكيفية المحافظة عليها وعدم استنزافها من خلال مناهج مبسطة تناسب كل فئة من الفئات التعليمية فان ذلك سوف يخلق الوعي الاجتماعي بأهمية المياه عند التلاميذ والذين هم المستهدفين من التنشئة الاجتماعية الذين سيكونون في المستقبل من أهم المؤثرين في عملية التنشئة الاجتماعية بعد أن تصبح لهم اسر حينها يكون توجيههم أسهل من الذين لم يتعلموا التنشئة الاجتماعية ، ومع مرور الزمن يصبح هؤلاء الذين تم تنشئتهم اجتماعياً وتعريفهم بأهمية المحافظة المياه ودور الوعي الاجتماعي بالمحافظة على الأمن المائي سوف يحافظ على الأمن القومي .

إن المؤسسات التعليمية لها تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية وبالتالي فان هذه التنشئة تولد الوعي الاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي والسياسي عند المواطنين المستهدفين من التنشئة سواء كانوا صغاراً أو كباراً وهذا يولد وعي بالمحافظة على الأمن المائي . وطبعا هذا التأثير يأتي من المناهج التي تقدم بشان التنشئة الاجتماعية ومن خلال تأثير المعلم بواسطة القدرات التي يملكها بشان الموضوعات المختلفة إضافة إلى الطلاب الذين لهم تأثير على بعضهم كذلك وقد أشير بأنها عوامل غير رسمية في المؤسسات التعليمية ولها تأثير في التنشئة (47).

ومن خلال ذلك فان الدور الذي سوف تقوم به المؤسسات التعليمية بشان الوعي الاجتماعي السليم سيساهم في خلق وعي اجتماعي وثقافي وبيئي وسياسي واقتصادي سيكون له دور كبير في المحافظ على المياه وبالتالي يؤمن الأمن المائي خاصة عندما يكون التوجيه بالمحافظة على المياه وعدم استنزافها وإهدارها .

ج-مؤسسات المجتمع المدني : كالنوادي الثقافية والاجتماعية والجمعيات والروابط والمنظمات غير الحكومية خاصة التي تهدف إلى توعية المواطنين هي الأخرى لها دور في توعية المواطنين وبالتالي في المساعدة على الوعي الاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي والسياسي من خلال ما تقوم به تلك المؤسسات من محاضرات وندوات عن أهمية المياه في حياة المجتمع وعن الخطر الذي يشكله استنزاف وإهدار

المياه وهذا سوف يؤدي إلى وعي بأهمية الحفاظ على المياه وحماية الأمن المائي الليبي .

ح-**جماعة الرفاق :** أشير بان جماعة الرفاق هي مجموعة الأصدقاء والزملاء التي تحيط بالفرد في المنزل أو المدرسة أو الشارع أو المجتمع عامة والتي تحيط بالمستهدف من التوعية الاجتماعية . فكثيراً ما تقوم الصدقات بين الأطفال أو المراهقين من نفس السن والجنس ، ولهذه الجماعة يشعر كل فرد فيها بالخضوع والانتماء والولاء، فالمستهدف من التنشئة أو التوعية سواء كان طفل أو مراهق أو شاب يشعر بالحاجة لربط نفسه مع الآخرين من نفس سنه ونفس رغباته وميوله وهذا يجعله مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماعة وبالتالي فان أفكار الجماعة وقيمها تؤثر فيه سواء كانت ايجابية أو سلبية ، وعادة جماعة الرفاق قد تتكون من جماعة الشارع أو جماعة الدراسة أو جماعة النادي أو جماعة اللعب واللهو غير المقيد بقواعد كالمترددين على المقاهي . لهذه الجماعة تأثير في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي ، وأشير بان التأثير على التنشئة الاجتماعية من خلال جماعة الرفاق يكون فعال عندما يتفق العضو في سلوكه مع معايير الجماعة وقيمها . وأشير بان التأثير في التنشئة الاجتماعية من قبل جماعة الرفاق من خلال المشاركة في اللعب يتحدد من خلال تقارب الأدوار الاجتماعية ووضوح المعايير السلوكية ووجود اتجاهات وقيم عامة تكون نقطة التقى للجماعة ويعملون على تحقيقها وإتباعها في السلوك والتصرفات وهم يتأثرون ببعضهم البعض في تأثير جماعة الرفاق يتطلب من الأسرة متابعة أبناءها أولا بأول كما يتطلب من المؤسسات المؤثرة في عملية التنشئة الأخرى أن تقوم بتوعية عامة في ضرورة الانتباه لرفاق السوء لان الرفاق يكونون خارج سيطرة الأسرة . بسبب التحولات الاجتماعية وضعف الروابط الاجتماعية بين الآباء والأبناء وتجاه مواقفهم من القيم المختلفة الموجودة في ثقافة المجتمع حيث ساعد ذلك على تغيير كثير من القيم والعلاقات الاجتماعية السائدة وبالتالي حدث تغير في البناء الاجتماعي بأنساقه المتعددة وهذا ساعد جماعة الرفاق في أن تحتل جزء من تأثيرات الأسرة وأشير بان تلك الجماعة تدور بينها مناقشات حول بعض الأمور المعينة، فيما يحدث تبادل الأفكار والآراء، ومنها يمكن أن يتعلم المستهدف من التنشئة

طريقة التعامل بين الأفراد في إطار الجماعة وبالتالي يكتسب مفهوماً غاية في الأهمية وهو الرضا الاجتماعي الذي يمكن أن يحققه داخل الإطار الاجتماعي من أصدقائه وزملائه ، وقد أكدت الدراسات بأن قدرة الأقران على التأثير في سلوك جماعة الأطفال غالباً ما تكون أكبر من قدرة المدرس أو المدرسة على ذلك وأشير بان "فردريك الكين قد رأى بأن جماعة الرفاق عادة ما تقوم ببعض المهام التي لا تستطيع المؤسسات الأخرى القيام بها خاصة في فترات التغير الاجتماعي الحاد التي يمر بها المجتمع . وأشير بان جماعة الرفاق تساعد على أن تنمو شخصية وتربية المستهدف من التنشئة حيث أنها توفر المناخ الاجتماعي الذي يزود المستهدف من التنشئة بالقيم والسلوك وبالأفكار التي تخرج من الجماعة ، كما أن الجماعة تساهم في إكساب المستهدف من التنشئة الاجتماعية جانب كبير من القيم الاجتماعية ، كما أن جماعة الرفاق تعمل على دفع المستهدف من التنشئة إلى تعديل كثير من القيم والمعايير التي اكتسبها من الأسرة ، كما أن جماعة الرفاق تساهم في استقلال المستهدف من التنشئة ، كما أنها تساهم في إعداد أعضائها مجالاً أرحب للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية وبالتالي لها دور في الوعي الاجتماعي تجاه الكثير من الموضوعات كالأمن المائي .(48)

خ- القادة أو النخبة المميزة : مصطلح القادة وكما ذكرت احد المصادر يقصد به الأشخاص الذين لهم دور فعال في تسيير العديد من الأمور المختلفة للجماعات الداخلة في المجتمع (49).

أما النخبة المميزة المقصود بها أولئك الأشخاص الذين لديهم خبرة ومعرفة وتعليم عالي خاصة المتخصصين في علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد وغيرهم والذين لهم القدرة بالتحدث عن العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من العلوم وأهمية كل منها ، حيث أن لهم القدرة في توعية الكثير من أفراد المجتمع لكون هذه النخبة لها تأثير في التنشئة الاجتماعية . وقد أشارت احد الدراسات بان التاريخ قد أورد الكثير من هذه الشخصيات والتي لها القدرة على جذب المواطنين نحوها وإرشادها وتوجيههم وتوعيتهم (50).

وهناك نظريات أكدت دور مثل هؤلاء في الحياة الاجتماعية حيث تشير نظرية " الرجال العظام أو المهمين " إلى أن تغير الحياة مرتبط بأشخاص لهم مواهب وقدرات غير عادية ، وقيل بان هذه القدرات هبة سماوية وقد أطلق الباحثون على منحة الهبة في الغرب " الكارزما " وهي الصفات غير العادية التي يتميز بها القائد المجدد أو الثوري والذي له قوى في قيادة الناس ، وهناك نظريات أخرى عن القادة أو النخبة المميزة في المجتمع منها نظرية "السمات" والتي أشارت إلى أن القيادة والسلوك القيادي ينتجان من السمات الجسدية والعقلية ، والمعرفية والانفعالية والاجتماعية والتي بدورها تميز بين الأشخاص حيث تميز شخص عن غيره ليكون اقدر من غيره يكون قادراً على القيام بمتطلبات الدور القيادي ، وكذلك نظرية " الموقف " والتي أشارت إلى أن القيادة ما هي إلا وظيفة سلوكية يعبر عنها المرء في موقف معين فأي شخص يمكن أن يكون قائداً في موقف معين وقد يكون تابعاً في موقف آخر ، وكذلك النظرية "التفاعلية " والتي أشارت إلى أن القيادة هي نتاج للتفاعل والتكامل بين عدة متغيرات رئيسية في عملية القيادة والتي من أهمها القائد والأتباع والجماعة والموقف(51).

كما بان القائد متى تمكن من الحصول على شعبية اجتماعية وتحصل على قدر من الديمقراطية وأصبحت أراه وأفكاره وأقواله صدى لآراء وأفكار جماعته صار مدركاً بان دوره الاجتماعي لا يتعدى تحقيق متطلبات الجماعة وحاجاتها فانه بالتالي يصبح من العوامل المؤثرة في تلك الجماعة . فالقادة والنخبة المميزة والمتخصصة في العلوم الاجتماعية والسياسية وغيرها إذا تقدمت وقامت بدور في عملية التنشئة الاجتماعية بخصوص توعية المستهدفين بأهمية المياه والخطر المحدق بها بسبب إهدار المياه واستنزافها وتلويثها فان دورها سيكون كبير في إنتاج وعي اجتماعي لدى المواطنين بسبب ما لديهم من قدرة تأثيرية وتوعية للمواطنين وبالتالي يساهم ذلك في الحفاظ على الأمن المائي .

خامساً النتائج والتوصيات

أ- النتائج :

من خلال الدراسة اتضح الأتي :-

1- في ظل غياب الوعي الاجتماعي لدى المسؤولين بالمؤسسات المعنية بالمياه لوحظ إهمال واضح في عملية تنظيف مجاري الأمطار والاستفادة منها من خلال إقامة محطات تنقية للمياه وتدويرها في عملية الزراعة والصناعة ، إضافة إلى عدم الاستفادة من مياه الصرف الصحي في تنقيتها واستخدمها في الري والأسمدة العضوية . حيث نجد ان اغلب مجاري المدن في ليبيا تتجه نحو البحر لتضيع هناك إضافة إلى تلويثها الشاطئ وتقضي على الحياة البحرية .

2- لاحظت الدراسة ضعف المؤسسات المناط عليها تشكيل الوعي الاجتماعي ابتدأ من الأسرة في توعية المواطنين بأهمية المياه والمخاطر التي تهدد الأمن المائي في ليبيا .

3- إن الأسرة الليبية بعد الألفية الثانية سحب من تحتها بساط التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي لاعتمادها على مؤسسات تعتقد بأنها سوف تساهم في تنشئة أبناءها تنشئة صحيحة إلا أن تلك المؤسسات لم تقوم بالتنشئة الاجتماعية الصحيحة بل نجدها تعلم الأبناء ألفاظ وكلمات من خارج المجتمع المنتمية إليه الأسرة .

4- إن الوعي الاجتماعي قد يقاومه تنشئة مضادة من داخل المجتمع وخارجه .

5- إن التوعية الاجتماعية عملية للحفاظ على الأمن المائي .

6- إن عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الوعي الاجتماعي ليس مقتصرة على الأطفال أنما هي عملية مستمرة مع جميع الأفراد صغاراً وكباراً .

7- إن مسألة التنشئة الاجتماعية ومن ثما إنتاج الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي هو مسؤولية تضامنية بين الأسرة والدولة بداية من

الأسرة وتتبلور في المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية والمساجد ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة كالنوادي الرياضية والثقافية والاجتماعية.

8- إن الوعي الاجتماعي عملية غير ثابتة وهو يتغير وفق تغير العادات والتقاليد والعصر.

9- ان الوعي الاجتماعي يتشكل ويأتي من التنشئة الاجتماعية .

10- ان الأمن المائي الليبي معرض للتهديد .

11- ان الوسائل الإعلامية تعتبر أدوات وعناصر هامة في عملية الوعي الاجتماعي حيث أنها تعتبر مؤثر مهم في عملية التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يتشكل الوعي الاجتماعي ونشره بين المواطنين وبالتالي فإنها عامل مهم في توعية المجتمع بأهمية المياه والأمن المائي .

ب- التوصيات

عليه ووفق ما تقدم من النتائج فان الدراسة توصي بالاتي :-

1- استحداث مناهج دراسية للطلاب تساعد على الوعي الاجتماعي للمحافظة على المياه وغيرها من الحاجات التي تحمي الأمن المائي الليبي والأمن القومي الليبي ككل .
2- إقامة محاضرات وندوات ومؤتمرات يكون خطابها الإعلامي بشان التنشئة الاجتماعية وأهميتها في توعية المواطنين كافة وان تكون تلك موضوعاتها في مجال ترشيد المياه وتعرف بها وبأهميتها . لان تلك المحاضرات والندوات والمؤتمرات تخلق توعية عند شريحة كبيرة من المواطنين الذين بدورهم يقومون بتوعية آخرين لم يحضروا تلك الندوات والمحاضرات، وهذه الندوات والمحاضرات والمؤتمرات يقوم بها متخصصون ترعها هيئة الموارد المائية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالمياه والأمن القومي .
3- كما يتطلب من أئمة وخطباء المساجد وأساتذة الشريعة الإسلامية بان يعتبروا المحافظة على المياه هو جزء من ديننا الحنيف فإرشادهم وتوجيهم بما يحاضرون ويخطبون له أهمية بتوعية المواطنين بأهمية المياه وأهمية المحافظة عليها وحمايتها من التلوث والاستنزاف ينتج عنه وعي اجتماعي صادر من المساجد من خلال الأئمة والخطباء يساهم في دعم المحافظة على المياه في ليبيا .
4- على الأسرة أن تهتم بتوعية أبناءها بأهمية المياه وأهمية المحافظة عليها من الإهدار والاستنزاف.

5- أن يقوم الإعلام بوضع الخطط لتوعية المواطنين صغاراً وكباراً بأهمية المياه والأمن المائي الليبي.

6- تكوين لجان إعلامية من المؤسسة الإعلامية هدفها إرسال رسائل التعريف بأهمية المياه والأمن المائي .

7- استخدام النظريات الإعلامية في إرسال الرسائل المرسلة للمواطنين والتي توضح عواقب إهدار المياه والإسراف فيها إضافة إلى أهمية المياه ومخاطر إسرافها وإهدارها .

8- توعية الأسرة من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بأهمية توعية أفرادها بأهمية المياه وقيمتها .

9- استحداث مناهج دراسية للطلاب تساعد على الوعي الاجتماعي لتساهم في التوعية وتساعد فهم المخاطر التي تنتج عن إهدار المياه .

10- إقامة محاضرات وندوات ومؤتمرات يكون خطابها الإعلامي بشان توعية المواطنين بالأمن المائي وأهمية المياه .

11- توعية المواطنين بأهمية المحافظة على المياه من خلال اطلاعهم على الكميات الصالحة للاستخدام البشري .

12- توفير وسائل إعلامية متخصصة بالتعريف بالأمن المائي وبأخطاره وأهميته بالنسبة للدولة الليبية .

هوامش ومراجع الفصل الثاني :

1- تيجاني ، الديربكو،(2003) ، بنغازي في عقد الثاني من القرن العشرين ، ط1 ، ترجمة رؤوف محمد بن عامر ، مطابع الثورة ، بنغازي ، ليبيا ، 115.

2- السلطاني ، عبد العظيم رهيف ،(2007) ، خطاب الآخر خطاب نقد التأليف الأدبي الحديث نموذجا ، دار الأصالة والمعاصرة ، 2007 بنغازي ، ليبيا ، ص 165 .

3- المرجع السابق، ص 167.

4- " وعي_اجتماعي " ، تاريخ الاسترجاع 2021/3/3، https://ar.wikipedia.org/wiki

5- مسعود ، جبران ، (1967) ، رائد الطلاب ، ط1، دار العلم الملايين ، بيروت ، لبنان ، ص 491.

6- " وعي_اجتماعي " ، تاريخ الاسترجاع 2021/3/3، https://ar.wikipedia.org/wiki ، مرجع سابق .

7- المرجع السابق .

8- عبير أمين، (2006) ، تزييف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص33 .

9- السلطاني ، عبد العظيم رهيف ، ص المرجع السابق ، ص 19 .

10- حقيق ، عواشة محمد ، (1993) ، الرأي العام بين الدعاية والإعلام ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، ص47 .

11- "مفهوم الأمن المائي " ، (2019/2/2)، https://ar.wikipedia.org/wiki

12- "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي" ، تاريخ الاسترجاع 2018/7/5، *www.parliament.gov.sy*

13- البشـري ، السـيد ، (1998)، مشـكلة الميـاه وأثرهـا علـى الأمـن القـومي العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض . السعودية .

14- سالم ، عمر أمحمد ، " تامين الإمدادات المائية المستقبلية في ظل الظروف السـائدة " المـؤتمر العلمـي الأول لكليـة هندسـة الـنفط والغـاز ، جامعـة الزاوية ، 15- 16 /2021/3 م ، الزاوية ، ليبيا .

15- "سدود ليبيا... عشوائية التصميم تهدر المياه النادرة" ، (2018/7/17)، https://www.libyaakhbar.com/business-news/704917.html

16- "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي"،(2018/7/5) ، *www.parliament.gov.sy* ، مرجع سابق .

17- البشرى ، السيد ، مرجع سابق ، ص 55 .

18- "مفهوم الأمن المائي" ، (2019/2/2) ، https://ar.wikipedia.org/wiki

19- سالم ، عمر أمحمد ، مرجع سابق .

20- البشري ، السيد ، مرجع السابق ، ص 55 .

21- قسم التدريب والإعلام بمشروع السرير الإنتاجي ، جبال من قمح ،(1979)، انتربرينت ، مالطا ، ص 7.

22- الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، (1978) ، *أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، طرابلس ، ليبيا*، ص 51.

23- أسامة احميدة ابولبدة ، فتحي محمد المبروك ، " الآثار الجيو صحية تلوث المياه الجوفية بالفلور في حوض سهل الجفارة شمال غرب ليبيا " ، المؤتمر العلمي الأول لكلية هندسة النفط والغاز جامعة الزاوية ، 15-2021/3/16، الزاوية ، ليبيا .

24- عز الدين أحميدة ، الهادي الشامس ، " تقدير المواد المشعة الطبيعية على أعماق آبار المياه السطحية في بعض ضواحي مدينة طرابلس " ، المؤتمر العلمي الأول لكلية هندسة النفط والغاز جامعة الزاوية ، 15، 16 / 2021/3 ، الزاوية ، ليبيا .

25- إبراهيم محمد العصاوي ، زهرة أبو بكر الشاوش ، " تقدير وجود المياه الجوفية ومدى تداخلها مع مياه البحر في بعض الآبار الجوفية في منطقة كعام – الخمس – ليبيا " ، المؤتمر العلمي الأول لكلية هندسة النفط والغاز جامعة الزاوية ، 15 ، 16 / 3 /2021، الزاوية ، ليبيا .

26- الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 51.

27- "سدود ليبيا...عشوائية التصميم تهدر المياه النادرة"، (2018/7/17 ، https://www.libyaakhbar.com/business-.(news/704917.html 2019/3/12

28- المرجع السابق .

29- المرجع السابق .

30- البشري ، السيد ، مرجع سابق ، ص 54.

31- المرجع السابق ، ص 53 .

32- الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص80.

33- الزوي ، لوجلي صالح ، (1998) ، البادية الليبية الحاضر والمستقبل دراسة ميدانية شاملة لأوضاع البادية الليبية ، ط1 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ص 228).

34- المرجع السابق ، ص 229.

35- شمبش ، علي محمد، (1988)،العلوم السياسية ، ط3 ، الدار الليبية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ليبيا ، ص 55.

36- الزوي ، لوجلي صالح ، مرجع سابق ، ص 227 .

37- داوسن ، ريتشاد ، وآخرون ، (1990) ، التنشئة السياسية دراسة تحليلية . ط1 . ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، محمد زاهي محمد بشير المغيربي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ص 153.

38- المرجع السابق ، ص 154.

39- (شمبش، محمد علي ، مرجع سابق ، ص 56.

40- ذبيان ، سامي ، (1987)، الصحافة اليومية والإعلام . دار المسيرة ، بيروت ، لبنان ، ص 45.

41- شريف ، السيد عبد القادر ، (2004)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي ، ط2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، ص 31 .

42- حمزة ، عبد اللطيف ، (1967) ، الإعلام والدعاية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، ص 60 .

43- الناكوع ، محمود ، (1968) ،" اثر وسائل الإعلام في تكوين الإنسان "، مجلة الإذاعة الليبية ، السنة الثامنة ، العدد 4 ، ص 7. .

44- حقيق ، عواشة محمد ، مرجع سابق ، ص 178.

45- المرجع السابق ، ص 178.

46- شمبش ، علي محمد ، مرجع سابق ، ص 57 .

47- المرجع السابق ، ص 60 .

48- إبراهيم ، الطاهر علي موهوب ، (2016) ، "جماعة الرفاق ودورها في التنشئة الاجتماعية للنشئ" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، http:// www.swmsa.net/art/s/2511

49- حقيق ، عواشة محمد ، مرجع سابق ، ص 52.

50- المرجع السابق ، ص 53.

51- سعد ، إسماعيل . (1979) . الرأي العام بين القوة والإيديولوجية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ص 83 .

الفصل الثالث

التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي

مقدمة الفصل الثالث

في عام 1983م طرح لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة من قبل رئيسة وزراء النرويج برو يور تلاند ، وهو يعتبر من أهم المصطلحات التي ظهرت في بداية الثمانيات من القرن العشرين ، وهدفها تعزز التنمية الاقتصادية مع حفاظها على الموارد الطبيعة لضمان حقوق الأجيال المقبلة ، وهي منسجمة مع البيئة حيث أنها ترتبط بتخطيط دائم ومستمر ومتجدد من اجل تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل دون ان يتغلب جانب على آخر ، وهي تحقق التوازن بين التنمية والبيئة ، وبين الإنتاج والاستهلاك ، وبالتالي فهي تحقق الاستقرار الاقتصادي للدولة . في هذه الدراسة يحاول الباحث توضيح دور التنمية المستدامة في تحقيق على الأمن الغذائي ، وهو الأمن الذي يرتبط بالأمن الاقتصادي ، كما يحاول الباحث توضيح أهم الاستراتيجيات التي تتخذ من اجل رفاهية السكان في الحاضر والمستقبل من خلال التنمية المستدامة التي تضمن الأمن الغذائي المطلق ، وذلك من خلال طرح التساؤل الذي يقول :- ما دور التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي ؟

تأتي أهمية الدراسة لكونها توضح دور التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي ، وتبرز دور التنمية المستدامة في الحفاظ على الأمن القومي من خلال تحقيقها الأمن الغذائي ،أما الهدف من الدراسة هو التعريف بدور التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي ، قامت الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة ، إضافة إلى المدخل التاريخي .

يحاول الباحث في هذه الدراسة توضيح دور التنمية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال موضوع مهم يمس كل إنسان في ظل تهديد الأمن الغذائي ، حيث يتمثل موضوع الدراسة في أهمية التنوع الاقتصادي في دعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العراقيل. التنوع الاقتصادي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي في حال عجز التنوع الزراعي ، يحاول الباحث توضيح أهم العراقيل التي تواجه التنوع الزراعي كالظروف المناخية لزراعة بعض المحاصيل ، وعدم توفر أراضي صالحة للزراعة ، وقام بإعطاء عدد من الحلول لها من خلال عدة توصيات .

تزايد عدد السكان وعدم توفر الغذاء الكافي لهؤلاء السكان ينبأ بوجود خلل في الأمن الغذائي بأسباب كثيرة كعدم توفر المياه بالقدر الكافي لإنتاج الغذاء ، وعدم توفر أراضي صالحة للزراعة إضافة إلى عدم تنوع الاقتصاد بما فيه التنوع الزراعي ، وهذا يتطلب أتباع سياسات عامة من قبل أي دولة من خلال توظيف التنوع الاقتصادي لدعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي ، وأتباع سياسات أخرى كالتعاون مع دولة أخرى من أجل تامين الغذاء ليصل إلى كل مواطني الدولة بأقل الأسعار. ليبيا احد الدول التي مهدد في أمنها الغذائي ، وذلك بسبب الكثير من العوامل والتي منها عدم وجود أراضي خصبة صالحة للزراعة نتيجة التصحر والهجوم العمراني على اغلب الأراضي الصالحة للزراعة إضافة إلى قلة المياه نتيجة قلة سقوط الأمطار واستنزاف المياه الجوفية خاصة على الساحل . الكثير من الدول التي اتبعت سياسة التنوع في الاقتصاد حققت أمنها الغذائي سواء عن طريق الاكتفاء الذاتي من الغذاء داخلها أو باستيراد العجز منه من الخارج بما أنتجه التنوع الاقتصادي الذي غطى تكاليف الاستيراد في العجز الغذائي .

إن تزايد السكان وتأمين أمنهم الغذائي يتطلب تنمية زراعية متطورة ومخطط لها ولفهم أبعاد هذه المسألة يتطلب التعريف ببعض المفاهيم التي يبنى عليها موضوع الدراسة ، إضافة إلى مشكلة الأمن الغذائي وما تواجهها من عراقيل في ليبيا والحلول لهذه العراقيل ، وقد تطرقت الدراسة إلى عدة مفاهيم من أهمها الأتي :-

1- التنمية المستدامة :- " هو تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "

2- الأمن الغذائي :- مصطلح يقصد منه مدى قدرة بلد على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتوجه الخاص أو استطاعته على استيراده تحت أي ظروف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العلمية "

3- الأمن الغذائي المطلق:- " قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً "

4- الأمن الغذائي النسبي :- " قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً "

5- التنوع الزراعي :- هو تعدد في عدة أصناف من المحاصيل الزراعية .

6- التنوع الاقتصادي :- " عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤلدة للدخل ، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد ، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الآجل الطويل "

وكانت وسائل جمع البيانات المعلومات من بعض الكتب والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات. هذا وقد قسمت الدراسة إلى الأتي :-

أولاً التنمية المستدامة والتنوع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي . ثانياً أهم العراقيل التي تواجه التنوع الزراعي في ليبيا . ثالثاً التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي . رابعاً النتائج والتوصيات.

أولاً : التنمية المستدامة والتنوع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي

أ- **التعريف بالتنمية المستدامة :-** فكرتها لم يتم التصديق عليها إلا عام 1992 في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل ، عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عام 1987 م :- " تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة " ... ، وعرفت كذلك من قبل الأمم المتحدة بأنها هي :-

" تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة "(1) .

كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة بأنها " هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية " (2).

كما عرفت بأنها هي " التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية " (3).

كما عرفها تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك) بأنها هي " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها.” " (4) .

ب- أبعاد وأهداف التنمية المستدامة : - للتنمية المستدامة أبعاد أو أهداف كثيرة حيث كانت هناك مبادرات دولية بهذا الشأن حيث نجد ان الأمم المتحدة تقدم مبادرة عرفت باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) وقد عرفت بذلك رسمياً حيث أشير بأنها سبعة عشر هدفاً عالمياً وضعتها الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 م ، والتي تم إدراجها في خطة التنمية المستدامة 2030 م بتاريخ الأول من يناير 2016م ، وأشير بان هذه الأهداف تمثل 169 غاية وهي تغطي قضايا كبيرة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، من تلك الأهداف معالجة القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم ومكافحة تغير المناخ ، وحماية المحيطات والغابات وغيرها (5).

كما تهدف التنمية المستدامة إلى حماية البيئة ، وتوفير المياه ، وتحقيق الأمن الغذائي ، وتحسين الإنتاج الزراعي ، وتوفير المأوى والخدمات ، وتحسين الظروف الصحية وتوفير الرعاية الصحية (6) .

فمن خلال البعد الاجتماعي تتطلع إلى تحسين الوضع الصحي والتعليمي للمجتمع ، ومن خلال البعد الاقتصادي تهدف إلى تخفيض الاستهلاك من الطاقة والموارد الطبيعية ، ومن خلال البعد التكنولوجي تتطلع إلى تحقيق سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف تحد من تلوث البيئة(7).

كما يعتبر القضاء التام عن الجوع هو احد أهداف التنمية المستدامة والتي جاءت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 م ، والتي تم إدراجها في خطة التنمية المستدامة 2030 م بتاريخ الأول من يناير 2016م ، والقضاء التام على الجوع يأتي في البعد والهدف الاجتماعي وهو يتطلب توفير الغذاء والماء وتعزيز الزراعة المستدامة حيث أشير بان واحد من كل تسع أشخاص يعانون من سوء التغذية بسبب نقص الغذاء وهذه النسبة تعيش في البلدان النامية والتي من بينها ليبيا ، وقد أشير بان الزراعة تعتبر اكبر مصدر للعيش لعدد من سكان العالم حيث قدرت النسبة بحوالي 40% من سكان العالم حيث تعتبر الزراعة أهم مصدر للدخل لسكان الريف ، هذا وقد أشير بان المبادرات الدولية قد نادت بتوفير الغذاء بالقدر الكافي

لضمان القضاء على الجوع ووضع نهاية لسوء التغذية ، ومضاعفة الإنتاج الزراعي ، وزيادة دخول الفلاحين والمزارعين وضمان جودة نظم إنتاج غذائي مستدامة ، والمحافظة على البيئة وإصلاح الأراضي من اجل الزراعة في ذلك وفق العديد من الشروط ، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة ، والحيوانات الأليفة من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة وزيادة الاستثمار داخلياً وخارجياً ، ومنع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح مسارات الأسواق الزراعية العالمية واعتماد تدابير لضمان عمل أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وذلك كله بحول عام 2030 م وفق خطط ومبادرات الأمم المتحدة (8).

كما تعد التنمية المستدامة من أهم الاستراتيجيات التي تتخذها الدول من اجل رفاهية شعوبها وتحقق الاكتفاء الذاتي ، وتحفظ حقوق الأجيال القادمة من كافة الموارد الطبيعية ، وقد أشير بأن علاج التنمية والبيئة يتم من خلال التنمية المستدامة للحفاظ على مستقبل الإنسان فاستنزاف الموارد الطبيعية بدون وضع خطط واستراتيجيات لتحافظ على حقوق الأجيال القادمة يهدد تلك الأجيال ، كما أشير بأن الاستدامة تحقق الرفاهة والرخاء وامن الجميع لجميع الناس وتعتبر أمراً أساسياً لحماية التوازن البيئي ، كما اعتبرت التنمية المستدامة هي تنمية منسجمة مع البيئة وهي ترتبط بتخطيط دائم ومتواصل ومتجدد لكي يلبي احتياجات الحاضر والمستقبل دون ان يتغلب جانب على آخر ، وأشير كذلك بأن التنمية المستدامة لها دور في الأتي :-

1- تحقق التوازن بين التنمية والبيئة . 2- تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . 3- تحقيق التوازن بين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل .

وأشير كذلك بان جوهر التنمية المستدامة يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتالي رفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار بالبيئة ، وهي التفكير في مستقبل البشرية وكافة المخلوقات من نبات وحيوان وطير ، وهي تساهم في القضاء على البطالة وعلى الفقر ، وتساهم كذلك في الاستقرار الاقتصادي أي أنها تحافظ على الأمن الاقتصادي المتفرع منه الأمن الغذائي (9) .

ج- التعريف بالتنوع الزراعي والأمن الغذائي :

النوع لغوياً هو كل صنف من كل شيء ، وهو " أخص من الجنس وقد (تنوع) الشئُ (أنواعا) " (10) .

والتنوع يقصد به تعدد صنوف وأشياء كل منها يختلف عن الآخر بميزة خاصة به ، أما التنوع الاقتصادي هو تعدد أنواع القطاعات الاقتصادية في الدولة ، وأما التنوع الزراعي يقصد به تعدد في عدة أصناف من المحاصيل الزراعية ، ويعد التنوع الزراعي احد قطاعات التنوع الاقتصادي التي تتخذها سياسات بعض الدول . إذن يتضح لنا أن سياسة التنوع الزراعي بالإمكان أن تحقق الأمن الغذائي في ظل تنمية مستدامة . إذن يتطلب من المؤسسة أو الجهة المسئولة عن الثروة الحيوانية والسمكية والزراعة أن تتجه إلى سياسة التنوع الزراعي من زراعة خضروات وحبوب وفواكه بكل أصنافها وإقامة المزارع السمكية من اجل تحقيق الأمن الغذائي . يصنف الأمن الغذائي إلى مطلق ونسبي حيث يقول تعريف للأمن المطلق هو :- " قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً "، أما الأمن النسبي فهو :- " قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً " (11) .

كما أشير بان الأمن الغذائي مفهوم حديث طرحته منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) في الستينات من القرن العشرين ، وأشير بأنه لا يتعد حدود توفر مخزون حاجاتها من السلع الغذائية الأساسية لفترة تكفي لان تتدبر أمر تجديد هذا المخزون لتفادي العجز (12).

وهنا لا يتفق الباحث مع هذا المفهوم كلياً رغم انه يلبي جزء من الأمن الغذائي لأن المنظمة حددت فترته والحقيقة أن الأمن الغذائي مستمر لا يحدد بفترة فالأمن مضاد للخوف وهما مستمران وموجودان على طول وباستمرار فالقضاء على الخوف يتطلب توفير الأمن باستمرار إذن الأمن الغذائي هو توفير الغذاء باستمرار وعلى المدى

البعيد بحيث يكون الغذاء متوفر على طول وبأقل الأسعار وأسهلها . ولكن هناك تعريف للأمن الغذائي يتفق معه الباحث وهو يقول :-

" الأمن الغذائي مصطلح يقصد منه مدى قدرة بلد على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتوجه الخاص أو استطاعته على استيراده تحت أي ظروف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العلمية "(13) .

في هذا التعريف إشارات للتنوع الاقتصادي من خلال كلمات مثل استطاعته، واستيراده تحت أي ظروف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية ، وأشير بان الأمن النسبي لا يركز على إنتاج كل المواد الغذائية اللازمة داخل الدولة وإنما يمكن توفير تلك المواد اللازمة وفق حاجات المواطنين عبر منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة المعنية بميزة نسبية على الدول الأخرى . من خلال ذلك نجد أن الأمن الغذائي النسبي هو تامين الغذاء بالتعاون مع الآخرين (14) .

إذن السؤال الذي يرد كيف نوفر الأمن الغذائي ؟. الإجابة على هذا السؤال تقول :- وفق ما أشار إليه الكثير من الخبراء في الأمن والاقتصاد بأنه لتوفير الأمن الغذائي يتطلب ثلاثة ركائز هامة الأولى كثرة السلع الغذائية ، الثانية وجود السلع الغذائية بالسوق بشكل دائم ، الثالثة رخص السلع الغذائية هذه الركائز تتطلب وفرة في الإنتاج الغذائي ، وزيادة الناتج الإجمالي القومي . وهنا يرد سؤال يقول :-

ماذا نقصد بالناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي؟ . يعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه :- "عبارة عن إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في إطار اقتصاد دولة ما "(15) .

أما الدخل القومي الإجمالي فهو :-

" عبارة عن مجموع الدخل التي تتحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل أسهامها في عملية الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات في إطار الاقتصاد القومي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة تصل في العادة إلى سنة كاملة " (16) .

لقد أشارت عدة دراسات إلى أن العالم قد شهد تدهور في الأمن الغذائي حيث أشير بان ما يفوق عن 950 مليون نسمة يعانون من الجوع بسبب عدم قدرة الكثير من دول

على رفع مستوى استغلال أراضيهم ، إضافة إلى التغيرات المناخية وقلة المياه وندرتها . جميع الدول العربية مهددة في أمنها الغذائي خاصة وأن الكثير منها تعتمد على غذائها من الخارج ، حتى الدول التي تتوفر فيها مياه وأراضي صالحة للزراعة وأيدي عاملة مهارة بسبب عدم وجود خطط من اجل التنمية المستدامة والأمن الغذائي ، فعلى سبيل المثال أشار خبير اقتصادي في ندوة (الأمن الغذائي العربي واقعه وسبل تحقيقه) إلى أن الكثير من الدول العربية تعتمد على تحقيق أمنها الغذائي من الخارج حيث ذكر أن مصر قد احتلت المرتبة الثالثة عالمياً في استيراد القمح ، وان الجزائر جاءت في الترتيب الرابع عالمياً(17) .

لقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة (f.a.o) أن أبعاد الأزمة الراهنة في ليبيا واعتمادها على واردات السلع الغذائية وما يمكن أن تسببه الأزمة من إعاقة لتدفق السلع والخدمات ، حيث قال دانييلي دوناتي رئيس إدارة عمليات الطوارئ بمنظفة (فاو) :- "إن الأزمة المستمرة من المحتمل أن تؤثر بقوة على أمن ليبيا الغذائي والمناطق القريبة ففي ليبيا قد تؤدي الأزمة إلى عرقلة الواردات وانهيار نظام التوزيع الداخلي مع زيادة عالية في الأسعار مما يهدد قدرة الفقراء على تغطية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء"(18) .

كما أشارت منظمة إلى أن عرقلة الأسواق قد تؤدي إلى عدم حصول المزارعين على احتياجاتهم من البذور والأسمدة ، كما أشارت إلى أن البيانات الأساسية والمحدثة حول وضعية الأمن الغذائي في ليبيا متفرقة غير موثوقة مما يتطلب مراقبة الوضع عن قرب ورصد الأوضاع التجارية وتحدي الفجوات الغذائية التي تنجم عن الأزمة الراهنة (19) .

كما أشار تقرير يقول:لسنة 2017 م بأن ليبيا من ضمن الدول التي تعاني من الجوع حيث ذكرت أن 400 ألف نسمة يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة وذلك بسبب الصراعات والحروب (20) .

وهنا يأتي سؤال يقول :- كيف نوفر الإنتاج الغذائي ونزيد من الإنتاج القومي الإجمالي ؟

الإجابة على هذا السؤال تقول :- من خلال التنمية المستدامة في القطاع الزراعي وما يقوم عليه من صناعات أخرى بحيث يكون هناك تنوع زراعي وتنوع اقتصادي ، فالتنوع الزراعي يساهم في تأمين الأمن الغذائي والحد من أي تهديد قد يتعرض له الأمن الغذائي خاصة عندما تكون الدولة المعرضة للتهديد معتمدة على سلع غذائية أساسية من دول أخرى مثل ليبيا التي تعتمد على استيراد أهم السلع الغذائية الأساسية والهامة كالقمح والأرز والسكر والحليب والشاي والطماطم المعجون وزيت الطهي ، وهنا يرد سؤال كيف يتم التنوع في القطاع الزراعي في ليبيا وليبيا ليست بيئة جيدة لاستزراع المحاصيل التي تعد منتجاتها سلع غذائية أساسية خاصة الأرز والشاي والسكر ؟. الإجابة على هذا السؤال تقول :- هذا يتطلب سياسات عامة من الدولة تبدأ بإتباع سياسة التنوع الزراعي في المحاصيل التي تتأقلم مع الظروف المناخية في ليبيا كأشجار الزيتون والتي تعد مصدراً هاماً لحب الزيتون الذي يستخرج منه الزيت والذي صار من المحاصيل النقدية خاصة بعد أن استنتجت الدراسات أهمية زيت الزيتون في العمليات العلاجية وعلى صحة الإنسان عموماً وهي تعيش لتمر على الكثير من الأجيال إضافة حمايتها للبيئة . وكذلك هناك أشجار النخل التي تنتج التمر والذي تقام عليه صناعات تحويلية هي الأخرى من ضمن الصنوف التي تساهم في تنوع الزراعي والاقتصاد وهي كذلك من تعيش إلى لفترة طويلة وتساهم في حماية البيئة . وكذلك هناك أشجار الرمان واللوز والحمضيات والتي ثمارها عليها طلب عالمي . ولكن سياسة التنوع الزراعي في ليبيا لا يمكنها توفير أهم المحاصيل المعيشية كالأرز، والقمح بكميات كبيرة، وغرس الأشجار التي ذكرت وتصدير إنتاجها وبقيمتها يتم جلب السلع الغذائية الغير متوفرة محلياً يتحقق الأمن الغذائي.

وطبعا هذا يتطلب خطة للتنمية المستدامة في الصنوف إلى ذكرت من خلال وضع خطط مناسبة لتقوم هذه الصنوف وتستمر لعدة أجيال من خلال الاهتمام والمتابعة.

واجه المزارع الليبي بعض السياسات الظالمة أثناء الحكم العثماني حيث فرضت عليهم ضرائب باهظة من قبل الحكومة العثمانية فقد فرضت عليهم دفع عشر الإنتاج سواء كان من إنتاج المحاصيل الزراعية كالتمور والقمح والشعير وغيره أو من

مواشي كالإبل والأغنام والأبقار والماعز دون تقديم أي دعم مما سبب في هجرة الكثير من الليبيين بمواشيهم إلى دول الجوار خاصة تشاد ومصر والسودان والنيجر وتونس ، وفقد الليبيين الكثير من ثروته الحيوانية من جرأ ذلك ، وأثناء الاحتلال الايطالي لليبيا وحكمهم لها الممتد من 1912- 1943 قام الايطاليون بمشاريع استيطانية حيث ضمت أراضي زراعية وزرعت محاصيل معينة وقامت بتربية أعداد معينة من الحيوانات داخل المزارع التي أقاموها ، كما قاموا بإقامة جهاز مهمته إحياء منطقة الجبل الأخضر وهي مؤسسة برقة للاستيطان المعروفة باسم (الانتي) وكانت مهمتها إحياء المنطقة وتوطينها بأسر المزارعين وذلك عام 1932م اختيرت المرج مقراً لهذه المؤسسة حيث مارس الجهاز عمله على مساحة 90 ألف هكتار (21) .

قام جهاز الانتي في برقة بإنشاء حوالي 12 قرية خلال الفترة من 1932- 1939 على مساحة تقدر بحوالي 57383 هكتار(22).

نجح الايطاليون في مجال الاستيطاني والتنمية الزراعية فتمكنوا من استغلال أكثر من ربع مليون هكتار وغرسوا حوالي 42578 شجرة زيتون و355.825 شجرة لوز ، و680.000 شجرة عنب، كما فعل في طرابلس مشاريع مشابه (23).

وبعد خروج الايطاليون ودخول الحلفاء صارت ليبيا تعتمد على الزراعة فظهرت حرف تعتمد على رزقها من الزراعة والرعي مثل حرفة ومهنة الراعي ، والأسطى ، والغفير ، وصناع المحاريث والمعاول والدلو والحبال والشباك والسلال ، والخراز " الاسكافي " ، والخضار ، والجزار" القصاب " والنسج والحياكة وباعة الحبوب والغلال والصوف ، وظهر المسوقون لسلع الزراعية كالدلالة والسمسار وهذه الحرف والمهن انتهى اغلبها مع ظهور النفط . في الخمسينات اعتبرت منظمة الفاو F.A.O ليبيا من ضمن أفقر دول العالم ونتيجة لهذا التصنيف قامت أول محاولة للتخطيط الاقتصادي حيث حاولت البعثات الدولية أن تضع خطط للنهوض بالاقتصاد الليبي إلا أن جهودهم لم تنجح بسبب حجم المساعدات الممنوحة من الدول والمنظمات الدولية . بعد ظهور النفط ظهرت خطط اقتصادية واجتماعية في ليبيا خلال الفترة من (1963- 1968) وكان سببها هو عدة عوامل منها هجرة الكثير مما يمتهنون حرفة

الرعي والزراعة إلى المدن حيث رأى هؤلاء أن العمل بالمدن أفضل لهم خاصة بعد أن ساهمت قلة هطول الأمطار ، وكثرة الأمراض على هذه الهجرة ، إضافة إلى ظهور النهضة التعليمية في المدن التي توفرت فيها المدارس وصار التعليم مهم في حياة المواطنين حيث كان أبناء الأرياف والقرى يعانون من عدم توفر مدارس بالقرب من سكناهم ، إضافة إلى عدم توفر المراكز الصحية التي بدأت في الظهور بالمدن.
عمل المهاجرون في المدن كعمال نظافة وعمال مناولة في المواني وعمال في المعامل والمصانع والشركات النفطية وغيرها ، ولم يكن حجم المخصصات لقطاع الزراعة كافي في خطة 1963- 1968 (24) .

في الستينات من القرن العشرين تعرضت الكثير من الأراضي إلى التدهور الشديد من عدة أسباب منها :-

1- الرعي الجائر . 2- تعرض التربة إلى التعرية السطحية بواسطة مياه الأمطار وفيضانات الأودية مما أدى إلى أن أصبحت الأراضي حجرية . 3- استنزاف المياه الجوفية أدى إلى ملوحتها (25).

بعد ذلك جاءت خطة التنمية الثلاثية (1973- 1975) نتج عنها ظهور مشاريع استيطانية حددت فيها أربع مناطق ليتم فيها التنمية الزراعية من خلال خطة ثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي منطقة سهل جفارة ومنطقة الجبل الأخضر ومنطقة فزان ومنطقة السرير والكفرة ، بعد ذلك كانت الخطة الخمسية (1976- 1980) حيث ضمت منطقة خامسة هي الصلول الخضر وبهذا أصبح برنامج التنمية الزراعية متكاملاً يضم حوالي 57 مشروعا منها حوالي 6 مشاريع إنتاجية و4 مشاريع لتنمية الغابات و6 مشاريع لتنمية المراعي (26) .

حاولت الدولة أن تقيم قاعدة زراعية وقد بدأ ذلك واضحاً بما خصصته في المراحل الأولى خلال الفترة من 1970- 1990 حيث بلغ إجمالي المخصصات 5254 مليون دينار بنسبة 17.1% من إجمالي مخصصات التنمية لمختلف القطاعات وقد بلغ إجمالي المصروفات لقطاع الزراعة على التنمية في تلك الفترة حوالي 4545 مليون دينار بمعدل تنفيذ 85.5% من إجمالي مخصصات القطاع (27) .

تم استصلاح حوالي 1.9 مليون هكتار بمتوسط حوالي 90 ألف هكتار في السنة ، وهذا يمثل نسبة 63% من إجمالي البرنامج المستهدف كما زاد حجم مساحة الأراضي المروية بحوالي ثلاث مرات أي من 150 ألف هكتار سنة 1970 إلى حوالي 470 ألف سنة 1990 ، كما زاد الإنتاج الكمي للمنتجات الزراعية وأصبحت الزراعة في المرتبة الثانية من الأهمية (28) .

ولكن بعد عقد التسعينات صار هناك إهمال في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية مما أدى إلى انهيار قطاع الزراعة وصارت ليبيا تجلب الكثير من السلع الغذائية من الخارج حتى الخضروات التي صارت تأتيها من مصر وتونس ، وكل ذلك لعدم وجود خطط للتنمية المستدامة تساند القطاع الزراعي والحيواني والسمكي ليستمر لكي يستفيد منه الجيل الحاضر والأجيال القادمة وتوفر الأمن الغذائي .

ولاستشعار العالم بالخطر الذي يهدد الأمن الغذائي العالمي حثت منظمة الفاو (FAO) على زيادة إنتاج الغذاء بنسبة 70% حتى عام 2050 م لتغطية حاجات الأفراد من الغذاء ، كما أشارت المنظمة إلى أن العالم قد وصل إلى موقف صعب بالنسبة لإنتاج الغذاء ، وان الأسعار في الغذاء سوف ترتفع وهذا يؤثر على الدول الفقيرة وبالتالي سوف يسحب كل دخولهم من اجل الصرف على الغذاء بالمقابل فأن الدول المتقدمة سوف يصرف أفرادها نحو 15% من دخولهم على الغذاء وهذا لا يؤثر عليهم (29) .

بعد ذلك يرد سؤال يقول :- ما العلاقة بين الأمن القومي والزراعة ؟ .

الإجابة تقول :- الأمن يقصد به حالة من الثقة والهدوء عند من يعتقد نفسه في مأمن من كل خطر . الأمن القومي أعطيت له التنمية ، المفاهيم والتعريفات منها التعريف الذي يقول :- " هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية (30).

وهناك من عرف الأمن القومي بأنه :- " ما تتخذه الدولة من إجراءات في مختلف المجالات ، على انه الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها

الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ومنع ما يسبب عرقلة هذه الأنشطة " (31) .

وهناك من عرفه بأنه:- " التنمية ، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن وان الدولة التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ببساطة أن تظل أمنه "(32) .

للأمن القومي الكثير من الجوانب منها الجانب الاقتصادي وهو احد جوانب الأمن القومي يهدف إلى تامين اقتصاد الدولة بالدرجة الأولى ضد أي تهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية وللمحافظة على التوازنات الاقتصادية المختلفة وتحقيق قدرة من الاكتفاء الذاتي والرخاء والعدل ، كما انه يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستخدام كافة الوسائل الحديثة لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي وتحقيق الرفاهية للمواطنين . مما تقدم نستطيع أن نقول أن الأمن القومي مرتبط بالتنمية المستدامة من خلال تأمين حاجيات البشر ومن معه من كائنات ومحيطه والبيئة التي يعيش فيها ، وبان الأمن القومي يحوي الأمن الغذائي وان الاهتمام بجميع جوانب الأمن هو تامين للأمن ككل . قد يتبادر في ذهن البعض قول يقول ما علاقة الزراعة بالأمن القومي فحين يعتقد الكثير من الناس خاصة العامة بأنه لا توجد علاقة بين الاثنين حيث يعتقدون بان الأمن القومي عبارة عن سياسة ومعسكرات وجيش واستخبارات وشرطة وأجهزة امن داخلي وخارجي وللأسف حتى لدى بعض من المتعلمين خاصة من بعض المسئولين في الدولة فنحن نجد أن البرلمان الليبي من ضمن اللجان المتفرعة عنه لجنة الدفاع والأمن القومي والتي نجدها في بعض المرات تختص في الجانب العسكري والأمن السياسي فحين أن الأمن القومي يحوي الكثير من الجوانب والفروع والتي تتفرع منه العديد من الفروع منها الأمن الغذائي والأمن المائي. الأمن القومي لا يعني فقط الجانب العسكري والسياسي بل يفوت ذلك ليشمل جوانب أخرى مثل الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الثقافي أو الإيديولوجي والجانب البيئي وكل جانب من هذه الجوانب يتفرع إلى فروع أخرى فالجانب الاقتصادي مثلاً يشمل الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الاقتصادي . عندما يتوفر الغذاء فان الأمن الغذائي متوفر، وعندما يتوفر الماء يتوفر الأمن المائي والغذائي كذلك .

ومن خلال ما تقدم نجد ان هناك علاقة بين الأمن القومي والزراعة ، وهناك علاقة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي حيث ان التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الغذاء والماء وكل ما يلزم الإنسان في ان يعيش حياة كريمة بعيدا عن شبح الجوع والعطش والفقر من خلال جملة من الأهداف أهمها القضاء على الجوع وذلك وفق خطط دائمة ومستمرة لتحفظ حق الجيل الحالي والقادم من ما على الأرض وفوقها وهذه يتفق معه الأمن الغذائي الذي يهدف إلى توفير الغذاء والماء للإنسان ليعيش كريماً أذان التنمية المستدامة تحقق وتوفر الأمن الغذائي للإنسان .

ثانيًا أهم الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة في التنوع الزراعي في ليبيا

لقد اعتبرت ندرت المياه الصالحة للزراعة ، والآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية ، وعدم وجود خطط للعمل على تحقيق الأمن الغذائي ، والتغيرات المناخية من التحديات التي تواجه دول العالم الثالث لتحقيق الأمن الغذائي ، وتعتبر ليبيا من دول العالم الثالث وتعتبر هذه التحديات من ضمن الصعوبات التي تواجه الزراعة فيها عموماً (33) .

الزراعة في ليبيا خاصة إذا أتبع فيها سياسة التنوع تواجه عدد من التحديات منها عدم كفاية محددات التنوع الزراعي في اغلب المناطق وهما الأرض والماء خاصة على الساحل الليبي الذي تقل فيه المياه إضافة إلى عدم وجود أراضي لتوسع الزراعي بسبب الزحف على الأراضي الزراعية بالبناء . إذن هنا مشكلة في توفير السلع الغذائية من قطاع الزراعة لأتباع سياسة التنوع الزراعي وهذه المشكلة سببها عدة عوامل وصعوبات ،إضافة إلى أن تكلفة استصلاح الأراضي الصحراوية مكلفة حيث تحتاج لآلات خاصة وإلى عناصر نادرة كالماغنسيوم والنحاس وغيرها وهذه العناصر لا يمكن توفيرها محلياً مما يجعلها زراعة فاشلة . اشرنا إلى أن سياسة التنوع الزراعي في ليبيا تواجه عدة صعوبات وعراقيل وتعتبر تحدياً للأمن الغذائي الليبي والتي يمكننا أن نقول بأنها صعوبات تواجه تحقيق الأمن الغذائي ومن أهم تلك الصعوبات الأتي :-

1- عدم توفر المياه بالقدر الكافي .

2- عدم توفر أراضي كافية صالحة للزراعة .

3- الظروف المناخية .

4- عدم وجود بنية تحتية جيدة .

5-عدم وجود أيدي عاملة مهارة .

6- عدم وجود وعي ثقافي .

7- عدم توفر الأمن والاستقرار .   8- إهمال الدولة الليبية لقطاع الزراعة .

1- **عدم توفر المياه بالقدر الكافي** : تعتبر المياه محدد من محددات التوسع الزراعي ، والزراعة نشاط لا يمكن أن يتم إلا بوجود المياه الصالحة للري ، ليبيا تفتقر إلى المياه بوفرة بسبب عدم وجود انهار وأمطار دائمة وتمتلكه من مخزون جوفي من المياه لا يكاد يغطي الزراعة على المدى الطويل ، فهناك صنوف من المحاصيل الزراعية تعتبر هامة لليبيين في حماية أمنهم الغذائي لا يمكن إنتاجها إلا بوجود مياه بوفرة كمحصول الأرز.

2- عدم توفر أراضي كافية صالحة للزراعة : تعتبر الأرض احد المحددات الهامة في التوسع الزراعي وأي نشاط زراعي يحتاج إلى ارض صالحة للزراعة وليبيا من الدول التي تقل فيها الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التصحر وزحف البناء وبعد بعضها على مصادر المياه الصالحة للزراعة وهذه تعتبر مشكلة في الزراعة وفي التنوع الزراعي ، وهذا العامل يحتاج إلى خطة للتنمية المستدامة حتى يتم ضمان استمرار وجود الأراضي الصالحة للزراعة والحفاظ على مورد هام من موارد الطبيعة ليساهم في توفير الغذاء ويستمر لضمان الأجيال القادمة وضمان مستقبلهم وكذلك لحماية البيئة من أي تشوهات يقوم بها عدو البيئة الذي هو الإنسان نفسه ويستمر التخطيط الدائم والمستمر والمتجدد وذلك من اجل احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية مع مراعاة ان يتغلب جانب على آخر **.**

3- **الظروف المناخية :** بعض المحاصيل الزراعية الهامة في تامين الأمن الغذائي تحتاج إلى مناخ وطقس مناسب سواء كان في درجة الحرارة أو درجة الرطوبة وليبيا من الدول التي ليس بها الظروف المناخية التي يمكن الزراعة فيها كمحصول الأرز ،

وهذه السلع يمكن ان توفر من خلال الأمن النسبي أو من خلال تنويع الاقتصاد من خلال خطة للتنمية المستدامة .

4- عدم وجود بنية تحتية جيدة : من الوسائل في إنجاح سياسة التنوع الزراعي وجود طرق معبدة للوصول إلى المشاريع لجلب ما تحتاجه هذه المشاريع من مواد للقيام بعملية الإنتاج وبالعكس لنقل الإنتاج لمراكز التسويق والتصدير ، وكذلك بحاجة إلى اتصالات والخدمات العامة من كهرباء وغيرها وفي ليبيا قطاع المواصلات معدم تماماً لا وجود للسكك الحديدية والقطارات وشاحنات النقل الجيدة والطرق المعبدة الجيدة لإنجاح الزراعة .

5- عدم توفر المبيدات والمهارة ونادرة والآليات : العمليات الزراعية في ليبيا تحتاج إلى عناصر نادرة تساهم في تغذية المحاصيل الزراعية التي تنقصها وهي العناصر كالماغنسيوم والزنك، كما أن هذه العمليات تحتاج إلى مبيدات للقضاء على الحشرات والحشائش والآفات الضارة بالمحاصيل وكذلك تحتاج إلى آليات ومعدات وهي غير متوفرة في ليبيا.

6- **عدم توفر أيدي عاملة مهارة** : تتطلب عملية التنوع الزراعي أيدي عاملة مهارة للقيام بهذه العملية وتنفيذ هذه السياسة ، وفي ليبيا هناك مشكلة في إعداد القوى البشرية المهارة .

7- عدم وجود وعي ثقافي : يعد عدم وعي المواطنين بأهمية قطاع الزراعة من العوامل التي تعرقل إنجاح السياسات الزراعية في ليبيا خاصة من قبل العاملين بالقطاع حيث تجد عدم الحرص على العمل وعناصره ، ونتيجة عدم وعي المواطنين بأهمية الزراعة دمرت الكثير من الأراضي الزراعية وصارت بور ، كما لم يعد هناك

من المزارعين يهتم بالبذور المحلية حيث صاروا يجلبون إلى مزارعهم البذور المهجنة .

8- عدم وجود الأمن والاستقرار : يعد من أهم العوامل التي تواجه قيام تنفيذ سياسة التنوع الزراعي في ليبيا عدم وجود امن واستقرار فوجود الأمن والاستقرار يساهم في تنفيذ سياسة التنوع الزراعي فبدون امن واستقرار لا وجود لسياسات في التنوع الزراعي .

9- إهمال الدولة الليبية لقطاع الزراعة : أدى إهمال الدولة الليبية لقطاع الزراعة وعدم المتابعة لتنفيذ خطط عدد من المشاريع الزراعية إلى ضعف الناتج الزراعي في ليبيا وفشل هذه المشاريع في تنفيذ الهدف المقامة من اجله حيث لوحظ ذلك في جميع المشاريع الزراعية.

ثالثاً التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

من ضمن الخطط التي بالإمكان ان تكون ضمن خطة التنمية المستدامة هو وضع خطة من اجل التنوع في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة لغرض تحقيق الأمنليبيا،ي .

عند الحديث على التنوع الاقتصادي يتطلب تحديد المقصود بالتنوع الاقتصادي وما هي أهم القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية التي يمكن إقامتها في ليبيا ، وكيف يمكن توظيفها وتسخيرها لتحقيق الأمن الغذائي ؟ ولماذا التنوع الاقتصادي ؟ .

أ- التنوع الاقتصادي : هناك عدة مفاهيم تعرف التنوع الاقتصادي منها أنه :- " عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤلدة للدخل . بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد ، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الآجل الطويل " (34) .

من خلال تحليل هذا المفهوم نجد أن التنوع الاقتصادي عبارة عن زيادة في القطاعات إلى اقتصاد الدولة لزيادة الناتج القومي الإجمالي دون الاعتماد على مصدر واحد من قبل الدولة كقطاع النفط والغاز مثلاً وهذا بدوره يحل مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل للقوى العاملة المعطلة في الدولة ، كما ينتج عن ذلك نمو لاقتصاد الدولة على المدى البعيد ، وعرف كذلك بأنه " هو استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي " (35) .

وعند تحليل هذا المفهوم نجد انه لم يعط أي توضيح ونفهم منه بان التنوع الاقتصادي يحتاج إلى رؤوس أموال لكي تقام قطاعات إستراتيجية ، خاصة للدول التي تعتمد على مصدر واحد خاصة النفط والغاز مثل ليبيا التي وصل فيها الاعتماد إلى أكثر من 90 % ، وهناك تعريف آخر يقول هو :- " إيجاد مصادر إضافية غير

نفطية للعملة الأجنبية والإيرادات الموازية العامة في ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل بعيداً عن الاستخدام الحكومي " (36).

ب- أهمية التنوع الاقتصادي: تأتي أهمية التنوع الاقتصادي لأنه يساهم في التكامل والتعاون الاقتصادي ، إضافة إلى انه بوجه عام يحمي الأمن القومي والذي يتفرع منه الأمن الغذائي . للتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة للدول حيث انه يساهم في القضاء على البطالة من خلال تمكين اكبر قدر من القوى العاملة . كما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي حيث يخلق قطاعات توفر الغذاء سواء كان محلياً أو خارجياً ، كما يساهم في الحفاظ على الأمن القومي خاصة الجانب الاقتصادي للأمن القومي . كما انه يحمي من تقلبات الأسعار حيث انه يحصن الاقتصاد ويمنحه المرونة للتكيف مع تغير الظروف التي قد تظهر من حين إلى آخر في الأسعار وفي النمو السكاني للدولة فعندما تقل الأسعار في مصدر ما تعتمد عليه دولة كمصدر وحيد فان ذلك يؤثر في اقتصادها كما أن النمو السكاني يؤثر في الدولة التي تعتمد على مصدر واحد لان القوى العاملة المتزايدة تحتاج إلى فرص عمل وإلا فان البطالة سوف تعم الدولة ، أما إذا تم تنوع الاقتصاد ويكون وفق خطط واستراتيجيات مدروسة فان الناتج القومي الإجمالي يزيد وبالتالي يتم الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي . إن التنوع الاقتصادي وتوظيف إنتاجه في تأهيل قطاع الصناعة سوف يخدم الصناعة ويكون له دور في تحقيق الأمن الغذائي سواء من خلال الصناعات التحويلية على المنتجات الزراعية أو دعم الزراعة بما يصدر من قطاع الصناعة . إذن نستطيع أن نقول بان التنوع الاقتصادي وتوظيفه في مشاريع اقتصادية إستراتيجية مستمرة ودائمة تضمن حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة سواء كانت زراعية أو صناعية سوف يحقق الأمن الغذائي.

ج- الهدف من التنوع الاقتصادي : للتنوع الاقتصادي أهداف من أهمها الأتي :-

1- خلق فرص عمل جديدة للأيدي العاملة المعطلة بمعنى حل مشكلة البطالة .

2- خلق قطاعات تدر إيرادات ترفع من الناتج القومي الإجمالي .

3- حماية اقتصاد الدولة من أي تقلبات في الأسعار وغيره .

4- حماية الآن القومي للدولة بما فيه الأمن الاقتصادي المتفرع منه الأمن الغذائي.

5- فك الخناق على الدولة التي تعتمد على مصدر واحد أو بعض المصادر .

6- يساهم في التنمية المستدامة من خلال بعض القطاعات التي بها مشروعات إستراتيجية كبيرة .

إذن أهمية التنوع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد إذ يتطلب من الدولة أن تنتهج في سياساتها في المجال الاقتصادي نحو سياسة تنوع الاقتصاد . ومما تقدم نستطيع أن نقول بان التنوع الاقتصادي هو تعدد الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في الدولة . إذن التنوع الاقتصادي هو عبارة عن زيادة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة لزيادة الناتج والدخل القومي الإجمالي لتحقيق الأمن القومي كاملاً بما فيه الأمن الغذائي .

إن الاهتمام بقطاع واحد في المساهمة في الناتج القومي الإجمالي يعد تهديداً للأمن القومي ؛ لأن أي قطاع معتمد عليه كمصدر وحيد قد يتعرض لتقلبات تؤثر على الناتج القومي الإجمالي .

نجد أن السعي وراء تنوع الاقتصاد كان الهدف منه توفير الثروة وحماية الأمن بوجه الغذائي ؛ لأنه يوفر احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل ، كما نجد أن التطور في السعي لتنويع الاقتصاد حققته الصناعة التي اكتشفها واختراع ألآلاتها الإنسان وذلك ؛ لان الصناعة ساعدت على نمو الزراعة والتجارة والصناعات التحويلية وغيرها . ولهذا صارت الدول التي تفجرت فيها الثورة الصناعية من الدول المتقدمة . للصناعة علاقة بالزراعة فالإنتاج الزراعي تعتمد عليه الكثير من مصانع التعليب

كمصانع تعليب المنتجات الزراعية . بالصناعة التحويلية يمكن أن توفر بعض السلع الغذائية التي تحقق جزء من الأمن الغذائي ، ولكنها لا يمكن أن تحقق الأمن الغذائي كاملاً إلا إذا تم تصدير ما يفيض منها للخارج وجلب سلع غذائية غير متوفرة بمقابل ما صدر ليمتزج الأمن الغذائي المطلق مع الأمن الغذائي النسبي ، مع وضع خطة للتنمية المستدامة لتضمن الاستمرار . بالمقابل نجد أن الزراعة تعتمد على ما تنتجه المصانع من مواد وآلات وعناصر للإنتاج غير متوفرة لديها . التنوع بالإمكان توظيفه في جميع القطاعات بحيث يكون هناك تبادل وتعاون في عملية الإنتاج ، ومن بين تلك القطاعات قطاع الصناعة ، فدولة كوبا مثلاً تساهم فيها صناعة السكر في تحقيق الأمن الغذائي الكوبي ، وما يفيض يصدر للخارج ، وكذلك ما تنتجه الصناعات التحويلية في كوريا الجنوبية من أجهزة الكترونية وغيرها يساهم في حماية جزء من أمنها الغذائي . وما ينطبق على الزراعة والصناعة ينطبق على الطاقة المتجددة حيث يمكن أن توظف طاقة الشمس في الزراعة التي تنتج الغذاء وفي الصناعة لتحقيق الأمن الغذائي إضافة انه بالإمكان تصدير الطاقة الشمسية إلى الخارج وبالتالي تساهم في زيادة الناتج القومي والذي يتم به تحقيق الأمن الغذائي .

رابعاً النتائج والتوصيات

أ- **النتائج:** لقد لاحظت الدراسة الأتي :-

1- ان التنمية المستدامة هو خطة شاملة ترتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

2- إن التنوع الزراعي في ليبيا محدود المحاصيل ولا يوفر السلع الأساسية ولا يمكن أن يكون كافي لتحقيق الأمن الغذائي وهو يحتاج خطط تنموية في قطاع الزراعة .

3- إن هناك إهمال لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية من قبل الدولة حيث أدى ذلك إلى التسيب الإداري والإهمال في تقزيم الكثير من المشاريع الزراعية .

4- إن قطاع النفط والغاز هو المصدر الوحيد في توفير الناتج الإجمالي القومي .

5- النقص الشديد في محددات الزراعة الهامة كالأرض والمياه بسبب عدم تطبيق القوانين لحمايتها .

6- إن الصناعة التحويلية في ليبيا إنتاجها ضعيف وتحتاج إلى متابعة ومراقبة .

7- عدم وجود خطط للتنوع الاقتصادي في ليبيا .

8- اتضح بان هناك علاقة بين الأمن والتنوع الاقتصادي وهي علاقة ترابط وتعاون.

9- إن الأمن الغذائي هو جزء من الأمن القومي الاقتصادي وتوفيره يعد تامين للأمن القومي.

10- سير العملية الصناعية والتجارية ومجمل القطاع الخاص والعام دون رقابة من الدولة.

11- وجود ظروف تمنع إنتاج بعض المحاصيل المعيشية الهامة تحول دون إنتاجها .

ب- **التوصيات :** من خلال ما لوحظ من صعوبات وعراقيل ونتائج عليه فان الدراسة توصي بالاتي :-

1- توفير الحماية للمشاريع الإستراتيجية وتطبيق القوانين التي تحمي الأراضي والغابات والمياه .

2- أن تقوم الدولة بتامين الأمن الغذائي من أي تقلبات وتذبذبات في الأسعار ؛ لأن ذلك يحمي الناتج القومي الإجمالي من الهبوط ويحمي الأمن الغذائي وذلك من خلال سياسة التنوع الاقتصادي .

3- رسم خطط للتنمية المستدامة للاستفادة من القوى البشرية خاصة في التعليم من اجل الأمن الغذائي .

4- الاتفاق مع دول الجوار التي على امتداد خطوط الطول لليبيا كتشاد والكونغو من اجل إقامة سدود للمياه وذلك لزيادة منسوب المياه الجوفية في ليبيا إضافة إلى إقامة مشاريع استراتيجية على تلك السدود لتحقيق الأمن الغذائي والذي يعد من ضمن الأمن الغذائي النسبي .

5- إقامة مناطق حرة على الساحل والصحراء من اجل الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير خاصة وان ليبيا تقع بين جانبين من المستهلكين والمنتجين الكثرْ .

6- ضرورة تشجيع الفلاحين والمزارعين والصيادين وتوفير الدعم اللازم لهم ، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني والسمكي محليا وخارجياً.

7- ضرورة تكوين جهاز للأمن القومي حقيقي يهتم بكافة جوانب الأمن القومي وليس الجانب العسكري والسياسي كما هو واضح في ليبيا فالأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي ليست فيما يسمى باللجان والمؤسسات التي تعنى بالأمن القومي .

8- أتباع سياسة التنوع الزراعي في المحاصيل التي صارت محاصيل نقدية في العالم مثل الحمضيات واللوز والرمان والزيتون والنخل خاصة وان هذه الأصناف متأقلمة مع ظروف البيئة الليبية وضع خطط للتنمية المستدامة لها .

9- أتباع سياسة التنوع الاقتصادي حتى يتم تامين الأمن الغذائي وبصورة مستديمة .

10- الاهتمام بالثروة السمكية وإقامة مصانع لتعليبها وإقامة مزارع سمكية والتشجيع الاستثمار فيها وفق خطط التنمية المستدامة .

11- إقامة صناعات تحويلية على الإنتاج الزراعي الفائض لتحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة .

12- معالجة مشكلة البنية التحتية من كهرباء ومواصلات وإقامة الطرق وسكك الحديدية لتربط الساحل بالصحراء وتربط ليبيا بدول الصحراء وذلك للاستفادة منها في سياسة التنوع الاقتصادي كتصدير واستيراد السلع الغذائية التي تؤمن الغذاء في ليبيا .

13- المشاركة في مشاريع استراتيجية ضمن التنمية المستدامة لإنتاج المحاصيل الزراعية مع الدول التي تتوفر بها أراضي زراعية ومياه بوفرة ضمن تحقيق الأمن الغذائي النسبي .

14- إقامة مشاريع استراتيجية في المناطق التي تتمتع بمخزون جوفي هائل متجدد من المياه يتم استثمارها من قبل شركات أجنبية وتوظف فيها عمالة ليبية ، وتفعيل قانون الاستثمار والمشاركة مع شركات أجنبية متخصصة في المجال الزراعي .

هوامش ومراجع الفصل الثالث :

1- البارود ، نعيم ، 2005 ، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية ، قسم الجغرافيا ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

2- "التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات" -https://sustainability excellence.com، تاريخ الاطلاع عليه 2021/5/15.

3- المرجع السابق.

4- "أهداف التنمية المستدامة" ،https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/18.

5- "تنمية مستدامة"، https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع عليه ، 2021/5/16.

6- "التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات "، مرجع سابق .

7- المرجع السابق .

8- "أهداف التنمية المستدامة"، مرجع سابق .

9- كتاب المؤتمر الخامس للبيئة والتنمية المستدامة،1،2 ، أبحاث المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبة الجافة الناشر جامعة اجدابيا ط1 2018م الرقم الدولي المعياري isbn 978-9959-1-915-5 1053 ، 23- 26 /2018/7 ، اجدابيا ، ليبيا ، ص file:///C:/Users/Altmyoz/Downloads.1053

10- الرازي ، محمد بن أبى بكر بن عبد القادر ، ترتيب خاطر ، 1975 م ، مختار الصحاح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ص 685.

11- ولد عبد الدايم ، محمد . مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي . 3- 10-2004 نشر بموقع www.aljazeera.net.، تاريخ الاطلاع عليه ، 2021/6/15.

12- "أبعاد الأمن الغذائي ومتطلباته"، 18- 8- 2013. ،www.alghad.com/articles/524438 ، تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/3.

13- "امن غذائي " ، 5-3-2018 ، .https;//ar.wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/11.

14- ولد عبد الدايم ، محمد ، مرجع سابق .

15- خشيم ، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، 1996م، موسوعة علم العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان – سرت ، ص191.

16- المرجع السابق ، ص ، ص 191، 192 .

17- "الأمن الغذائي العربي واقعه وسبل تحقيقه" 24/ 2/ 2009م ، httpts;www.albayan.ae/across-the-uae/
، الاطلاع عليه بتاريخ 2021/6/12.
18- "الفاو تقول إن أزمة ليبيا تهدد الأمن الغذائي للبلاد والمنطقة المحيطة بها"، 2011/3/11 ، https;//news.un.org.ar/story تاريخ الاطلاع عليه 2021/5/15.
19- المرجع السابق .
20- تقرير " الفاو" يضع ليبيا ضمن الدول التي تعاني" 5-4-2017م ، ،www.eanlibya.com.archives/1154304
تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/13.
21- بدر الدين ، عباس ، بدون تاريخ ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية ، مطابع الثورة – طرابلس - ليبيا ، ص ، ص 99 ، 100 .
22- الساحلي ، عقوب عمر ، 2005 م ، الآثار البيئية للتنمية الزراعية في منطقة سهل المرج ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ص 77.
23- بولقمة ، الهادي ، 1997م ، دراسات ليبية ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي ، ص 56 .
24- المرجع السابق ، ص 68.
25- بن خيال ،عبد الحميد صالح وبو خشيم ، أبريك عبد العزيز ، 2005،التنمية الزراعية والرعوية في النطاق المحلي بنغازي ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية – بنغازي ، ص34 .
26- بن خيال ،عبد الحميد صالح، تحرير : بولقمة ، الهادي والقزيري ، سعد ، 1995، الزراعة والثروة الحيوانية ، كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، الطبعة الأولى ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - سرت ، ص 572 .
27- الغويل ، ناصر على عبد السلام ،2008، المشاريع الزراعية الاستيطانية بمنطقة سبها دراسة تقييميه ، رسالة ماجستير ' قسم الجغرافيا ، جامعة سبها ، ص 32
28- شلوف ، فضيل مفتاح وعبد السلام ، جمعة ، 1992، التنمية الاقتصادية في الجماهيرية ودورها في الصناعة والزراعية ، مجلة المختار للعلوم ، جامعة عمر المختار ، العدد الثاني ، ص 129.
29- أمن غذائي – ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مرجع سابق .
30- هويدي ، أمين ، 1975م ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ،الطبعة الأولى ، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت ، ص 42.

31- نافع ، محمد عبد الكريم ، 1975م ، الأمن القومي ج1، الطبعة الأولى ، مطبعة الشعب – القاهرة ، ص 65 .
32- سالم ، محمد صلاح ، 2003 م ، العراق ماذا جرى ؟ .. واحتمالات المستقبل ، الطبعة الأولى ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ـ القاهرة ، ص 135.
33- أهمية الأمن الغذائي لدول العالم الثالث ، 5/7/ 2018م ، https:// www.almrsal.com/post/402476 ،تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/5.
34- الجبوري ، حامد عبد الحسين ، التنوع الاقتصادي وأهميته للدولة النفطية، 21-9-2016 ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، *annabaa.org/ 2016/9/21 arabic/authorticles/7989* ، تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/12.
35- المرجع السابق .
36- المرجع السابق .

فهرس المحتويات